سلسلة البحوث اللغوية
(٢)

مَعَ

في الدرس النحوي

الدكتور
رياض بن حسن الخوّام

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

سِلسِلَة البُحوث اللغَويَّة
(٢)

مع
في الدّرسِ النحَوي

الدكتور
رياض بن حسن الخوّام
الأستاذ بكليّة اللغة العربيّة
جامعة أم القرى

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - 2001م

شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة العصرية للطباعة والنشر

الدار النموذجية — المطبعة العصرية

بيروت - ص.ب ٨٣٥٥ ١١ - تلفاكس ٠٠٩٦١١٦٥٥٠١٥

صيدا - ص.ب ٢٢١ - تلفاكس ٠٠٩٦١٧٧٢٠٣١٧

ISBN 9953 - 400 - 27 - X

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رَبِّ العالمينَ، وأفضلُ الصلاةِ وأَتمُّ التسليمِ على سيدِنَا محمَّدٍ وعلى آلهِ وأصحابه أجمعينَ: وبَعْدُ:

فقد استحوذَتْ ظاهرةُ المعيَّةِ على عَدَدٍ من الأساليبِ العربيَّةِ التي عالجَها النحاةُ في عَدَدٍ من الأبوابِ النحويَّةِ، ففي حروفِ الجَرِّ أشار اللغويُّونَ والنحويُّونَ إلى هذه الظاهرةِ حين نصُّوا على مجيءِ بَعْضِ الحروفِ بمعنى المعيَّةِ وفي بابِ العَطْفِ قرَّرُوا أَنَّ الواوَ لَمَّا كانَتْ لمطلِق الجَمْعِ، أو للجَمْعِ المُطلَق قد التَقَتْ مع وظيفةِ «مع» الدَّالَّةِ على الجَمْعِ، ونَتَجَ عن ذلك أَنَّ الواوَ العاطفةَ قد تفيدُ المعيَّةَ، وانْسَحَبَ ذلك على الواو التي يُنْصَبُ الفعلُ المضارعُ بَعْدَها بأَن المضمرةِ، وتَوَّجُوا ذلك كلَّه حين أفردُوا بابَ المفعولِ معه المبنيَّ على إرادةِ المعيَّةِ أو عَدَمِهَا، وقد وضَعَت العربيَّةُ لفْظَةَ «مع» لتكونَ النَّواةَ التي تُبْنَى عليها هذه الأساليبُ، فما حقيقةُ هذه اللفظة؟ وكيف تناولَها الدَّرْسُ النحويُّ الذي عُرِفَ عنه كَثْرَةُ نُزُوعِهِ إلى الخلافِ القائم على أُصولٍ نحويَّةٍ مُعتَبَرَةٍ مُطَّرِدَةٍ هَدَفُهُ من ذلك ضَبْطُ المعاني الدقيقةِ التي رامتْهَا العَرَبُ من كلامها...

هذا ما أردنا تجليتَه، وهَدَفْنَا إلى توضيحِه فلعلنا نوفق، والله من وراء القصد.

الراجي عفو ربه
رياض بن حسن الخوام
مكة المكرمة
١٤١٣هـ

الفصل الأول

«مع» عند اللغويين والنحويين

تشارك اللُّغويونَ والنَّحْويونَ لبيانِ دلالةِ «مع» فذَكرَ الخليلُ أَنَّها تفيدُ الضمَّ والجمعَ بين الشيئَيْنِ، قالَ: (وأمَّا «مع»[1] فهو حرفٌ يضمُّ الشيء إلى الشيء، تقول: هذا مَعَ ذاك)[2]، ونصَّ سيبويهِ على كونها للمصاحبةِ بقوله: (ومعَ وهي للصُّحبَةِ)[3] وأَفادَ الفرَّاءُ ـ فيما يبدو ـ مما ذكَرَهُ الخليلُ، حين تحدَّثَ عن مجيءِ «إلى» بمعنى «مع» إذ قالَ ـ معلِّقاً على ما ذكَرَهُ المفسِّرونَ حولَ قولِه تعالى: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾[4] ـ ما نصُّه: (المفسِّرونَ يقولُونَ: مَنْ أنصاري مع الله، وهو وجهٌ حَسَنٌ، وإنَّما يجوزُ أَنْ تجعلَ «إلى» موضعَ «معَ» إذا ضممتَ الشيء إلى الشيءِ مِمَّا لم يكُنْ مَعَهُ كقول العرب: إِنَّ الذَّودَ إلى الذَّودِ إبلٌ، أي إذا ضممتَ الذَّودَ إلى الذَّودِ صَارَتْ إبلاً، فإذا كان الشيء مَعَ الشيء لم تصلُحْ مكانَ «إلى» «مع»[5]، ألا تَرَى أَنَّك تقولُ: قَدِمَ فلانٌ ومعَهُ مالٌ كثيرٌ، ولا تقولُ في هذا الموضع: قَدِمَ فلانٌ وإليهِ مالٌ كثيرٌ، وكذلك تقولُ: قَدِمَ فلانٌ إلى أهلِه، ولا تقولُ: مَعَ أهلِه)[6].

ونقلَ الأزهريُّ نصَّ الخليلِ في موضعين من تهذيبه، وصدَّره في الموضع الثاني بقوله: (وقالَ النحويونَ)[7].

---

(١) ضبطت عينها بالسكون، ولا أحسبها لغة غَنْم وربيعة، لأنها في المثالِ مفتوحة ولم يَنُصَّ أحدٌ ممَّنْ نقلَ عن «العين» أَنَّها بالسكون، فلعلَّه خَطأٌ طباعي...

(٢) العين، باب العين والميم «مع» ١/ ١٠٩، ومراده من الحرف، هو الكلمة وقد أشار محقق الكتاب إلى ذلك.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٨.

(٤) من الآية ٥٢ آل عمران.

(٥) أي إذا لم يكن ضَمٌّ لم تكنْ إلى كـ (مع)، انظر الجنى الداني، للمرادي، ٣٨٦.

(٦) معاني القرآن ١/ ٢١٨، وانظر النص أيضاً في ارتشاف الضرب، لأبي حيان ٢/ ٤٥٠، وهمع الهوامع، للسيوطي ٢/ ٢٠، وانظر النحو الوافي لعباس حسن ٢/ ٤٦٩ «الهامش».

(٧) تهذيب اللغة مع ١/ ١٢٣، معاً ٣/ ٢٤٨.

وجَمَعَ ابنُ فارس بين قَوْلي الخليلِ وسيبويهِ بقولهِ: (وهي كلمةُ مُصاحَبَةٍ يُقَالُ: هذا مَعَ ذاك)[1] فقد استخدمَ مصطلحَ «المُصَاحَبةِ» المرادفَ للصحبةِ وهو المصطلحُ الذي ذكره سيبويهِ، ومثَّلَ بمثالِ الخليلِ الذي ساقَهُ لبيانِ المعنى اللغويِّ لـ «مع».

وأوردَ ابنُ منظورٍ القَوْلَيْنِ أيضاً، مبيِّناً أنَّها اسم، وأصلُها معاً قال: (ومَعَ بتحريكِ العينِ، كلمةٌ تضمُّ الشيءَ إلى الشيء، وهي اسمٌ معناهُ الصُّحْبَةُ، وأصلُها معاً)[2].

أَمَّا الفيروزآباديُّ فقد أشْعَرَنا في حديثه عن «مَعَ» أَنَّ هناك فَرْقاً يُمكنُ أَنْ يُتلَمَّسَ بينَ معناها اللغويِّ الذي ذكرهُ الخليلُ، ومُصطلح المصاحبةِ، قال: (معَ اسمٌ، وقد يُسكَّنُ ويُنَوَّنُ، أو حرفُ خفضٍ، أو كلمةٌ تضَمُّ الشيءَ إلى الشيءِ أو هي للمصاحبةِ)[3] وأعادَ هذا النصَّ في نظائره ناسباً الأقوالَ لأصحابِهَا إذْ قالَ: (وقال اللَّيثُ: مَعَ حرفٌ من حروفِ الخفضِ، وقال الأزهريُّ: مَعَ كلمةٌ تضمُّ الشيءَ إلى الشيءِ، وأصلُها معاً، وقال غيره: هي للمصاحبة)[4].

ونقل الزَّبِيديُّ ما ذكره الفيروزآبادي، مُضيفاً أنَّ الأزهريَّ يُعَدُّ ناقلاً لقولِ مَنْ قالَ: إنَّها للمصاحبة[5].

ومن هذه النصوصِ يتَّضحُ لنا ما يأتي:

أ ـ أَنَّ «مع» في اللغةِ تدلُّ على الضمِّ والجمعِ بين شيئينِ أو أكثر، وهذا الجمعُ يُؤدِّي ـ حتماً ـ إلى الاجتماعِ والتصاحبِ، لأنَّ الصحبةَ ـ كما قال ابن سيده ـ اجتماع[6].

---

(١) مقاييس اللغة، مع، ٥/ ٢٧٤ وانظر تاج اللغة للجوهري مادة مع ٣/ ١٢٨٦ فقد استخدم مصطلح المصاحبة أيضاً.

(٢) لسان العرب، معع.

(٣) القاموس المحيط، معع.

(٤) بصائر ذوي التمييز ٤/ ٥١١.

(٥) تاج العروس، معع.

(٦) المخصص ١٤/ ٤٨، وقد ذكر الراغب الأَصفهاني في مفرداته ٤٧٠، (مع) وأَبو البقاء الكفوي في كلياته ٤/ ٢٤٥، عدداً من المعاني المجازية كالنُّصرةِ وشهودِ الصورة، وشهودِ القلبِ والمعيَّةِ الشرفية... الخ، وهي جميعُها ترجعُ إِلى المعنى اللغويِّ الأَمِّ، وهو الاجتماعُ والقِرانُ، ولم نرَ حاجةً إِلى سردها؛ لأَنَّ مرادَنا هو بيانُ المعنى اللغويِّ الأَول الذي انبثقت عنه هذه المعاني.

٢ ـ أَنَّ نصَّ الخليلِ القائلَ إنَّها حرفٌ يضمُّ الشيءَ إلى الشيءِ فيه إطلاقٌ، إذْ ليسَ كلُّ ما يدلُّ على الجمعِ في العربيةِ يدلُّ على المصاحبةِ لزوماً كما هو حال «مع» فواو العطف مثلاً، تدلُّ في أصلِ الوضعِ على الجمعِ المطلق من غيرِ دلالةٍ على ترتيبٍ أو معيَّةٍ إلَّا بقرينةٍ[١]، وكونُها دالَّةً على المعيَّةِ برجحان[٢] عند فَقْدِ القرينة، يدلُّ على أنَّها لم تُوضَعْ في الأصْلِ للمُصَاحَبَةِ إذْ لو كانت دالةً على المصاحبةِ في أصلِ وضعها لَمَا تحدَّثَ النحاةُ عن مراتبها من حيثُ المعيَّةُ أو الترتيبُ عند فَقْدِ القرائن، أَمَّا (مع) فهي تستلزمُ المصاحبةَ الناتجةَ عن الاجتماعِ الحاصلِ من الضمِّ بين الشيئين.

ويبدو أَنَّ مثلَ هذا الاشتراكِ الحاصلِ بين دلالة (مَعَ) في اللغة، وما يدلُّ على الجمعِ والضمِّ في العربية كالتثنيةِ، والجمعِ، وحروفِ العطف، وصيغِ المفاعلة، قد دفعَ سيبويهِ إلى تقييد قولِ الخليل، وذلك حين نصَّ على أنَّها للصحبةِ مستفيداً من المعنى اللغوي الذي بيَّنَهُ الخليلُ، وهذا الأمرُ يعني من جانب آخر، أَنَّ نصَّ الفيروزآبادي المُوهِمَ أَنَّ هناكَ فَرْقاً بينَ كونِها للضمِّ والجمع، وكونِها للمصاحبةِ ليس بشيءٍ فكلاهما مُتمِّمٌ للآخر ومُوضِّحٌ له، غَيْرَ أَنَّ الخَليلَ أطلقَ لأنَّهُ في هذا المقامِ يُبيِّنُ المعنى اللغويَّ لها، وسيبويهِ قيَّدَ لأنَّه أرادَ أن يُشمَّها المعنى النحويَّ.

٣ ـ أَنَّ مدلولَ الصحبةِ والمصاحبةِ عند المتقدمين واحدٌ، لأنَّ الصحبةَ مصدرُ صَحِبَ يَصْحَبُ صُحْبَةً[٣]، وبَدَهيٌّ أَنَّ من صَحِبْتَهُ فَقَدْ صَحِبَكَ، كما أَنَّ المصاحبةَ وهي مصدَرُ صَاحَبَ تستلزمُ الاشتراكَ بين اثنين فأكثر، قال سيبويه عنها: (اعلم أنَّك إذا قُلْتَ: فاعَلْتُه فقد كانَ من غيرِك إليكَ مِنْكَ، مَا كَانَ مِنْكَ إليه)[٤] ولعلَّ ممَّا يدلُّ على أَنَّ مدلولَهما عندهم واحدٌ، أَنَّ ابنَ سيده

---

(١) لم نُرِدْ سردَ النصوصِ الدالةِ على أَنَّ الواوَ لمطلق الجمع، أَو للجمع المطلق نظراً لشهرة المسألة، انظر لذلك الكتاب ١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨ ـ والمقتضب للمبرد ١/ ١١٠ والمخصص لابن سيده ١٤/ ٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٩٠ ـ ٩١ ـ وتسهيل الفوائد لابن مالك ١٧٤، ومغني اللبيب لابن هشام ٤٦٣، والمساعد لابن عقيل ٢/ ٤٤٢، وشرح التصريح للأزهري ٢/ ١٣٥.

(٢) تسهيل الفوائد ١٧٤، وشرح التصريح ٢/ ١٣٥.

(٣) لسان العرب صحب، والقاموس المحيط، صحب.

(٤) الكتاب ٤/ ٦٨، وانظر المقتضب ١/ ٧١ ـ ٩٩ ـ ١٠٠ ـ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٤٨.

قد استعملَ المُصْطَلَحَيْنِ حين تحدَّث عن «مع» من غيرِ تفريقٍ بينهما، إذْ ذكرَ أَنَّ (معنى «مع» الصحبةُ والصحبةُ اجتماعٌ)[١] ونصَّ في موضع آخر على أَنَّ (معنى مَعَ المصاحبةُ)[٢] ونَحْسَبُ أن لو كان ثَمَّةَ فَرْقٌ دلاليٌّ بينهما عند هَؤلاءِ المتقدِّمينَ، لَمَا استخدَم المصطلحين بمعنًى واحدٍ.

ولعلَّ من المفيدِ هنا أَنْ نذكرَ مُصَطَلَح «المعيَّةِ» المرادفَ لمصطلح المصاحبةِ فهو مصدر صناعيٌّ، ذَهَبَ بعضُهم إلى سَماعيَّتِه، وآخرون إلى قياسيَّته[٣]، وقد شاعَ استعمالُه منذ أواخرِ القرنِ الثاني بعد ما تُرجِمت العلومُ واتَّسعتْ آفاقُ المصطلحاتِ العلمية[٤]، فاستعملَهُ بكثرةٍ أَهْلُ المنطقِ والفلسفةِ في مباحثهم المتعلِّقةِ بالمُصَاحَبةِ، فقد ذكر أبو البقاء بعضاً من أنواع المعيَّةِ عند المناطقةِ فقال: (والمعيَّةُ بالرُّتبة كنوعَيْنِ متقابلَيْنِ تحت جنسٍ واحد، وشخصَيْنِ مُتساويَيْنِ في القُرْبِ من المحراب، والمعيَّةُ بالذَّاتِ كجُزْءَيْنِ متقوِّمَيْنِ لماهيَّةٍ واحدةٍ في رُتبةٍ واحدةٍ، والمعيَّةُ بالعِلِّيَّةِ كعلتين لمعلُولَيْنِ شَخْصِيَينِ من نوعٍ واحد)[٥] غَيْرَ أَنَّ هذا المصطلحَ لم يستخدمْهُ النحاةُ المتقدِّمونَ في مباحثهم النحويَّةِ التي تتصلُ[٦] به، بل استخدمَهُ بَعْضُ المتأخرينَ[٧] في تلك المباحث مُرادفاً لمصطلحِ المصاحبة[٨]، من ذلك ما ذكره السيوطي وهو بَصَدَدِ حديثِهِ عن

---

(١) المخصص ١٤/ ٤٨.

(٢) المخصص ١٤/ ٥٦.

(٣) انظر شذا العرف للحملاوي ٧٧، وتصريف الأَسماء للطنطاوي ٧٦ ـ ٧٩ ـ وجامع الدروس العربية، للغلاييني ١/ ١٨١ والنحو الوافي، لعباس حسن ٣/ ١٨٦.

(٤) تصريف الأَسماء ٧٧، ٧٨، بتصرف.

(٥) الكليات ٤/ ٢٤٥.

(٦) انظر ـ مثلاً ـ الكتاب ١/ ٢٩٩ ـ ٢٠٣ ـ ٣/ ٤١ ـ ٤٦ ـ ٨٨ ـ ٤/ ٢١٦، والمقتضب ٢/ ٢٧ ـ ٣٢ (الفهارس ٤/ ١٤٤) والأَصول لابن السراج ٢/ ١٥٤، والمقتصد للجرجاني ١/ ٦٦١ ـ ٢/ ١٠٥٩ والمخصص لابن سيده ١٤/ ٦٧ وحروف المعاني للزجاجي ٨٣ ـ ٨٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٨.

(٧) انظر ـ مثلاً ـ تسهيل الفوائد لابن مالك ١٧٤ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥، وشرح التصريح ١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣ ـ وحاشية الخضري ١/ ٢٠٠، ٢/ ١١٦، وهمع الهوامع ٢/ ٢٠، وحاشية الصبان ٢/ ١٣٨.

(٨) ولا يعني هذا أَنَّ المتأَخرينَ لم يستخدموا مصطلحَ المُصَاحَبةِ أَلبتةَ، بل لقد استعملَه بعضُهم فجمَعَ في ذلك بين المصطلحين «المصاحبة والمعيّة» ـ انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٢٠٣ ـ وحاشية الصبان ٢/ ٢١٨ ـ ٢٢٠ ـ ٢٢١.

مجيء «إلى» بمعنى «مع» فقد ذكرَ ما نصُّه (وبمعنى «مع» أي المعيَّةِ، وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخرَ في الحكم به، أو عليه، أو التعلُّقِ كقولهِ تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[1]، وقولِه: و﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[2]، وقولِهم: الذَّودُ إلى الذَّودِ إبلٌ، ولا يجوزُ إلى زيدٍ مالٌ، تريدُ مَعَ زيدٍ مالٌ)[3] فاستخدمَ المعيَّةَ وهو يريدُ بها المصاحبة، وقد نقل الأُستاذُ عباس حسن ـ فيما يبدو ـ ما ذكره صاحبُ الهمع، فعرَّفَ المصاحبةَ بقوله: إنَّها انضمامُ شيء لآخر انضماماً يقتضي تلازُمُهما في أمرٍ يَقَعُ عليهما معاً، أو يَقَعُ منهما معاً على غيرِهِمَا، أو يتَّصلُ بهما بنوعٍ من أنواع الاتصال[4] ثم ذكرَ أَنَّ علامتَها ـ في باب حروف الجر ـ صِحَّةُ حَذْفِ حرفِ الجَرِّ، ووضعِ كلمة «مع» مكانَهُ فلا يتغيَّرُ المعنى[5] وأضافَ أَنَّ مدلولَهما واحدٌ إذ قال: (وقد يُعَبَّرُ عن المصاحبةِ بكلمة المعيَّةِ)[6] واستندَ في ذلك إلى استعمال الخُضَريِّ لها في باب المفعول معه، فقد ذكرَ الخضريُّ بعضَ الأمثلةِ التي خرجَتْ عن حَدِّهِ، نحو: جئتُ معَ عمرو، وبِعْتُ العَبْدَ بثيابِه، وأشركتُ زيداً وعمراً وخلطتُ البُرَّ والشعيرَ، ثم قال عقيبَ ذلك (لأنَّ المعيَّةَ فيه من العامِل)[7] فاستخدم المعيَّةَ بدلاً من المُصَاحَبةِ. ومعنى ذلك كله، أَنَّ المرادَ من الصحبةِ والمصاحبةِ والمعيَّةِ واحدٌ. ولا مُشَاحَةَ في الاصطلاحِ خاصةً أَنَّ مصطلحَ المعيَّةِ قد جرى الآن على ألسنةِ الباحثينَ والدارسينَ يُريدونَ منه ما يُرادُ من المصاحبة والصحبة...

٤ ـ أَنَّ قولَ الخليلِ إنَّ «مع» حَرفٌ يضمُّ الشيءَ إلى الشيءِ.. الخ قد اختلفَ الخالفون في نِسْبَتِهِ، فقد صَدَّره الأزهريُّ بقوله: وقال النحويون[8]، في

---

(١) من الآية ٥٢ آل عمران.

(٢) من الآية ٦ المائدة.

(٣) همع الهوامع ٢/ ٢٠، والنصُّ في الأَصل ـ كما ذكرنا ـ للفراء نقله عنه أَبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٠، غير أَن أَبا حيان قد استخدمَ في نقله مصطلحَ المصاحبة، في حين أَنَّ السيوطيَّ قد استخدمَ المعيَّةَ، ولذا آثرنا نقله.

(٤) النحو الوافي ٢/ ٤٦٩ (الهامش).

(٥) وهذا الضابط ذكره السيوطي في الهمع ٢/ ٢١، معزواً إلى ابن مالك مع ضابط آخر وهو أَنْ يُغنيَ عنها وعن مصحوبها الحال، وانظر الضابطين في الجنى الداني للمرادي ٤٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٦، وحاشية الخضري ٢/ ٢٣١.

(٦) النحو الوافي ٢/ ٤٦٩، (الهامش).

(٧) حاشية الخضري ١/ ٢٠٠.

(٨) تهذيب اللغة، معاً، ٣/ ٢٤٨.

حين أَنَّ الفيروزآبادي قد نسبه إلى الأزهريِّ نفسِه[1]، وقد رأينا أنه قولٌ للخليل ليس غير. وقد استثمرَ النحاةُ ـ وهم يقعدون ـ المعنى اللغويَّ لها، إذ رأوا أَنَّ الجمعَ بين الشيئين يقتضي اجتماعَهما وتصاحُبَهما في حكم ما، ومن ثَمَّ ظرفيةِ «مع» وقد بَيَّنَ سيبويهِ ظرفيَّتَها بعد أَن قَدَّمَ لذلك بقولِهَ: (واعلمْ أَنَّ المضافَ إليه ينجَرُّ بثلاثةِ أشياءَ، بشيءٍ ليس باسم ولا ظرفٍ، وبشيءٍ يكون ظرفاً، وباسم لا يكونُ ظرفاً، فأمَّا الذي ليس باسم ولا ظرفٍ فقولك: مررتُ بعبدِ الله.. وأَمَّا الحروفُ التي تكونُ ظرفاً فنحو: خَلْف وأمام.. وعندَ وقَبْلَ ومَعَ وعَلَى[2]..). ثُمَّ نَصَّ على كونها ظرفاً بقوله: (هذه الظروف أسماءٌ، ولكنَّها صارتْ مواضعَ للأشياءِ)[3] وأنهى ذلك بذكره للنوع الثالثِ فقالَ: (وأمَّا الأسماءُ فنحو: مثلُ وغيرُ)[4] وأشارَ في نصٍّ آخر إلى ظرفيتِهَا المكانيَّةِ صراحةً حين تحدَّثَ عن عِلَّةِ إعرابِهَا فقال: (وسألتُ الخليلَ عن مَعَكُم ومَعَ لأيِّ شيءٍ نُصِبَتْ؟ فقال: لأنَّها استُعمِلَتْ غيرَ مضافةٍ اسماً كجميع، ووقَعَتْ نكرةً، وذلك قولُكَ: جاءا معاً وذهبا معاً وقد ذَهَبَ مَعَهُ، ومَنْ مَعَهُ[5]، صَارَتْ ظرفاً فجعلُوها بمنزلةِ أمامٍ وقُدَّامٍ)[6].

وأَكَّد في موضعٍ آخرَ على ظرفيتها أيضاً حين تحدَّث عن الظرف (إذْ) فقال: (وإذْ وهي لِمَا مَضَى من الدهر، وهو ظَرْفٌ بمنزلة مَعَ)[7].

ويستفاد من هذه النصوص ما يأتي:

١ ـ أَنَّ «مع» في الأصلِ اسمٌ للصحبةِ التي ذكرَها سيبويهِ لمعنىَ «مَعَ» لذا فهي ظرفٌ، لأنَّ الصحبةَ ـ كما قال ابن سيده ـ اجتماعٌ[8]، والاجتماع يقتضي الظرفية كما سنرى بعد.

---

(١) القاموس المحيط، معع.
(٢) الكتاب ١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠.
(٣) الكتاب ١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠.
(٤) الكتاب ١/ ٤٢٠.
(٥) كذا ضبطت، ولعلها منْ مَعِهِ أي ذهب مِنْ مَعِه، وهي الحكاية التي ذكرها الخالفون، وانظر ضبطها بكسر ميم «من» في الكتاب ١/ ٤٢٠.
(٦) الكتاب ٣/ ٢٨٧.
(٧) الكتاب ٤/ ٢٢٩.
(٨) المخصص ١٤/ ٤٨.

٢ ـ أَنَّ لـ (معَ) استعمالَيْنِ عرضَهُمَا سيبويهِ من خلال جوابِ الخليلِ له عن سبب إعرابِهَا وهما:

١ ـ أَنْ تُضَافَ إلى ما بعدها.

٢ ـ أَنْ تُفْرَدَ وتُنَوَّنَ.

٣ ـ أَنَّ كون «إذْ» و«مع» بمنزلةٍ واحدة لا يعني التشابُهَ المُطلَقَ بينهما، ولعلَّ المرادَ من هذا التنظير أنَّهما بمنزلةٍ واحدةٍ من الوجوهِ الآتية[١]:

أ ـ كونُهما يلزمان الإضافةَ إلى ما بعدَهُما، غيرَ أَنَّ «إذْ» تستلزمُ الإضافةَ إلى الجملةِ ـ اسميةً كانت أو فعلية[٢] ـ في حين أَنَّ «مع» لا تضافُ إلَّا إلى المفرد، وهذا يعني أَنَّ سيبويهِ قد أَلْمَحَ من خلال هذا التنظيرِ إلى أحد استعمالَي «مَعَ» وهو كونُها ظرفاً يضاف إلى ما بعده.

ب ـ أنَّهما قد يُقْطَعانِ عن الإضافةِ فينوَّنانِ، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا﴾[٣] ونحو قولِنا: جاءا معاً، وفي ذلك إشارةٌ أيضاً إلى الاستعمالِ الثاني لـ «مع» وهو إفرادها.

جـ ـ أنَّهما قد وُضِعَا على حرفين، أمَّا «إذْ» فأمرُها واضحٌ، لأنَّها قد بنيتْ لافتقارِها إلى ما بَعْدَها، ولوضعِها على حرفين[٤] وأمَّا «مع» فثمة خلافٌ بين النحاةِ حول ثنائيَّتِها وثلاثيَّتِهَا، ومَذْهَبُ سيبويه أنَّها ثنائيَّةُ الوضعِ ـ كما سنتبيَّنه فيما بَعْدُ ـ وكلُّ ذلك يؤنسُ أَنْ يكونَ مرادُ سيبويه من هذا التنظيرِ هو ما سجَّلْنَاهُ.

د ـ أَنَّ «مَعَ» قد تقعُ طرفاً زمانيَّاً كما أَنَّ «إذ» كذلك، مع اختلافِ مدلُوليهمَا فقد شعرنا من نَصَّي سيبويهِ ـ الأول والثاني ـ أنَّها عنده ظرفٌ مكانيٌّ ليس غير إذ ذكرَ في نصِّه الأوَّلِ أنَّها صارت مواضعَ للأشياء، وقال في نصه الثاني: إنَّها (صارتْ ظرفاً بمنزلةِ أمام وقدام) وهما من ظروف الأمكنةِ،

---

(١) لا يخفى أَنَّ هناك فوارقَ متعددةً، بين هذين الظرفَيْنِ، منها أَنَّ إِذْ مبنيَّةٌ ومَعَ مُعْرَبَةٌ، وأَنَّ «إِذْ» قد تكون حرفاً جازماً إِذا دخلها(ما) ـ بناءً على الرأي الراجح وهو رأي المبرد ـ وقد تقع حرفَ جرٍّ... وغير ذلك، انظر مغني اللبيب لابن هشام ١١١ ـ ١٢٠ وهع الهوامع ١/ ٢٠٤ لتقف على هذه الفوارق.

(٢) الجنى الداني للمرادي ـ ١٨٧.

(٣) من الآية ٦ الزلزلة.

(٤) همع الهوامع ١/ ٢٠٤.

لذا لا يَبْعُدُ أَنْ يكون مرادُ سيبويه من تنظيره لها بإذْ، الإشارةَ إلى أنَّها قد تَقَعُ ظرفاً زمانيّاً أيضاً، فإذا كان الأمر كذلك، فهذا يعني أَنَّ سيبويهِ هو أولُ مَنْ نصَّ على جوازِ وقُوعها ظرفاً زمانياً، نزعم ذلك لأنَّ أكثرَ الخالفين له مِمَّنْ ذكرُوها[1] إلى عَصْرِ ابنِ مالك قد اكتفَوا بذكرِهَا ضِمْنَ ظروفِ المكانِ فقط، فقد ذكرها الزمخشريُّ مع ظروف الأمكنةِ[2]، وأكَّدَ على ذلك ابنُ يعيش بقوله: (وأمَّا مَعَ فهو ظرف من ظروف الأمكنة ومعناه المصاحبة)[3]، ومن قبلُ أوردَ الزجاجُ ما يدلُّ على ظرفيتها المكانية وذلك بوقوعها خبراً عن الجثة إذ قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾[4] ـ ما نصُّهُ: (ونُصِبَ مَعَكُم كنَصْبِ الظروفِ، تقولُ: إنَّا مَعَكم وإنَّا خَلْفَكم، معناه: إنا مستقرُّونَ معكم ومستقرُّونَ خلفكم)[5].

أمَّا إذا كان تنظيرُ سيبويهِ لا يَحْتَمِلُ ما أوردناه، فالذي نحسَبُه أنَّ سيبويهِ والنحويين الذين قَصَرُوا حديثَهم عنها في ظروف المكان، كانوا يريدون أنَّها في أكثرِ استعمالاتِها تكونُ كذلك، إذْ لا يخفى عليهم أنَّها اسمٌ لمكان الاصطحابِ أو زمانِه...

ولعلَّ أولَ من حَدَّدَ مدلُولَها في الاصطلاحِ مقرّراً أنَّها ظرفٌ مكانيٌّ أو زمانيٌّ هو ابنُ مالك إذْ قال: (ومِنَ الظروفِ العَادِمَةِ التصرُّفِ «مَعَ» وهو اسمٌ لمكانِ الاصطحابِ أو وقته على حسبِ ما يَلِيْقُ بالمُصَاحَبِ)[6] أي بالمضافِ إليه[7] ونقلَ

---

(١) وكثيرٌ من النحاة لم يتحدَّثوا عنها ألبتة كالمبرد في المقتضب، وابن جني في اللمع والخصائص، والصيمري في التبصرة، والجرجاني في المقتصد، وابن الحاجب في شرح الإيضاح...
أَمَّا السيرافي من قبلُ، فقد أَشار إلى جواز كونها ظرفاً زمانياً حال كونها مفردةً نحو: ذهبا معاً، أَي في وقت اجتماعهما، انظر الكتاب ٢/ ٤٥ (بولاق) و٣/ ٢٨٦ (هارون).

(٢) المفصل ٨٦ ـ ٨٧.

(٣) شرح المفصل ٢/ ١٢٦.

(٤) من الآية ١٤ من البقرة.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٨٨ وانظر منال الطالب لابن الأَثير ٢٢٢، وقد اقتصر ابن هشام في أَوضحه ٣/ ١٤٨، على أَنَّها اسم لمكان الاجتماع، وأَضاف في المغني ٤١٩ أَنَّها تأتي لوقت الاجتماع أَيضاً.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٦٦، وانظر التذييل والتكميل ٣/ ٤٢٤ وارتشاف الضرب، لأبي حيان ٢/ ٢٦٧.

(٧) شرح ابن عقيل ٣/ ٧٠، وانظر شرح الأُشموني ٢/ ٢٦٥.

النحويونَ الخالِفونَ هذا الحَدَّ وشَرَحُوهُ، فَقَالَ ابنُ عقيلٍ: (وأَمَّا مَعَ فاسمٌ لمكانِ الاصطحابِ أو وقتِه، نحو: جلس زيدٌ مَعَ عمرٍو، وجاء زيدٌ مع بكرٍ)[1] وبيَّنَ الخضريُّ أنَّها قد تكونُ (لمكانِ الاصطحابِ فقد كزيد مع عمرٍو، واللَّهُ مَعَكم أو وقتِه فَقَطْ كجئتُ مَعَ العصرِ)[2]. وأضاف موضحاً أنَّها قد تحتملُ الأمرين كأكلَ أو جَلَس زيدٌ معَ عمرٍو، فإنَّه محتمِلٌ لزمانِ الاجتماعِ في الأكل أو الجلوسِ... ولمكانِه[3].

وأفادَ الصبَّانُ ـ من قبلُ ـ أَنَّ (الاصطحابَ ليس مقصوراً على المكانِ أو الوقتِ بلِ المرادُ منه أيضاً ما يشمَلُ القُرْبَ كما في إنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً)[4] [5] وعَرَضَ أخيراً الأستاذُ عباس حسن لدلالةِ «مع» في الاصطلاح مستفيداً مما قدَّمَهُ السابقون، فذكرَ أَنَّ مِنْ أحوالِها الظرفيَّة، فتكونُ ظرفَ مكانٍ يدلُّ على اجتماع اثنَيْنِ واصطحابِهِما أو ظرفَ زمانٍ يدلُّ على ذلك، أو ظرفاً محتملاً للأمرين عِنْدَ عَدَمِ القرينة التي تُعَيِّنُه لأحدِهما فقط[6].

ثُمَّ وضَّحَ مُرادَ النحويينَ من قولِهم، إنَّها ظرفُ زمانٍ أو مكانٍ في نصٍّ طويلٍ ملخصه أَنَّ كلَّ اجتماعٍ والتقاءٍ بين اثنينِ لا بدَّ أَنْ يكونَ في زمان واحد ومكان واحد فإذا أردنا أن ندلَّ على وقوع اصطحابٍ واجتماع بين اثنين في أمرٍ كالجلوس ـ مثلاً ـ كان أمامنا أساليبُ متعددةٌ لأداءِ هذا المعنى، ولَكنَّ أبلغَها وأدقَّها هو استعمالُ لفظةِ «مَعَ» لأنَّها موضوعةٌ ـ أصلاً ـ للمصاحبةِ فنقولُ: جَلَسَ الأخُ مَعَ أخيه في بيتهما، بدلاً من أن نقولَ، جَلَسَ الأخُ وأخوهُ في مكانٍ واحدٍ هو البيتُ جلسَا فيهِ في وقتٍ واحدٍ، ونقولُ: أكل الصديقُ مَعَ صديقه بدلاً من أنْ نقولَ: أَكلَ الصديقان في مكانٍ واحدٍ، وزمانٍ واحدٍ.. فالاجتماعُ لا بدَّ أنْ يَشْمَلَ أَمرَيْنِ: الزمانَ والمكانَ، وقد يقتضي المقامُ الاهتمامَ بأحدِهمَا لوجودِ قرينةٍ لفظيةٍ أو غيرِ لفظيةٍ توجبُ الاقتصارَ على أحدِهمَا كما في المثالَيْنِ السالفَيْنِ فالفعلُ في كلٍّ منهما قرينةٌ تدلُّ على أَنَّ القصدَ مُتَّجِهٌ إلى المكانِ، أمَّا في مثل: استيقظتُ من النومِ مع الفجرِ،

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/ ٧.
(٢) حاشية الخضري ٢/ ١٤.
(٣) المرجع السابق ٢/ ١٤.
(٤) الايتان ٥ ـ ٦ من سورة الانشراح.
(٥) حاشية الصبان ٢/ ٢٦٥.
(٦) النحو الوافي ٣/ ١٢٥.

فالقرينةُ اللفظيَّةُ في السياقِ تدلُّ على أَنَّ الغَرَضَ المقصودَ هو الزمانُ وحدَهُ، فالقرائنُ هي التي تتحكَّمُ في تخصيصِ كلمةِ «مَعَ» بالمكانِ أو الزمانِ[1].

ومما عرضناه نتبين ما يأتي:

١ ـ أَنَّ ثمةَ علاقةً وثيقةً بين المعنى اللغوي، ومدلُولِها الاصطلاحي.

٢ ـ أَنَّ العربيَّةَ قد وضَعَتْ هذه اللفظة ميلاً إلى السهولةِ وإيثاراً للإيجازِ.

٣ ـ أَنَّ «مع» ظرفٌ عادمُ التصرُّفِ، يَقَعُ مكانيًّاً، وزمانيًّاً، حسب القرينة الدَّالَّةِ على ذلك.

وإذْ قد تَبَيَّنَ لنا معنى «مع» لغةً واصطلاحاً فلننظر إلى ما قدَّمه النُّحاةُ حول استعمالاتها.

لقد قرَّرَ الخليلُ ـ كما رأينا ـ والنُّحاةُ بعد استقراءِ كلام العَرَبِ، أَنَّ لـ «معَ» استعمالَيْنِ هما:

١ ـ أن تُضَافَ إلى ما بَعْدَها، وهي حينئذٍ ظرفٌ لموضعِ الاجتماعِ نحو: اللَّهُ معنا أو زمانِه نحو: جئتُكَ مَعَ العَصْرِ[2]، وقد تخرجُ من الظرفيَّةِ إلى شَبَهِ الظَّرفيَّةِ فتُجَرُّ بمِنْ الابتدائيَّةِ، وتكونُ مرادفةً لعند، ومن ذلك حكايةُ سيبويهِ: ذَهَبَ مِنْ مَعِهِ[3] وقراءةُ يحيى بن يَعْمُرَ وطلحة بنِ مصرف[4]، ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾[5] بتنوين ذكر، وكسرِ ميم (من) أي من عندنا[6]، ومن ذلك ما رواه البصريُّ والكوفيُّ: جِئْتُ من مَعِهم، وكان مَعَها فانتزعته من مَعِها[7]، وهي حينئذٍ ظرفٌ لا دلالةَ فيه على اجتماعٍ ومُصَاحبةٍ[8].

---

(١) النحو الوافي ٣/ ١٢٥ بتصرف.

(٢) انظر مغنى اللبيب لابن هشام ٤٣٩ بتصرف.

(٣) الكتاب ١/ ٤٢٠، انظر الحكاية في شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٦٦ والتذييل لأبي حيان ٣/ ٤٢٤ والمغني لابن هشام ٤٣٩، وشرح التصريح للأزهري ٢/ ٤٨، وحاشية الخضري ٢/ ١٤، وعزاها الزَّبيديُّ، «معع» لأبي زيد ولم أقف عليها في النوادر.

(٤) انظر المحتسب لابن جني ٢/ ٦١، والبحر المحيط لأبي حيان ٦/ ٣٠٦.

(٥) من الآية ٢٤ من سورة الأنبياء.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٦٦، والتذييل والتكميل ٣/ ٤٢٤، والمغني لابن هشام ٤٣٩، وحاشية الخضري ٢/ ١٤.

(٧) الأمالي الشجرية ١/ ٢٤٥، وانظر المخصص ١٤/ ٦٣ ـ ٦٤، وعزا المجاشعيُّ في عيون الإعراب ١٨٨ العبارة الأولى إلى الخليل.

(٨) النحو الوافي ٣/ ١٢٦.

٢ ـ أنْ تُفْرَدَ فتنونَ، وتكون بمعنى «جميع» وقد أشار الخليلُ إلى هذا الاستعـ
فيما ذكره سيبويهِ بقولهِ: (وسألْتُ الخليلَ عن مَعَكم ومَعَ لأيِّ شيء نُصِبَتْ فقال: لأنَّها استُعمِلَت غيرَ مضافةٍ اسماً كجميع، ووقعت نكرةً، وذلك قولك: جاءا معاً، وذَهَبا معاً)[١].

وتمثيلُ الخليلِ لهذا الاستعمال بـ (جاءا معاً، وذهبا معاً) لا يعني اقتصارَها في هذا الاستعمالِ على المَتصاحِبَيْنِ فقط، بل أرادَ من ذلك أنَّها في الأصلِ تُستعمَلُ للاثنين، ويبدو أن العرب قد توسَّعت فيها فقد نصَّ ابن برّي على أنَّ معاً (تُستعمَلُ للاثنين فصاعداً يُقَالُ: هم معاً قِيامٌ، وهُنَّ معاً قيامٌ قال أُسامةُ بنُ الحارِثِ الهُذليُّ:

فسامُونا الهِدانَةَ من قَرِيبٍ وهُنَّ معاً قِيامٌ كالشُّحُوبِ

وقال آخَرُ:

لا تُرتَجَى حِينَ تُلاقي الزَّائِدَا أسْبُعَةً لاقَتْ مَعاً أمْ واحِدا)[٢]

وإلى ذلك أشارَ ابنُ هشام أيضاً فقال: (وتُستعمَلُ معاً للجماعة كما تُستعمَلُ للاثنين قال[٣]:

إذا حَنَّتِ الأُولَى سَجَعْنَ لَها معاً

وقالت الخنساءُ:

وأفنَى رِجَالي فبادُوا مَعاً فأصبحَ قَلْبي بهم مُستفزّا[٤]

وأفادَ الرضيُّ ـ فيما أحسب ـ من هذا النصِّ، فذكرَ ما يمكن أَنْ يكون ضابطاً لكل استعمال، فضابطُ الأولِ هو أَنْ يُذكرَ قبلَهُ ـ أي قبلَ مع ـ أحَدُ المصطحِبَيْنِ نحو: كنتُ مَعَ زيدٍ، أما ضابط الثاني فيتمثَّلُ فيما إذا ذُكِرَ قبلَهُ المُصَطحِبَانِ فحينئذٍ لم يَبْقَ ما يضافُ إليه فيُنْصَبَ منوناً)[٥].

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٦.
(٢) لسان العرب معع بتصرف.
(٣) البيت لمتمم بن نويرة كما ذكر المحقق ـ وصدره:
يذكرْنَ ذا البثّ الحزين بِبثِّه
(٤) المغني ٤٣٩ ـ ٤٤٠.
(٥) شرح الكافية، للرضي ٢/ ١١٢٧ بتصرف، وانظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ٤٨.

ويبدو أنَّ هذين الاستعمالَيْنِ قد دَفَعَا النحويين إلى الاختلاف في حقيقة مَعَ ومَعاً، إذْ إنَّ الاستعمالَ الأوَّلَ جاءت فيه على حرفين، الأمرُ الذي يُغلِّبُ فيها جانبَ الحرفيةِ والبناء، على الاسميةِ والإعرابِ، في حين أنَّ مجيئَها في الاستعمالِ الثاني مُنَوَّنةً، يدلُّ على اسميتها وإعرابِهَا، فهل هي اسمٌ أمْ حَرْفٌ؟ وإذا كانت اسماً فهل هي مثلُ يَدٍ ودَم في حالي الإضافةِ والإفرادِ؟ أم هي مثلُ يدٍ في حال الإضافة وفتًى في حال الإفراد؟

اختلف النحاة حول ذلك كله، وقد تضمَّنَ خلافُهم آراءَ متعددةً، وأدلةً متنوعةً سنقف عليها فيما يأتي.

الفصل الثاني

«مع» بين الحرفية والاسمية

تبيَّنَ لنا من النصوص اللغوية والنحوية التي سبق ذكرها أن مع عند سيبويه وكثير من النحويين اسمٌ معناهُ الصحبةُ، المُقتِضيةُ للظرفيةِ، وقد أكَّد سيبويهِ على ذلك فأوردَ أدلَّةَ اسميتِهَا في عددٍ من النصوص، قال: (وأمَّا الحروفُ التي تكون ظرفاً فنحو: خلف وأمام.. ومَعَ وعلى، لأنَّك تقولُ: مِنْ عليك كما تقول: مِنْ فوقِك وذهب مِنْ مَعِهِ)[1] ولا شك أنَّ دخولَ حرفِ الجر «مِنْ» يُعَدُّ دليلاً على اسمتِها، لأنَّ «مِنْ» كما قال سيبويه لا تَعْمَلُ إلَّا في الأسماء[2] وأكَّد النحويون الخالفونَ ذلك، فأوردُوا ما ذكره سيبويه، وأضافُوا إليه قراءةَ يحيى بنِ يَعْمُرَ وطلحةَ بنِ مصرف، لقوله تَعَالى: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾ إذ نوَّنا «ذِكرُ» وجعلا مَنْ حرف خفض، قالَ ابنُ مالك: (ويدلُّ على اسميته دخول (مِنْ) عليه في قولهم: (ذَهَبَ مِنْ مَعِه، حكاهُ سيبويه ومنه قراءةُ بعضِ القرَّاءِ، هذا ذِكرٌ مِنْ معي، وذِكرٌ مِنْ قبلي)[3].

وأورَدَ سيبويهِ دليلاً آخَرَ على اسميتها حين سألَ الخليلَ عن عِلَّةِ إعرابِها بقوله: (وسألتُ الخليلَ عن مَعَكُم ومَعَ لأيِّ شيءٍ نُصِبَتْ فقال: لأنَّها استُعمِلَتْ غيرَ مضافةٍ اسماً كجميع، ووقعَتْ نكرةً، وذلك قولك: جاءا مَعاً)[4] إذْ يتضِّحُ من هذا النصِّ أَنَّ الخليلَ وسيبويهِ قَدْ جَعَلا من استعمالِها مفردةً نكِرةً منونةً، دليلاً على اسميتها، وذلك لأنَّ التنوينَ (يدلُّ على أَنَّ الاسمَ أصلٌ في نفسِه بَاقٍ على أصالَتِه)[5].

---

(١) الكتاب ١/ ٤٢٠.
(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٨.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٦٦ والتذييل والتكميل ٣/ ٤٢٤، والمغني ٤٣٩، وحاشية الخضري ٢/ ١٤.
(٤) الكتاب ٣/ ٢٨٦.
(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١١١ ـ ١١٥.

وجَعْلُ «مَعَ» معربةً لإنَّ «معاً» كذلك، يعني من جانبٍ آخرَ أنَّهما من نوعٍ واحدٍ غَيْرَ أَنَّ الاستعمالَ اللغويَّ قد فَرَّقَ بينهما، وقد أشار السيرافيُّ إلى تلكَ العلاقةِ وأثرِها في التقعيد بقوله: (فلمَّا أُعرب ـ أي معاً ـ في هذا الموضع المنكورِ المُفْرَدِ، وَجَبَ تحريكُه في الإضافة)[1] لأنَّ الحركةَ التي تكونُ إعراباً للمُفْرَدِ في حالِ الإفرادِ هي بعينِها تكونُ إعراباً له في حالِ الإضافة وليست الإضافةُ إلَّا طارئةً على الإفرادِ[2]، يضافُ إلى ذلك أَنَّ «مع» لو كانت حرفاً لوجب تسكينُها على الأصلِ، وإلى نحوِ ذلك أشارَ ابنُ السَّراجِ بقوله: (وأمَّا مَعَ فهي اسمٌ، ويدُّلكَ على أنَّها اسم، أنَّها متحركةٌ، ولو كانت حرفاً لَمَا جازَ أَنْ تُحَرَّكَ العينُ، لأنَّ الحروفَ لا تُحرَّكُ إذا كان قبلَها متحرِّك)[3] وعَرَضَ ابنُ الشجريِّ لهذه المسألة فذكر أَنَّ بعض النحويين قد ذهبَ إلَى حرفية «مع» وردَّ ذلك بدليلَي سيبويهِ السابقَيْنِ فقال: وتنوينُهُ ودخولُ الجارِّ يُخرجانه مِنَ الحرفيَّةِ، وذلك فيما رواه البصريُّ والكوفيُّ في قولهم: جئتُ مِنْ مَعِهم، وكان مَعَها فانتزَعْتُه مِنْ مَعِها كما تقول كان عندها فانتزعتُه مِنْ عِندِهَا، فتغيُّرُ آخرِه لتغيّرِ العاملِ فيه، وتنوينه إذا استُعمِلَ حالاً يُدْخِلَانه في حيِّزِ الأسماءِ[4].

ونَقَل النحاةُ الخالفونَ الدليلَيْنِ اللَّذينِ ذكرهما سيبويهِ وغيرُه، وقرَّروا أنَّ «مع» اسمٌ وليست بحرفٍ[5]، وقد أوجزَ ابنُ هشام ذلك كلَّه بقولِه: (مَعَ اسمٌ بدليلِ التنوينِ في قولك معاً، ودخولِ الجار في حكاية سيبويه: ذَهَبْتُ مِنْ مَعِه، وقراءةِ بعضهم هذا ذِكرٌ مِنْ مَعي)[6].

أَمَّا زَعْمُ حرفيَّتها، فقد ورد فيه ثلاثةُ آراء:

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٥ (بولاق) ٣/ ٤٨٧ ـ (هارون) الهامش.
(٢) الإنصاف ١/ ١٩ بتصرف، وقد أَوردَ هذا الأَصلَ ابنُ الأَنباري وهو بصددِ عَرْضِهِ لأَدلَّةِ الكوفيين الذين ذهبُوا إلى أَنَّ الأسماءَ الستة معربةٌ من مكانين وقد صدَّرَ العبارةَ بقوله: أَجْمَعْنَا: أَي نحن البصريين والكوفيين.. وقيَّد البصريون ذلك بشرط أَن لا يتغيَر حرفُ الإعراب في الحالين.
(٣) الأُصول ٢/ ٢١٢، وانظر شرح المفصل ٢/ ١٢٨.
(٤) الأَمالي الشجرية ١/ ٢٤٥، وانظر المخصص ١٤/ ٦٣ ـ ٦٤.
(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٦٦، والتذييل ٣/ ٤٢٤، وشرح التصريح ٢/ ٤٨، وهمع الهوامع ١/ ٢١٧، وشرح الأُشموني ٢/ ٢٦٦، وحاشية الخضري ٢/ ١٤.
(٦) المغني ٤٣٩.

الأول: أَنَّ «مَعَ» الساكنةَ العينِ والمتحركتَها، حرفٌ.

الثاني: أَنَّ «مَعَ» الساكنةَ العينِ حرفٌ، والمتحركةَ اسمٌ.

الثالث: أَنَّ المتحركةَ تكونُ اسماً وحرفاً، والساكنةَ حرفٌ ليس غيرُ.

١ ـ أمَّا الرأي الأوَّلُ، فأحسب أَنَّ اللَّيثَ صاحبُه، إذ ذكَرَ الفيروزآباديّ ـ كما مرَّ معنا ـ في بصائرِه ما نصُّه: (وقال اللَّيْثُ «مع» حرفٌ مِنْ حروفِ الخفضِ)[١] غير أنَّ الليثَ ومَنْ نَقَل قولَه كالفيروزآبادي والزَّبيديِّ لم يضيفُوا شيئاً نتبيَّنُ منه سببَ الذهابِ إلى حرفية «مع» فضلاً عن الإطلاقِ الذي يتسمُ به النصُّ، وقد تبنَّى ـ فيما يبدو ـ بعضُ أهلِ اللغة والنحو هذا الرأيَ فقد ذكرَ النَّحاسُ وهو بصددِ تفسيرِه لقولِه تعالَى: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾[٢] أنَّ سفيانَ قد ذهبَ إلى أنَّ المعنى أي مَعَ الله[٣] وأضافَ قائلاً: (وقد قالَ هذا بعضُ أهلِ اللغة، وذهبُوا إلى أَنَّ حروفَ الخفضِ يُبْدَلُ بعضُها مِنْ بَعْضٍ)[٤] وردَّ ذلك بقوله: (وهذا القولُ عند أهلِ النَّظر لا يصحُّ، لأن لكلِّ حرفِ معناه وإنَّما يتفقُ الحرفانِ لتقارُبِ المعنى.. ومعنى مَنْ أنصاري إلى الله، من يضمُّ نُصرتَه إيايَ إلى نُصْرَةِ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ)[٥] ولا يعنينا من هذا النص تلك المسألةُ الخلافيّةُ في جوازِ نيابةِ حروفِ الجر بعضِها من

---

(١) بصائر ذوي التمييز ٤/ ٥١١، وليس المرادُ من الحرف هنا، الكلمة، بناءً على أنَّ استعمال «الحرف» مراداً به «الكلمةَ» أمر شائعٌ لدى القدماء بل المرادُ به هنا الحرفيَّةُ، لأَنَّ سياقَ النص، مع تنامي هذا الرأي وانتشارِه وتبنيِّه من قِبَلِ بعض اللغويين والنحويين فيما بعدُ، يدلُّ على ذلك، ولعلَّ الليثَ هو واضع أساسه ويبعدُ أَنْ يكونَ كلامُ اللَّيثُ هنا كلامُ الخليلِ، لأَنَّ الوظيفةَ اللغوِّيةَ التي أَشارَ إِليها الخليلُ في نصِّهِ، تختلفُ عن الوظيفةِ التي أَشار إِليها الليثُ هنا... والله تعالى أعلم.

(٢) من الآية ٥٢ آل عمران.

(٣) معاني القرآن، للنحاس ١/ ٤٠٥.

(٤) المرجع السابق ١/ ٤٠٥.

(٥) المرجع السابق ١/ ٤٠٥، وتأويل النحاس هو تأويلُ البصريين، على ما حكاهُ عنهم ابنُ أَبي الربيع في بسيطه ٢/ ٨٤٧، إِذ قالَ: ((والبصريونَ يذهَبُونَ في مثل هذا إِلى التضمين، ويقولون: التأويلُ في قوله سبحانه: إلى الله، مَنْ يضيفُ نصرتَه إِلى نصرةِ الله، لأَنَّ نصرةَ اللَّهِ لأَنبيائه ثابتةٌ، وكذلك قوله تعالى: **﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾** [النساء: ٢] التأويلُ: ولا تضيفوا أَموالَهم إِلى أَموالِكُم في الأكل فهي ـ أي إِلى ـ على هذا لانتهاءِ الغاية لكن لمَّا كانت ترادف (مِعَ) في هذه المواضع، ويعطيان معنًى واحداً ـ وإِنْ كانا مختلفَيْنِ ـ أَجرَوا عليهما حكمَ الأَسماءِ في هذه المواضعِ))، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٥.

بعض[1] بل الذي يهمنا هو قولُه: (وقَدْ قالَ هذا بعضُ أهلِ اللغة.. الخ لأنه يفيدُ أَنَّ «معَ» حرفٌ من حروفِ الجَرّ، وأنَّ هناك طائفةً من اللغويين قد تَبِعَتِ اللَّيثَ في مَذْهَبِهِ غيرَ أَنَّ هذا النصَّ ـ لكونه نصّاً لغويّاً ـ لم نتبيَّنْ منه أسبابَ الذهابِ إلى حرفيَّتِها، في حين أنَّ ابنَ الشجري قد ألمحَ إلى أَنَّ طائفةً من النحويينَ قد أجازَتْ كونَها حرفاً قال: (وأجازَ بعض النحويينَ أَنْ يكونَ حرفاً)[2] ثم بيَّنَ عِلَّةَ ذلك بقوله: (وإنَّما ذَهَبَ مَنْ ذَهَبَ إلى كونهِ حرفاً، لمجيئهِ على حرفَيْنِ ولا يُعلَمُ له أصلٌ في بناتِ الثلاثة)[3] ومعنى ذلك أنَّ أصحابَ هذا الرأي قد زعمُوا أنّ «مع» الساكنةَ العينِ والمتحركةَ، حرفٌ، لكونِهَا موضوعةً على حرفين... وقد بيَّن الرُّمانيُّ الذي تَبِعَ ـ فيما يبدو ـ هذا الرَّأيَ، أنَّها إنْ سُبِقَتْ بحرفِ جرٍّ فهي اسمٌ، وإلَّا فهي حرفٌ، قال الرُّمانيُّ ـ فيما حكاه الفيومي[4] ـ: (إنْ دخلَ عليه حرفُ جرٍّ كان اسماً، وإلَّا كانَ حرفاً)[5] وكأنَّ الرمانيَّ قد راعى في أحد وجْهَي رَأْيِهِ، الدليلَ المُعتبَرَ على اسميَّتِهَا وهو دخولُ «مِنْ» عليها، وراعَى في الوجهِ الثاني كونَها على حرفَيْنِ، ممَّا دَعَاهُ إلى القول

---

(١) أَوجزَ ابنُ هشام الخلاف فيها بقوله: (مذهبُ البصريينَ أَن أَحرف الجَرّ لا ينوبُ بعضُها عن بعضٍ بقياس كما أَنَّ أَحرف الجزم، وأَحرفَ النصبِ كذلك، وما أَوهم ذلك فهو عندهم إِمَّا مؤولٌ تأويلاً يقبلُه اللفظُ... وإِمَّا على تضمين الفعلِ معنى فعلٍ يتعدَّى بذلك الحرف، وإِمَّا على شذوذ إِنابةِ كلمةٍ عن أُخرى، وهذا الأَخيرُ مجملُ البابِ كلِّه عند أَكثرِ الكوفيينَ وبعض المتأَخرينَ، ولا يجعلونَ ذلك شاذّاً، ومَذْهَبُهم أَقَلُّ تعسفاً) انظر المغني ١٥١، وحاشية الخضري ١/ ٢٢٨.

(٢) الأَمالي ١/ ٢٤٥.

(٣) الأَمالي ١/ ٢٤٥.

(٤) نصَّ الفيوميُّ في المصباح المنير، مادة «مع» على أَنَّ (معَ ظرفٌ على المختار، بمعنى لَدُنْ، لدخولِ التنوين نحو خرجنا معاً، ودخولِ «مِنْ» عليه نحو: جئت مِنْ مَعِه، أَي من عِنْدِه، ولكن استعمالَهَ شاذ) وقوله: (بمعنى لَدُنْ) قد يشكل؛ لأَنَّ لَدُنْ للموضع الذي هو أَولُ الغايةِ ـ كما قال سيبويه ـ في حين أَنَّ «مع» للمصاحبة كما عرفنا وفَرْقٌ كبيرٌ بين المعنيين، والذي أَحسبه أَنَّ مرادَه من ذلك، هو أَنَّ «مع» بمعنى لدن من حيث شدةُ الإبهام، يُؤنسنا في ذلك ما ذكره ابنُ يعيش بقوله (والقياسُ فيها ـ أي في مع ـ أن تكون مبنيةً لِفَرْطِ إِبهامِهَا كلَدُنْ وحيثُ، وإِنَّما أُعربَتْ ونُصِبَتْ على الظرفيةِ؛ لأَنَّهم تصرَّفوا فيها...) أَمَّا قولُه: (لدخولِ التنوين... الخ فالظاهرُ أَنه تعليلٌ لإِعراب «مع» في حين أَنَّه لم يذكرْ أَنَّها مُعربةٌ من قبلُ، لذا فلعلَّ استقامةَ النصِّ تكون على النحوِ الآتي: مَعَ ظرفٌ على المختار بمعنى لَدُنْ وأُعرِبَ لدخول...

(٥) المصباح المنير، مع، ولم أَقف على نصِّ الرمانيِّ هذا في المصادر والمراجع التي بين يديَّ.

بحرفيَّتِهَا، وخلاصةُ ذلك كلِّه، أَنَّ «مع» المتحركة والساكنةَ عند هذه الطائفةِ حرفٌ، إن لم تُسبَقْ بالجار.

ويَرِدُ على هؤلاءِ ما يأتي:

أوَّلاً: أنَّ يونسَ والأخفشَ قد ذهبا إلى أَنَّ «مع» ثلاثيةُ الأصلِ، فهي حين تضاف مثل يدٍ، وحين تفرد مثل فتًى. قال ابنُ مالكٍ: (واختُلِفَ في فتحةِ العين من معاً، هل هي فتحةُ إعراب كفتحةِ دال رأيْتُ يداً، فيكون الاسمُ ثنائيَّ اللفظِ في حالي الإضافة والإفراد أَمْ هي كفتحة تاءِ فتَىً فيكون الاسمُ قد جُبِرَ وقُصِرَ حين أُفرِدَ، والأوَّلُ مَذْهَبُ سيبويهِ والخليلِ، والثاني مَذْهَبُ يُونُسَ والأخفش)[1] لذا فالقولُ: إنَّها ثنائيَّةٌ، يُضعِفُه القولُ بثلاثيتها، والدليل إذا تطرَّق إليه الاحتمال بَطَلَ به الاستدلال[2].

ورُبَّ قائلٍ يقولُ: إنَّ مَنْ ذَهَبَ إلى حرفيَّتِهَا قد استمسكَ بمذهبِ الخليلِ وسيبويهِ في ذَهابِهِما إلى ثنائيَّتِها، والجواب: أَنَّ الخليلَ وسيبويهِ وإنْ ذَهَبا إلى ثنائيَّتِها، فقد قرَّرا اسميتَها وإعرابَها، وقد مَرَّ مَعنا دلِيلَا اسميتِهَا اللذان تضمَّنَهما جوابُ الخليل، والإعراب أصلٌ في الأسماء[3]، يضاف إلى ذلك أَنَّ حفيد ابن هشام قد بيَّنَ عِلَّةَ إعرابِها مع كونِهَا على حرفَيْنِ بقوله: (إنَّما أُعرِبتْ مع أنَّها موضوعةٌ وضْعَ الحرفِ بحسب الأصلِ، لأنَّها ملازمةٌ للإضافةِ فَضَعُفَ مشابهةُ الحرفِ)[4] وإذْ قد تَبَيَّنَ لنا أنَّها مُعربةٌ لملازمتِهَا الإضافةَ، فهذا يفيدُ أنَّها اسمٌ ـ مع كونها على حرفين ـ ثم لا يخفى أيضاً أَنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماء كما ذكرنا آنفاً.

ثانياً: أنَّها لو كانت حرفاً لوجَبَ تسكينُ عينها، لأنَّ الأصلَ في البناءِ هو السكون[5] وقد مرَّ معنا ما ذكره ابنُ السراج حين دَلَّلَ على اسمِيَّتهَا، إذْ نصَّ على أنَّها لو كانت حرفاً لَمَا جَازَ أَنْ تُحرَّكَ العينُ، لأنَّ الحروفَ لا تُحرَّكُ إذا

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٨٦٧.
(٢) الإنصاف ٢/ ٧٢٩.
(٣) انظر شرح مجمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٣٠.
(٤) حاشية الحفيد على أوضح المسالك، مخطوط، الورقة ١٢٥، وانظر حاشية الشيخ ياسين على شر التصريح ٢/ ٤٨.
(٥) انظر الأُصول ١/ ٥٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٣١.

كان ما قبلَها متحرك[1]، وكان من الواجب على أصحابِ هذا الرَّأي أنْ يُبيِّنُوا لنا عِلَّةَ فَتْحِ عينِها وهو الأمرُ الذي لم يتحدَّثوا عنه ألبتةَ، وقد يُقالُ: إنَّ ما قدَّمه النحاةُ من تعليلٍ لفتحِ عينِها حين تَلْقَى ساكناً في لغة غَنْم وربيعةَ ـ يمكن أن نَسْحَبُه على ما نحن بصدده، فيُقَالُ: إنَّها فتحةُ خِفَّةٍ أو اتباعٍ أوْ استصحابٍ للأصل[2] والجواب: أَنَّ هذه الأُصولَ ليست قويَّةً بالقَدْرِ الذي يجعلُها تَرْقَى إلى الأُصول الثابتةِ الداعيَّةِ إلى اسميَّتِهَا، فالتحريكُ للاتباع ليس قياساً مطرداً[3] كما أنَّ استِصحَابَ الأصلِ من أضعفِ الأدلةِ[4]، أمَّا طَلَبُ الخِفَّةِ، فأحسَبُ أَنَّهُ لا يُعَوَّلُ عليه ولا على استصحابِ الأصلِ، ولا على الاتباعِ إلاَّ حين تَعُوزُنا الأدلَّةُ، وتضيقُ بنا السُّبُلُ ونحن في مندوحةٍ عن اللُّجوءِ إلى هذه العلل، لأنَّ تنوينَها، ودخولَ الجارِّ عليها من الأدلَّةِ المُعتَبرةِ على اسميةِ أيةِ لفظة، ولا شك أنَّ الأخذَ بما لا يعوزُه دليلٌ ـ وهو القول باسميتها لأننا حينئذٍ لسنا في حاجةٍ إلى تعليلٍ لفتحةِ عينِهَا وذلك لإعرابها ـ أوْلَى من الأخذِ بما يحتاجُ إلى دليلٍ، بَلْهَ عِللاً واهيةً لا تَرْقَى إلى ما هو مُطَّرِدٌ ثابتٌ..

ثالثاً: أَنَّ دخولَ حرفِ الجَرِّ «مِنْ» عليها، وتنوينَها حالَ إفرادِها، هما دليلان على اسميَّتِهَا مطردان كما مر معنا من قبلُ، فإن قيل: إنَّ دخولَ الجارِّ عليها شاذٌّ[5] كما قال الرضيُّ، والشاذُّ لا يُعتَدُّ به، لذا فإن هذا الدليلَ غيرُ مُعتَبرٍ، يضاف إلى ذلك، أَنَّ القائلينَ بحرفيَّتِهَا يُمكنُ أن يَدَّعُوا أَنَّها حرفٌ في

---

(١) الأُصول ٢/ ٢١٢.

(٢) وهي التعليلات التي قدَّمها النحاةُ لفتحةِ عين «مع» حين تلقى ساكناً في لغة غَنْم وربيعةَ، ومع أَنَّ هناك فَرْقاً بين الرأيَيْنِ لأَنَّ غنمَ وربيعةَ قد فتحتْ عينَها حين تَلْقَى ساكناً بعدهَا، في حين أَنَّ أَصحاب هذا الرَّأي لم يقيِّدُوا ذلك بشيء، وقد أَردنا إِبطال الدَّعوى، لأَنَّ عدمَ التفريقِ بين الساكنةِ والمتحركةِ عند أَصحاب هذا الرَّأي قد يتصل بسببٍ مع لغةِ غَنْمٍ وربيعةَ في بعض الأَحوال وانظر الصفحة ٢٩ من هذا البحث.

(٣) انظر الإِنصاف لابن الأَنباري ٢/ ٧٣٩، وأَضاف قائلاً: (وإِنما جاء ـ أَي الإِتباع ـ في بعض المواضع في ألفاظٍ معدودةٍ قليلةٍ... وفضَّل فيما جاءت الحركة فيه للإتباع أَن يُحْمَلَ على الأَصل إِنْ أَمكن... وذهب بعضُهم فيما حكاه السيوطي في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٧، إِلى أَنَّ الإِتباع لكثرته قد صار كأَنَّه قياس، وأَحسب أَنَّ كثرتَه وصيرورتَه كأَنَّه قياسٌ، لا يَرِدُ على ما ذكرناه، لأَنَّ أَدلَّةَ اسميَّتِهَا باتَتْ قياسيّةً ونحنُ في سَعَةٍ من هذا الضيق.

(٤) الانصاف ١/ ١١٢.

(٥) شرح الكافية ٢/ ١٢٧.

حالِ الإضافة، واسمٌ في حالِ الإفرادِ، أيْ، لا يلزمهم الدليلُ الثاني المتمثل في تنوينِهَا، والجواب عن هذين الادعائين من جهتين:

١ ـ أَنَّ مرادَ الرضيِّ من كونها شاذةً، هو أنَّها شاذَّةٌ عن الأصلِ المُقَرَّرِ لها وهو عَدَمُ التصرف، فقد نصَّ من قبلِ تقريرِه ذلك تَبَعاً لابنِ الحاجبِ أَنَّ مع (ظرفٌ بلا خلافٍ عادمُ التصرُّفِ مُعَربٌ لازمٌ للنصب)[١]. فخروجُها إلى شَبَهِ الظرفيَّةِ حين تُجَرُّ بمن شاذٌّ، لأنَّه خروجٌ عن الأصل، ولا يريد من ذلك أنَّ دخولَ الجارِّ لا يُعَدُّ دليلاً على اسميَّةِ اللفظة، وكيف يَذْهَبُ إلى ذلك وهو الذي قد قرَّر في موضعٍ آخرَ (أَنَّ الجَرَّ قد اختصَّ بالاسم)[٢] يُضافُ إلى ذلك أَنَّه قد اعتمَد على هذَين الدليلَيْنِ حين فَضَّل القولَ بإعرابِهَا إذْ قالَ: (والأوْلَى الحُكْمُ بإعرابه لدخولِ التنوينِ في نحو: كنا معاً وانجرارِه بمِنْ، وإن كان شاذّاً)[٣] وروى هذه الحكايةَ في موضعٍ آخرَ من غيرِ تشذيذٍ، فقال إنَّ: (مِنْ تختصُّ بجرِّ قَبْلِ وبَعْدِ وعِنْدَ وَلَدى ولَدُنْ ومَعَ يُقَالُ: جئتُ مِنْ مَعِه أي مِنْ عندِهِ)[٤].

ولعلَّ مِمَّا يؤنسُ أَنَّ مُرادَ الرضيِّ هو ما ذكرناه، أنَّ أبا حيان قد عَرَضَ لهذه المسألة أيضاً فقال: (مَعَ، ظرفٌ لا يتصرَّفُ فلا يُستعمَلُ مبتدأً ولا فاعلاً ولا مفعولاً وإنَّما تَصَرَّف بدخولِ «مِنْ» عليهِ على سبيلِ النُّدورِ، ولم يُزِلْهُ ذلك عَنْ عَدَمِ التصرُّفِ)[٥] ومُؤَدَّى ذلك كله، أَنَّ الرضيَّ لم يُرِدْ من الحكمِ بشذوذِهَا، إسقاط دليلٍ من أدلَّةِ اسميَّتِها، بل مُرادُه أنَّها قد شَذَّت عن الأصلِ المُقرَّرِ لها، وهو عَدَمُ التَّصرُّفِ ثم لا يَخْفَى بعد ذلك كلِّه، أَنَّ ابنَ الشجريِّ ـ من قبلُ ـ قد نصَّ على أنَّها (روايةُ البصريِّ والكوفيِّ)[٦] فكأنَّ الإجماعَ مُنعَقِدٌ على ثبوتِهَا مع نُدْرَتِهَا وقِلَّتِهَا.

٢ ـ أَنَّ ثمَّةَ إجماعاً على أَنَّ «مع» و«معاً» كلاهما واحدٌ، يدلُّ على ذلك ما يأتي:

١ ـ أَنَّ عدداً من النصوص اللغوية التي مرَّت معنا، قد نصَّ أصحابها على أَنَّ معَ

---

(١) شرح الكافية ٢/ ١٢٧.
(٢) شرح الكافية ١/ ١٣.
(٣) شرح الكافية ٢/ ١٢٧.
(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٢٣.
(٥) التذييل والتكميل ٣/ ٤٢٧.
(٦) الأَمالي الشجرية ١/ ٢٤٥.

المتحركةَ العين أصلُها معاً[1].

٢ ـ أَنَّ جوابَ الخليل عن سؤالِ سيبويهِ قد تضمَّن أنَّهما من جنسٍ واحد، وذلك لأنَّ الضميرَ في قولهِ: (لأنَّها تُستعمَلُ مضافةً اسماً. . . الخ) يعود إلى «مع» التي هي موضعُ سؤالِ سيبويهِ عنها.

٣ ـ أَنَّ من الأُصولِ المُقرَّرةِ عندَ النُّحاةِ أَنَّ (الإضافةَ طَارِئةٌ على الإفرادِ، وأَنَّ الحركةَ التي تكونُ إعراباً للمفردِ في حالِ الإفراد هي بعينها تكونُ إعراباً له في حالِ الإضافة)[2] كقولنا: هذا غلامٌ، وهذا غلامُك.

لذلك كلِّه، فإنَّ جعلَ المضافةِ حَرْفاً، والمُفردةِ اسماً، فيه خروجٌ عن هذا الإجماع فضلاً عن تشتيتِ ما يمكنُ جَمْعُهُ، ولَمِّ شَتاتِه، والأوْلَى في نحوِ ذلك أَنْ يُرَاعَى الأصلُ في التقعيد خاصةً أنَّها في حالِ الإضافةِ ـ وإنْ كانت على حَرْفَيْنِ ـ لم يتحقَّقْ لها الأدلَّةُ الكافيةُ للقولِ بحرفيتها، فإن قيل: إنَّ المُدَّعي قد يَدَّعي إنهما من مادةٍ واحدة، غَيْرَ أَنَّ الاستعمالَ اللغويَّ قد فَرَّقَ بينَهُمَا، فكون المضافةِ على حرفَيْنِ يُعَدُّ باعثاً إلى القولِ بحرفيتها، كما أَنَّ تنوينَها حالَ إفرادها يُعَدُّ دليلاً على اسميَّتِهَا، والجوابُ ـ مع ما في ذلك من تشتيتٍ للأحكامِ ـ أَنَّ واحدةً منهما لا بُدَّ أَنْ تكون أصلاً للأُخرى فإنْ زَعَمْنَا أَنَّ المضافةَ حَرْفٌ، وهي أصلٌ لـ «معاً» الاسميةِ، فالذي نعلَمُه أَنَّ الحروفَ تنتقل إلى الاسميَّةِ عن طَريقَيْنِ:

١ ـ دخولُ حرفِ الجَرِّ عليها، نحو: عَلَى وعَنْ[3].

٢ ـ تضعيفُها أو تنوينُها، بَعْدَ التَّسمِيَةِ بها[4].

في حين أَنَّ «معاً» لا ينطبقُ عليها أيُّ واحدٍ من هذين الأمرَيْن، وبذلك يَبْطُلُ هذا الزَّعمُ أمَّا إنْ زَعَمْنا أَنَّ «معاً» الاسميَّة هي الأصل، وأَنَّ «مع» فرع عنها وهي حرف فهذا التصور قد يُوهِمُ أَنَّه ينطبقُ على ما ذُكرَ في لغة غَنْمٍ وربيعةَ،

---

(١) انظر الصحاح معع ٣/١٢٨٦، ولسان العرب معع، وتاج العروس معع. وانظر الصفحات ٧ ـ ٨ ـ ٥١ من هذا البحث.

(٢) انظر الإنصاف ١/١٩.

(٣) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٢/٨٤٨.

(٤) انظر لذلك الكتاب ٤/٢١٨، والمقتضب للمبرد ١٠/٢٣٥ ـ ٤/٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٣٠، وحاشية ياسين على شرح الفاكهي على قطر الندى ١/٣٨٧.

فقد فتحُوا عينَها حين تَلْقَى ساكناً، لأنَّهم بَنَوْهَا على «معاً» كما قال الكسائي حاكيها، إذْ نَصَّ على أَنَّ (مَنْ فَتَحَ العينَ مَعَ الألِف واللَّام، فإنَّه بَنَاهُ على قولك: كنا معاً، فلمَّا جَعَلَها حرفاً وأخرجَها من الاسم، حَذَفَ الألفَ، وتَرَكَ العَيْنَ على فَتْحِهَا، فقالَ مَعَ القومِ.. وهو كلامُ عامَّةِ العَرَبِ)[1] والجوابُ عن ذلك فيما يأتي:

١ ـ أنَّ الرَّأيَ المتَّجِهَ هو أَنَّ «مع» في هذه اللغة اسمٌ، وليست بحرفٍ ـ وسنقف على ذلك[2] فيما بعد.

٢ ـ أنَّ مَنْ زعمَ حرفيَّتَها في هذه اللُّغةِ قد نظر إلى أنَّها صَارَتْ عندهم على حَرْفَيْن ساكنةَ الآخر، في حين أنَّ حديثَنا هنا عن المتحركةِ والساكنةِ، وقد فُتِحَتْ عينُها عند غَنْم وربيعةَ لالتقاءِ الساكنين، أمَّا «مع» التي نحن بصددها فهي مفتوحةُ العينِ مُطلقاً سواءً وليها ساكنٌ أمْ لا... وقد رأينا من قبلُ أَنَّ ابنَ السراج قد جعل مِنْ فتحِ عينِها سبباً لاسميتها.

٣ ـ أنَّ أصحابَ هذه اللغةِ كانوا مدركين أنَّ «مع» أصلُها «معاً» وذلك واضح من قول الكسائي، فإنه بناه على قولك: كنا معاً، الأمرُ الذي يؤكد أنَّ كليهما واحد، ومن الأوْلَى ـ فيما نحسب ـ أنْ تُرَاعَى الأُصولُ في التقعيدِ على نحو ما صنعَ الخليلُ وسيبويهِ، إذْ لا شك أَنَّ مُرَاعاةَ الأُصولِ أَوْلَى من مُرَاعَاةِ الفُروع، بل إذا جازَ أَنْ تُرَاعَى الفروع ـ لقيام الدليل ـ ولا دليلَ هنا كافياً للقولِ بحرفية «مع» كما رأينا، فمُراجَعةُ الأُصولِ أَجْدَى وأجدَرُ كما قال ابن جني[3]...

رابعاً: أَنَّ ذهاب الرُّمانيِّ إلى اسميَّتِهَا حينَ دخول الجارِّ عليها، هو مَذْهَبٌ لا ينكرهُ أحدٌ من القائلين باسميتها، فلا يَرِدُ عليهم أصلاً، وكان مُتَوقَّعاً من الرُّمانيِّ بَعْدَ أَنْ رَاعَى هذا الدليلَ أَنْ يُراعي الدليلَ الثاني المتمثل في تنوينِها حالَ إفرادَها، وأنْ يُطْرِدَ الاسميَّةَ فيها، غَيْرَ أَنَّ الرُّمَانيَّ ـ فيما يبدو ـ لم يَعتَدَّ بهذا الأصلِ، فيَرِدُ عليه، أَنَّ العلاقةَ قائمةٌ بين «معاً» و«معَ» وأَنَّ الأولَى أَنْ تُرَاعَى الأُصولِ في التقعيدِ.

---

(١) انظر لسان العرب معع.

(٢) انظر الصفحة ٣٢ من هذا البحث.

(٣) انظر الخصائص ٢/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤، والتبيين للعكبري ٢٩٤، والأَشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٥٥٦ ـ ٥٥٧.

ومن إيرادنا لهذه التساؤلاتِ والاحتمالات ورُدودِنا عليها، يتضح لنا أنَّ القول إنَّ «مع» و«معاً» من مادة واحدة، وأنَّهما اسمان بتحقُّقِ الأدلَّةِ المُعْتَبَرةِ، هو أرجحُ مَذْهَباً وأقومُ سبيلاً، لأنَّ الغايةَ منه جمعُ الأحكامِ واطرادُها. . في حين أَنَّ القولَ بحرفيتها هو قولٌ لم تتحقَّقْ له الأدلةُ الكافيةُ ليرتقي إلى مرتبةِ الأدلَّةِ التي استنَد إليها مَنْ قالَ باسميتها.

٢ ـ أمَّا الرَّأي الثاني فيمثِّلُه النحاةُ الذينَ وقعُوا على نصوصٍ لغويةٍ قد سكَّنت عينُها، وقد قسمهم ذلك إلى فريقَيْنِ.

الأوَّلُ: ويمثِّلُه سيبويهِ، إذْ ذَهَبَ إلى أنَّها حينئذٍ ما تزال اسماً، وأنَّ تسكينَها في البيتِ الشعريِّ المشهور:

وريشي منكمُ وهَوايَ مَعْكُم وإنْ كانَتْ زيارتُكُم لِمَامَا

يُعَدُّ ضرورةً شعريَّةً، قال سيبويهِ بَعْدَ أَنْ أوردَ دليلَي اسميَّتِها اللذينَ تضمَّنَهُمَا رَدُّ الخليل ما نصُّهُ (قال الشاعرُ فجعلَها كَهَل حين اضطرَّ، وهو الراعي[1]:

وريشي منكمُ وهَوايَ مَعْكُم وإنْ كانَتْ زيارتُكُم لِمَامَا[2]

وأكَّدَ بعضُ الخالفينَ على أنَّ سيبويه لم يُرِدْ من ذلك حرفيَّتَها، قال المجريطي يعني بقوله «كهل» أي سكنها اضطراراً، وإنما أراد أنه جعل «مع» حين اضطرَّ ـ وإن كان ظرفاً متمكِّناً ـ بمنزلة هل، كما أَنَّ الأسماءَ التي تتمكَّنُ مشبَّهةً بالحروفِ، ولم يُرِدْ أَنَّه جعلَها حرفاً كما زعمَ من لم يفهمْ عن سيبويهِ ـ رحمه الله ـ)[3].

وتبعَ الزَّجاجُ سيبويهِ فنصَّ على أَنَّ إسكانَ عينِها ضرورةٌ أيضاً، فقد قالَ معلِّقاً على قولِه تعَالَى: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾[4] ما نصُّه (والقراءةُ المُجْمَعُ عليها فتحُ العينِ، وقد يجوزُ في الاضطرار إسكانُ العينِ، ولا يجوزُ أنْ يُقْرَأَ بها، ويجوزُ إنَّا مَعْكُم للشاعر إذا اضطرَّ)[5].

---

(١) الحق أَنَّه لجرير كما قال محقق الكتاب ٣/ ٢٨٧، وانظر تخريجاً له أَوْفَى في هامش عيون الإعراب للمجاشعي ١٨٨.
(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٧.
(٣) شرح عيون الكتاب، للمجريطي ٢١٠ ـ ٢١١.
(٤) من الآية ١٤ البقرة.
(٥) معاني القرآن وإِعرابه ١/ ٨٨.

الثاني: ويمثله الكسائيُّ، إذ نصَّ على أَنَّ الساكنةَ العين حرفٌ، وأنَّها لغةُ غَنْمٍ وربيعةَ، قال ابنُ منظورٍ: (وحكَى الكسائيُّ عن ربيعةَ وغنمٍ أنَّهم يسكِّنونَ العينَ من «معَ» فيقولون: مَعْكم ومَعْنَا، قال: فإذا جاءتِ الألفُ واللاَّمُ وألفُ الوصلِ اختلفوا فيها، فبعضُهم يفتَحُ العينَ، وبعضُهم يكسِرُها، فيقولون: معَ القومِ، ومعَ ابنك، وبعضُهم يقول: مَعِ القومِ، ومَعِ ابنك)[1] ثم وضَّحَ الكسائيُّ ـ فيما نقلَهُ ابنُ منظورٍ ـ سَبَبَ فتحِ عينِهَا وكسرِهَا حين تَلْقَى ساكناً بقوله: (أَمَّا مَنْ فتحَ العينَ مع الألفِ واللاَّمِ، فإنَّه بَنَاهُ على قولك: كنا معاً، ونحن معاً، فلمَّا جعلَها حرفاً وأخرجها من الاسم حذفَ الألفَ، وتَرَكَ العينَ على فتحِهَا فقال: مَعَ القومِ ومَعَ ابنِكَ، قال: وهو كلامُ عامَّةُ العَرَبِ ـ يعني فتحَ العينِ مع الألفِ واللاَّمِ ومعَ ألفِ الوصلِ[2] ـ قال: وأمَّا من أسكنَ فقال مَعْكُم، ثمَّ كسرَ عند ألفِ الوصلِ، فإنَّه أخرَجه، مَخْرَج الأدواتِ مثل: هَلْ وبَلْ وقَدْ ولَمْ فقال: مَعِ القَومِ كقولك: كَمِ القومُ، وبَلِ القوم، وقَدْ يُنَوَّنُ فيُقَالُ: جاؤوني معاً)[3].

ومن هذه الحكاية معَ ما قدَّمُه لنا الخالفونَ الذين ذكروا هذه اللغةَ تتَّضحُ لنا حقيقةُ هذه اللغةِ على النحو الآتي:

١ ـ أَنَّ «مع» عند هاتينِ القبيلتَيْنِ، هي حرفُ جَرٍّ معناهُ المصاحبةُ[4] وكونُها كذلك، يَلْزَمُ منه (أَنْ لا يحكمَ فيها بحذفٍ ولا وزنٍ ولا يُسْأَلُ عن بنائِهَا، لثُبوتِ الحرفيَّةِ فيها)[5].

٢ ـ أنَّها قد أُسكِنَتْ حين تَلْقَى متحركاً، لكونِهَا حرفاً، والأصلُ في الحروفِ هو البناءُ على السكونِ[6]، لذا فتسكينُها قد جاء على الأصلِ.

٣ ـ أَنَّ بعضَهم قد كسرَ عينَها حينَ تلْقَى ساكناً، لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ[7].

٤ ـ أَنَّ بعضَهم قد فتَح عينَها حين تَلْقَى ساكناً، استصحاباً للأصلِ أو اتباعاً أو

---

(١) لسان العرب، معع.
(٢) لعلَّهُ تفسير من ابن منظور.
(٣) لسان العرب، معع، وانظر حكاية الكسائي في تاج العروس معع.
(٤) انظر عيون الإِعراب للمجاشعي ١٨٨.
(٥) رصف المباني، للمالقي، ٣٢٩.
(٦) انظر شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ٢/ ٣٣١.
(٧) شرح التصريح، للأزهري ٢/ ٤٨، وشرح الأُشموني ٢/ ٢٦٥.

طلباً للخفة[1].

٥ ـ أنَّ قولَ الكسائيِّ في نهايةِ تعليلِه لفَتْحِ عينِهَا، (وهو كلامُ عامَّةِ العربِ) لا يريدُ منه أَنَّ معَ عند عامَّة العرب حَرْفٌ، بل يريدُ أَنَّ مذهب بعضهم في فَتْحِ عينِهَا حين تَلْقَى ساكناً في هذه اللغةِ، يلتقي مع مَذْهَبِ عامَّةِ العرب، والفَرْقُ بين المذهَبيْنِ، أَنَّ أُولئك قد قَصَرُوا فتحَها على لِقَائِهَا الساكنَ بَعْدَها، في حين أَنَّ مذهبَ عامَّةِ العربِ، هو فتحُ عينِهَا، سواءً أكانَ ما بعدَها ساكناً أم متحركاً.

وقد تمسَّك بهذه اللغةِ عَدَدٌ من النحويينَ، فقرَّرُوا حرفيَّةَ «معَ» الساكنةِ واسميَّةَ المتحركة[2]، من ذلك ما نقله ابنُ الشجريِّ عن أبي علي بقوله: (وذَهَبَ أبو عليٍّ إلى أَنَّ من فتَحهُ فهو عنده ظرفٌ، ومَنْ أسكنَه جَعَلَهُ حرفاً)[3]

---

(١) شرح التصريح ٢/ ٤٨، وشرح الأُشموني ٢/ ٢٦٥، ومع أَنَّ نص الكسائيِّ يفيدُ أَنَّ بعضَهم قد فتحَ عينَها حين تَلْقَى ساكناً، غيرَ أَنَّ كثيراً من النحويين لم يتحدَّثُوا عن هذا الوجهِ واكتفَوا بالقول: إنَّها ساكنة قبلَ حركة، وتُكسَرُ قبل سكونٍ، قال ابنُ مالكٍ في التسهيل ٩٨ (وتسكينُها قبلَ حركةٍ، وكسرُها قبلَ سكونٍ لغةٌ ربعيةٌ، في حين ذكر في شرحه ١/ ٨٦٩ فتحها، حيث قال: (فيُقَالُ على اللغةِ الرَّبْعِيَّةِ ذهبَ معْ أَخيك، ومَعْ ابنِك بالسكون قبل حركةٍ، وبالكسرِ قبلَ السكون، وبعضُهم يفتحُ قبلَ السكون، هكذا روى الكسائيُّ عن ربيعة) وإلى ذلك أَشار أَيضاً في الألفية إذْ قال:

ومَعَ مَعْ فيها قليلٌ ونُقِل فتحٌ وكسرٌ لسكونٍ يتَّصِلْ

وقد أَغفل وجهَ فتحِ عينها كلٌّ من الرضي في شرح الكافية ٢/ ١٢٧، وأَبي حيان في التذييل ٣/ ٤٢٥، وابن عقيل المساعد ١/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦، والسلسيلي في شفائه ١/ ٤٨٦ والسيوطي في همعه ١/ ٢١٧، أَمَّا ابنُ هشام في أوضحه ٣/ ١٥١، فقد نصَّ على جوازِ فتحِ عينِهَا بقوله: (وإذا لَقِيَ الساكنةَ ساكنٌ جاز كسرُها وفتحُها نحو: مَعَ القوم) وثمَّةَ تحريرانِ مُفيدانِ سجَّلَهما الصبان ٢/ ٢٦٥، والخضري ٢/ ١٤، حولَ تفسيرِ كلام الأُشموني وابنِ عقيل لبيتِ ابنِ مالك السالف، وما يفيدُنا منهما أَنَّهما قد أَثبتا فتحَ عينِها طَلباً للخفةِ، وكسرَها لالتقاءِ الساكنين، ومهما يكنْ من أَمرٍ، فمعَ عند هاتَيْنِ القبيلتَيْنِ، ساكنةٌ قَبْلَ متحركٍ، ومتحركةٌ بالفتح أو الكسرِ قبلَ ساكنٍ على نحو ما فصلناه.

(٢) منهم المجاشعي في عيون الإعراب ١٨٨، والرضيُّ في شرح الكافية ٢/ ١٢٧، والمالقي في رصف المباني ٣٢٩، أَمَّا من ذكر هذه اللغةَ مع ذهابِهِ إلى اسمِيَّةِ الساكنةِ أَيضاً، فهم كثيرون، منهم ابنُ مالك في شرح التسهيل ١/ ٨٦٩، وأبو حيان في التذييل ٣/ ٤٢٥، وابنُ هشام في أوضحه ٣/ ١٤٨، وابنُ عقيل في المساعد ١/ ٥٣٦ والشيخُ خالد في شرح التصريح ٢/ ٤٨، والسيوطي في همعه ١/ ٢١٧، والأُشموني في شرحه ٢/ ٢٦٥.

(٣) الأَمالي ١/ ٢٤٥.

وفسَّر ابنُ الشجريِّ ذلك بقوله: (أَرادَا أَنَّ من أسكنه نزَّلَهُ منزلةَ الأدواتِ الثنائية نحو: هَلْ وبَلْ وقَدْ، وأنشدَ في ذلك:

فـريـشـي مِـنـكُـم وهَـوَايَ مَـعْـكُـم وإنْ كـانَـتْ زيـارتُـكـم لِـمَـامَـا[1]

وأكَّدَ ابنُ الشجريِّ على رأي أبي علي هذا في موضع آخرَ بقوله: (وكان أبو علي يحكمُ عليها بالحرفية إذا أُسكِنتْ وأنشدَ في إسكانِهَاَ قولَ الشاعر:

فـريـشـي مـنـكـم وهـوايَ مَـعْـكُـم وإن كـانـت زيـارتُـكُـم لِـمَـامَـا[2]

ثم بيَّنَ سببَ ذهابِ أبي عليٍّ إلى حرفيَّتِهَا فقال: (وإنَّما حُكِمَ عليها بالحرفيَّةِ لأنَّها على حرفَيْنِ، وانضمَّ إلى ذلك فيها السكونُ فنزَّلها مَنْزِلَةَ هَلْ وبَلْ)[3] وإلى نحو ذلك أشارَ ابنُ يعيشٍ بَعْدَ أنْ قرَّرَ اسميَّةَ المتحركةِ فقال: (ولو كانت أداةً لكانت ساكنةَ الآخر على حَدِّ هَلْ، وقَدْ، وَبَلْ، إذْ لا عِلَّةَ تُوجِبُ الفتحَ وربَّما ذُهِبَ بها مذهب الحرفِ فسكَّنَ آخرَها قالَ الشاعر:

فـريـشـي مـنـكـم وهـواي مَـعْـكُـم وإن كـانـتْ زيـارتُـكُـم لِـمَـامَـا

لمَّا اعتقدَ فيها الحرفيَّةَ سكَّنها)[4].

وأشارَ ابنُ مالكٍ أيضاً إلى هذا المذهبِ بقوله: (وزعمَ قومٌ أَنَّ الساكنَ العينِ حَرْفٌ)[5] ونَقَلَ عن النَّحاس قولَه إنَّ (النحويينَ مُجْمِعُونَ على أَنَّ الساكنَ العينِ حرف)[6].

واستحسن الرضيُّ حرفيَّتَها إذْ قال: (قال بعضُهم ـ وهو الحَقُّ ـ هي في هذه اللغةِ حرفُ جَرٍّ، إذْ لا مُوجِبَ للبناء فيه معدوماً في «معَ» المفتوحةِ العينِ المُعرَبةِ لو قلنا باسميته)[7].

ووضَّح الزرقانيُّ ـ فيما ذكره الشيخُ ياسين ـ مرادَ الرضيِّ بقوله: (قال

---

(١) الأَمالي ١/ ٢٤٥.
(٢) الأَمالي ٢/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤.
(٣) الأَمالي ٢/ ٢٥٤.
(٤) شرح المفصل ٢/ ١٢٨.
(٥) شرح التسهيل ١/ ٨٧٠.
(٦) شرح التسهيل ١/ ٨٧، وشفاء العليل للسلسيلي ١/ ٤٨٧، والمساعد لابن عقيل ١/ ٨٧ وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٥.
(٧) شرح الكافية ٢/ ١٢٧.

بعضُهم هي على هذه اللغة حرفُ جَرٍّ، وذلك لأن مُوجبَ البناءِ في الساكنةِ ليس معدوماً من المتحركة، فلا يتأتَّى التفريقُ بين المتحركةِ والساكنةِ قال: وهذا القولُ هو الحقُّ)[1] وإلى نحو هذا اللَّبس أشار الأستاذ عباس حسن حين قال: (إذا بُنِيَ على الفتحِ عند هؤلاء وهو مضاف، فكيف نَعْلَمُ أَنَّ الفتحةَ في آخرِهِ فتحةُ إعرابٍ أو فتحةُ بناء؟ وأجابَ عن ذلك بأنَّ التمييزَ يكون بالقرائن، كأَنْ نعلمَ أنَّ الناطقَ به فَرْدٌ من تلكَ القبائلِ القليلةِ التي تبنيه أو ممن يحاكيهم)[2] ورَدَّ النحويونَ مَذْهَب زاعمي حرفيَّتِهَا في هذه اللغة، مستندِيْنَ إلى أدلَّةِ اسميَّتِهَا، ومضعِّفينَ أَنَّ كونَها على حرفَيْنِ ساكنةَ الآخر، يُعَدُّ سبباً للقولِ بحرفيَّتها، وقد جاءَتْ ردودُهُم على النحول الآتي:

١ ـ أَنَّ دخولَ حرف الجر (مِنْ) عليها، وتنوينَها حال إفرادها، هما دليلان على اسميتها مطلقاً وقد رأينا من قبلُ هذه الأدلة[3].

٢ ـ أَنَّ معنى الساكنةِ والمتحركةِ واحدٌ، قال المجاشعيُّ بعد أن ذكرَ الوَجْهَيْنِ ومعناها في كلا الوجهينِ المصاحبةُ[4] وإذْ قد قامَ الدليلُ على كون المتحركةِ اسماً، فالأوْلَى كونُ الساكنةِ كذلك، قال ابنُ مالك بعد أنْ أشارَ إلى رأي زاعمي حرفيَّتِهَا (وليسَ بصحيح لأنَّ المعنى مع المتحركةِ والسكونِ واحدٌ، فلا سبيلَ إلى الحرفيَّةِ)[5] ومعنى ذلك ـ كما قال ابنُ عقيل ـ أَنَّ (معناها مبنيَّةٌ كمعناها مُعرَبَةٌ)[6] والمعنى الواحد ـ كما قال الصبان الذي نقلَ نصَّ ابنِ مالك فيما يبدو ـ لا يكونُ مستقلاً وغيرَ مُستقلٍّ[7].

٣ ـ أنْ ليس ثمَّةَ إجماعٌ من النحاةِ يلزَمُ منه القولُ بحرفيتها كما زَعَمَ النحاسُ[8] فقد استغرَبَ ابنُ مالكٍ منه هذا الزَّعمَ فردَّهُ قائلاً: (وهذا منه عجيبٌ، لأنَّ

---

(١) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ٤٨.
(٢) النحو الوافي ٣/ ١٢٦ (الهامش).
(٣) انظر الصفحة ١٧ من هذ البحث.
(٤) عيون الإعراب ١٨٩.
(٥) شرح التسهيل ١/ ٨٧٠، والتذييل ٣/ ٤٢٥، وشفاء العليل ١/ ٤٨٧.
(٦) المساعد ١/ ٥٣٦.
(٧) حاشية الصبان ٢/ ٢٦٥.
(٨) وعبارة النحاس في إعراب القرآن ١/ ١٤٠ (أَنَّ من أَسكنَ العينَ جعلَ معَ حرفاً) ولعلهُ ذكر هذا الإجماع في كتب له أُخرى لم نقف عليها.

كلامَ سيبويهِ مُشْعِرٌ بلزوم الاسميَّةِ على كلِّ حالٍ، وأَنَّ الشاعرَ إِنَّما سكَّنها اضطراراً)[1] وقد مرَّ معناَ من قبلُ أن المجريطي قد رَدَّ سببَ زعم حرفيتها إلى عَدَم فَهْم كلام سيبويهِ إذْ قال: ولم يُرِدْ ـ أي سيبويه ـ أَنَّه جَعَلها حرفاً كما زعَمَ من لم يَفْهَمْ عن سيبويه[2] وسواءً كانَ عَدَمُ فهم كلامِ سيبويه سبباً إلى القولِ بحرفيتها أم لا، فالمُهِمُّ أَنْ ليس ثمة إجماعٌ بينَ النحاة على حرفيَّتِهَا بل هو مَذْهَبٌ قليلٌ أنصارُه، فَقَدْ صَدَّرَ ابنُ يعيشٍ حديثَهُ عنه بما يُفيدُ القِلَّةَ حيث قال: وربَّما ذُهِبَ بها مذهبُ الحرفِ[3] ـ يُضَافُ إلى ذلك أننا من خلال بحثنا في هذه المسألةِ لم نقفْ على هذا الإجماع، بَلْ لقد رأينا أكثرَ النحويينَ قد ذهبُوا إلى اسميتها، خاصةً ابن مالكٍ، ومَنْ تَبِعَه من شُرَّاحِ تسهيلهِ، وألفِيَتِهِ[4] وغيرهم.

٤ ـ أَنَّ سكونَ آخرِهَا ـ مَعَ وضْعِهَا ـ على حرفَيْنِ ـ لا يُوجبُ القولَ بحرفيَّتها، قال ابنُ الشجريِّ بعد أن أوردَ رأي أبي علي الذاهبِ فيه إلى أَنَّ المتحركةَ اسم، والساكنةَ حرفٌ لسكونِ آخرها ما نصُّه (وأقولُ إنهم قد استعمَلُوا «عَنْ» اسماً بمعنى الناحيةِ إذا أدخلُوا عليها «مِنْ» كقوله[5]:

جرَّتْ عليها كلُّ ريحٍ سَيْهُوجْ مِنْ عَنْ يمينِ الخطِّ أو سَمَا هيجْ

أرادَ من ناحيةِ يمين الخط، ومثلِ قولِ قطري بنِ الفجاءةِ:

ولَقَد أُراني للرِّماحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يمينِ مرَّةً وأمامي

أي من ناحية يميني، وهي ـ أي عَنْ ـ مَعَ استعمالِهم إيَّاها اسماً على حرفَيْنِ ساكنةُ الآخِر[6].

ومع أَنَّ مرادَ ابنِ الشجريِّ هو إبطالُ رأي أبي علي القاضي بأَنَّ سكونَ

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٨٧٠،
(٢) شرح عيون الكتاب ٢١١.
(٣) شرح المفصل ٢/ ١٢٨.
(٤) انظر التذييل لأَبي حيان ٣/ ٤٢٥، وأوضح المسالك لابن هشام ٣/ ١٤٨، والجنى الداني للمرادي ٣٠٦، والمساعد ١/ ٥٣٦، وشرح التصريح ٢/ ٤٨، وهمع الهوامع ١/ ٢١٧، وشرح الأُشموني ومعه حاشية الصبان ٢/ ٢٦٥.
(٥) نسبه يعقوب ـ كما في اللسان، مادة سهج، لبعض بني سعده، والريح السيهوج: الشديدة، وفي مادة سمحج. رُوِي: سماحيج، وهو اسم موضع أيضاً.
(٦) الأمالي ٢/ ٢٥٤.

آخرها يُعَدُّ سبباً للقول بحرفيَّتِهَا، فإنَّ تنظيرَ ابنِ الشجريِّ لمع بعن، قد يكون حُجةً لزاعمي حرفيَّتِهَا، ذلك أنَّ مضمونَ كلامه يفيدُ أنَّ كليهما حرفٌ، ما لم يُسبقا بحرفِ الجر، وهذا يعني أيضاً أَنَّ هذا التنظير يُؤيِّدُ ـ في أَحَدِ وجهَيْهِ رأيَ القائلين بحرفيَّتها، ويُؤيِّدُ ـ في وجههِ الثاني ـ رأيَ القائلين باسميتها، غير أَنَّ سقوطَ هذا الدليلِ لا يعني ضرورةَ الحرفية فيها، لأنَّ الدليل الثاني المُتمثِّلَ في تنوينِهَا حالَ إفرادِها ما زالَ قائماً خاصةً أَنَّ أصحابَ هذه اللغةِ كانوا يستخدمونَ هذا الأصل وذلك واضحٌ من قول الكسائي في نهايةِ حكايته وقد يُنوَّنُ فيُقَالُ جاؤوني معاً[1].

٥ ـ أَنَّ ما ذكره الرضيُّ ـ مع وجاهته ـ لا يكفي للقول بحرفيَّتِهَا، لأنَّ القرائنَ التي أشارَ إليها عباس حسن قد تكون وسيلةً لكشف نوعِهَا[2]، يُضَافُ إلى ذلك ما ذكرناه في الفقرة (٢) من أنَّ معنى المتحركة والساكنة واحدٌ، والمعنى الواحدُ ـ كما قال الصبان ـ لا يكون مستقلاً وغيرَ مستقلٍ[3]، فلماذا ندَّعي حرفيةَ الساكنة واسمية المتحركةِ مع أَنَّ المعنى الواحد لا يتجزأ؟

وخلص النحاةُ بعد توهينِ أدلَّةِ القائلينَ بحرفيةِ الساكنةِ، معَ قيامِ أدلَّةِ الاسمية فيها إلى النَّصِّ على أَنَّ «مع» سواءٌ أكانت متحركة العينِ أم ساكنتَهَا هي اسمٌ، قال ابنُ مالك: (واسميتُها ـ أي الساكنة ـ حينئذٍ باقيةٌ على الأصحِّ)[4] وتَبِعَهُ في ذلك شُرَّاحُ تسهيله[5]، وألفيته وغيرهم[6]، حتى لا نكاد نقف على نصٍّ لدى المتأخرينَ يقوِّي صاحبُه القولَ بحرفيَّتها، ما عدا الرضيَّ من قبلُ على نحوِ ما ذكرناه. ولم يَغِبْ عن بَالِ ابنِ مالِكٍ بَعْدَ تقريره اسميَّةَ الساكنةِ والمتحركةِ أن يقدِّمَ العذر لسيبويه الذاهب إلى كونها ضرورةً شعريَّةً، قال ابنُ مالك: (وقد

---

(١) لسان العرب مادة معع.
(٢) النحو الوافي ٣/ ١٢٦ الهامش.
(٣) انظر لذلك شرح التسهيل ١/ ٨٧، وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٥.
(٤) تسهيل الفوائد ٩٨.
(٥) انظر التذييل ٣/ ٤٢٥، والمساعد ١/ ٥٣٦، وشفاء العليل ١/ ٤٨٧.
(٦) انظر أوضح المسالك ٣/ ١٤٨، وشرح ابن عقيل ٣/ ٧٠، وشرح التصريح ٢/ ٤٨، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٢/ ٢٦٥، وحاشية الخضري ٢/ ١٤، وانظر الجنى الداني للمرادي ٣٠٦، وهمع الهوامع ٢/ ٢١٧.

خفيَ على سيبويه أَنَّ السكونَ لغةٌ)[1] غيرَ أَنَّ مَنْ حَفَظِ حجَّة على من لم يحفظ[2] كما قال الأزهري.

أمَّا ما ذكره الزجاج من أنَّه لا يجوزُ أن يُقرَأ بها ـ أي بالساكنةِ العين[3] ـ فهو مردودٌ بما ذكره الآلوسي (وقراءةُ الجمهورِ معكم بتحريك العينِ، وقُرِئَ شاذّاً بسكونِهَا، وهي لغةُ غَنْم وربيعة)[4]، ولعلَّ مرادَ الزجاج أَنَّه لا يجوزُ أنْ يُقْرَأَ بها في السبعة، لأنَّه قد نَصَّ أوَّلاً على أَنَّ القراءةَ المُجْمعَ عليها هي فَتْحُ العين[5]، وسواء أرادَ الزجاج ذلك أَمْ لم يُرِدْهُ فإنَّ من المقرَّرِ أَنَّه لا ضرورةَ في القرآن الكريم، وأنَّ الحَمْلَ على اللغة أَوْلَى من الحَمْلِ على الضرورة، قال ابن سيده مقرِّراً هذا الأصل (إنَّ احتمالَ اللغةِ القليلة، وتوجيهَ القولِ عليه، أَوْجَهُ من الحَمْلِ على الضرورةِ، إذ الضرورةُ نهايةُ التوجيهِ فكلَّما وُجِدَ عنها مَعْدِلٌ رُفِضَتْ)[6].

٣ ـ أَمَّا الرَّأْيُ الثالثُ الزاعمُ أصحابُه أَنَّها حَرْفٌ، فقد نَقَله ابنُ منظورٍ عن بعضهم من غير عزو بقوله: (وقِيل: إنَّ بمعنَاها ـ أي بمعنى «مَعَ» المتحركة ـ مَعْ بسكون العين غير أَنَّ المتحركةَ تكونُ اسماً وحرفاً، ومَعْ الساكنة العينِ حرفٌ لا غير، وأنشدَ سيبويهِ: وريشي منكم (البيت)[7].

ومُجْمَلُ هذا الرأي مكوَّنٌ من رَأْيَيْنِ:

١ ـ أَنَّ «مَعَ» المتحركةَ حرفٌ ما لم تُسْبَقْ بحرفِ الجر، ومعنى ذلك أَنَّه يلتقي برأي الرُّمانيِّ المندرج تحت رأي القائلينَ بحرفيَّتِهَا مطلقاً، فَيَرِدُ عليه ما أوردناه على من زَعَمَ حرفيَّةَ المتحركةِ[8].

٢ ـ أَنَّ «مع» الساكنة العينِ حرفٌ، وهذه لغة غَنْمٍ وربيعةَ، ويَرِدُ عليه أيضاً ما

---

(١) شرح التسهيل ١/٨٦٩.
(٢) شرح التصريح ٢/٤٨.
(٣) انظر الصفحة ٢٨ من هذا البحث.
(٤) روح المعاني للآلوسي ١/١٥٨.
(٥) انظر الصفحة ٢٨ من هذا البحث.
(٦) المخصص ١٥/١١٠.
(٧) لسان العرب معع.
(٨) انظر الصفحة ٢١ من هذا البحث.

ذكرناه من قبلُ[1].

وعلى كلٍّ حال، فبالأدلَّةِ التي قدَّمها النحاةُ لاسميَّةِ المتحركةِ والساكنةِ ورُدُودِهم على من زَعَم الحرفيَّة فيهما، استقامَ لهم القولُ بأنَّها اسمٌ متحركةً كانت أَمْ ساكنةً، وكونُها كذلك لا يعني ضرورةَ إعرابِهَا، بل يُحتَمَلُ أَنْ تكونَ مبنيَّةً أيضاً، ولذا ذكر النُّحاةُ أَدلَّةَ إعرابٍ للمتحركةِ، وأسبابَ بناءٍ للساكنةِ وهو ماسنتبيَّنُه فيما يأتي.

---

(١) انظر الصفحة ٢٨ من هذا البحث.

الفصل الثالث

«مع» الاسميَّةِ بين البناءِ والإعرابِ

اختلفَ النُّحاةُ حولَ بناءِ «مع» وإعرابِهَا، لأنَّ إبهامَها أَوَّلاً، وكونَها على حرفين ثانياً، قد يرجِّحانِ فيها البناءَ على الإعرابِ، غير أَنَّ إجماعَ النحاة كاد يَنْعقِدُ على أَنَّ «مَعَ» المتحركةَ مُعْرَبةٌ، والساكنةَ مبنيَّةٌ، فقد دفعُوا مُقتضيات بناءِ الأُوْلَى، وأوردُوا أسبابَ بناءِ الثانية على النحو الآتي:

١ ـ إعرابُ مَعَ المتحركة:

ذهب سيبويهِ إلى أَنَّ: «معَ» المتحركةَ مُعْرَبَةٌ، لكونها لم تلزم استعمالاً واحداً، يتضح ذلك من سؤال سيبويهِ عن عِلَّةِ إعرابِهَا وجوابِ الخليلِ له، قال سيبويه: (وسألتُ الخليلَ عن مَعكم ومَعَ لأي شيء نُصِبَتْ؟ فقال: لأنها تُسْتعَمَلُ غيرَ مضافةٍ اسماً كجميع، ووقعَتْ نكرةً، وذلك قولك: جاءا معاً، وقد ذهب مَعَه، ومِن معِه، صارت ظَرفاً فجعلُوها بمنزلة أمامٍ وقُدَّامٍ)[1].

والظاهر أَنَّ سببَ سؤالِ سيبويهِ الخليلَ عن سَبَبِ إعرابِها، هو استشعارُه أَنَّ مَعَ مُبْهَمةٌ بلزومها استعمالاً واحداً، فأشبهت بذلك الحَرْفَ يدلُّنا على ذلك أَنَّ الخليلَ قد جعلَ سببَ إعرابها هو كونُها قد استُعمِلَتْ غيرَ مضافةٍ اسماً نكرةً كجميع.. الخ أي أَنَّ التَصَرُّفَ قد حصلَ لها فأشْبَهَتْ استعمالَ ظروفِ الأمكنةِ المُعْرَبةِ نحو، أمام وقُدَّام.. وإلى نحو ذلك أشارَ السيرافيُّ بقولِهِ معلِّقاً على النصِّ السالفِ (فلمَّا أُعرِبَ ـ أي معاً ـ في هذا الموضع المنكورِ المُفْرَدِ، وجَبَ تحريكُه)[2]، أي وجبَ تحريكُ عينهِ لإعرابِه حالَ الإضافة، لأنه لو سكن، لاحتملَ البناءَ حينئذٍ، وقد وضَّحَ ابنُه هذا الإيجازَ حين علَّقَ على البيتِ: فريشي

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٨٧.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٤٥ (بولاق) و٣/ ٢٨٧ (هارون الحاشية).

منكم (البيت) فقال ما نصه (يريدُ أَنَّها أُعرِبَتْ وهي ظرفٌ مُبْهَمٌ، والظروفُ المُبْهَمةُ تُبْنَى، فَزَعَمَ أَنَّها إنما نُصِبَتْ وأُعرِبَتْ، لأنَّها قد استُعمِلَتْ مُفردةً ومضافةً، فجعلوها كأمامٍ وقُدَّامٍ وما أشْبَهَا من الظروفِ المُعْرَبَةِ)[1].

ثم نظَّرَ لهذه الحالة بأي الموصولةِ المُعْرَبَة فقالَ: (ونظيرُها أَيُّهم حينَ أُعْرِبَتْ وهي مُبْهَمةٌ، وهي أُختُ مَنْ ومَا، وإنَّما أُعْرِبَتْ؛ لأنَّها تُسْتَعْمَلُ مُضافةً ومُفْرَدةً، فصارَتْ أقْوَى من أخواتِهَا، وأَقْرَبَ إلى الأسماءِ المتمكنةِ؛ فأُعْرِبَتْ[2]، وأَيَّدَ ابنُ يعيش من سَبَقَهُ في كونِ إبهامِهَا مقتضياً لبِنَائِهَا، جاعلاً سببَ إعرابِهَا مُشابَهتَها عِنْدَ المُعْرَبةِ المتصرِّفَةِ قال: (والقياسُ فيها أنْ تكونَ مبنيَّةً لفَرْطِ إبهامِهَا كلَدُنْ وحَيْثُ، وإنَّما أُعْرِبَتْ ونُصِبَتْ على الظرفية لأنَّهم تصرَّفُوا فيها على حَدٍّ تصرُّفِهم في عند، فيقولون: معي مالٌ، أي هو في ملكي، وإن كان غائباً كما يُقَالُ: عندي مال)[3]، وعرضَ ابنُ مالِكٍ لهذه المسألةِ وأوردَ مقتضياتِ البناءِ فيها، وأكَّدَ على إعرابِهَا أيضاً موضِّحاً أوجُهَ المشابهةِ بينها وبين عِنْدَ المُعْرَبَةِ، فقالَ: (وكانَ حَقُّهُ أَنْ يُبْنَى لشبهِهِ بالحروفِ في الجمودِ المَحْضِ، والوَضْعِ النَّاقصِ، إذ هو على حَرْفَيْنِ بلا ثالثٍ محقَّقِ العَوْدِ، والمُرَادُ بالجُمودِ المَحْضِ ملازمةُ وجهٍ واحدٍ من الاستعمال، إلَّا أَنَّه أُعرِبَ في أكثرِ اللغاتِ لمُشَابَهَتِهِ عِنْدَ في وقوعهِ خبراً وصفةً وحالاً وصلةً ودالّاً على حضورٍ، وعلى قُرْبٍ فالحضور كـ: ﴿وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ﴾[4]، والقرب كـ: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾[5]، وكقولِ الرَّاجز[6]:

إنَّ مــعَ الــيــومِ أَخَــاه غَــدْوا[7]

---

(١) شرح أبيات سيبويه لابن أبي سعيد السيرافي ٢/ ٢٩١.
(٢) المرجع السابق ٢/ ٢٩١.
(٣) شرح المفصل ٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩.
(٤) من الآية ١١٨ الشعراء.
(٥) من الآية ٦ الانشراح.
(٦) الرجز لم يُعرَفْ قائلُه، وانظر تخريجه في هامش شرح التسهيل ٢/ ٨٦٧، وهامش التذييل ٣/ ٤٢٤.
(٧) شرح التسهيل ١/ ٨٦٧، وتبعه في ذلك كثير من النحويين، وانظر التذييل ٣/ ٤٢٤، والمساعد ١/ ٥٣٥، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٢١٧، وشرح الأشمُوني ٢/ ٦٥ وحاشية الخضري ٢/ ١٤.

ثم بيَّنَ الفارقَ بينَهُمَا بقولِه: (وهو وإن فَاقَهَ عِنْدَ بتمامِ الوَضْعِ، فقد فَاقَ هو ـ أي مَعَ ـ بوجهٍ من التمكُّنِ، وهو الإفرادُ، وتضمُّنُ معنى جميعٍ في نحو جاء الزيدان معاً، ورأيت العَمْرَيْنِ معاً)[1].

أَمَّا الرضيُّ فقد أشارَ إلى استشعارِ سيبويهِ لبنائِهَا قال: (وظاهرُ كلام سيبويهِ أَنَّه مبنيٌّ)[2] ثم نقل نصَّ سيبويه، وبيَّنَ عِلَّةَ بِنَائِهَا بقوله: (فَمَنْ قالَ إِنَّها مبنيَّةٌ فلمشابهته للحرفِ بقلَّةِ التصرُّفِ فيها، إذ لا يكونُ إلَّا منصوباً)[3] غير أَنَّه أيَّدَ كونَها مُعربَةً بعدئذٍ فقال: (والأوْلَى الحُكْمُ بإعرابِهِ لدخولِ التنوينِ في نحو: كنا معاً، وانجراره بمن، وإنْ كان شاذاً نحو: جئت من معه، أي عنده)[4].

ولم يَقْتَصِرْ النحاةُ القائلونَ بإعرابِهَا على دَفْع ما يمكنُ أَنْ يكونَ سبباً لبِنَائِهَا ـ وهو كونُها مبهمة ـ بل دَفعُوا أيضاً السببَ الثاني وهو كونُها على حَرْفَيْنِ بلا ثالثٍ مُحَقَّق العودِ كما قالَ ابنُ مالك[5]، فنصَّ حفيدُ ابن هشام ـ فيما نقلَهُ الشيخُ ياسين ـ على أنَّها (إنَّما أُعربَتْ مع أَنَّها موضوعةٌ وَضْعَ الحرفِ بحسب الأصلِ؛ لأنَّها ملازمةٌ للإضافةِ، فَضَعُفَ مشابهةُ الحرفِ)[6]، وعلَّقَ الشيخُ ياسين على ذلك بقوله: (وهو يَظْهَرُ على القولِ بأَنَّها ثنائيَّةٌ وضعاً)[7]، ثُمَّ قَوَّى هذا التعليلَ مجيباً عما يمكنُ أن يَرِدَ عليه، فقال: (ولا يَرِدُ عليه أَنَّ الشَّبَهَ الصوريَّ لا يُعَارَضُ لأنَّ الشَّبَهَ الصوريَّ ضعيفٌ مُجَوِّزٌ للبناءِ لا مُوجبٌ، فلا يُحتاجُ معه لدعوى المعارضة)[8].

وإذا اندفَعَ ما يمكنُ أن يُجْعَلَ سبباً للبناء ـ وهو كونُها على حرفَيْنِ ـ فمن باب أَوْلَى، أَن يكونَ قولُ من ذَهَبَ إلى أَنَّها مبنيَّةٌ مع كونِهَا ثلاثيَّةً مدفوعاً لأنَّ اعتقادَ الثلاثيَّةِ فيها يُبْعِدُها عن شَبَهِ الحَرْفِ المقتضي للبناءِ، وإلى نحو ذلك أشارَ

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٨٦٧.
(٢) شرح الكافية ٢/ ١٢٧.
(٣) شرح الكافية ٢/ ١٢٧.
(٤) المرجع السابق ٢/ ١٢٧.
(٥) شرح التسهيل ١/ ٨٦٧.
(٦) حاشية الشيخ ياسين ٢/ ٤٨.
(٧) المرجع السابق ٢/ ٤٨.
(٨) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ٤٨.

الأزهريُّ حين تحدَّث عن «مع» إذ قرَّر ـ تَبَعاً لابن هشام أنهُ مُعْرَبٌ لأنَّه ثلاثيٌ[1]، أي فهو نظيرُ أبٍ وأخٍ وإخوتِهِمَا، ويَدٍ ودمٍ كما قال الشيخ ياسين[2].

وجملةُ القولِ بَعْدَ ذلك كُلِّه، أَنَّ النُّحاةَ القائِلِيْنِ بإعرابِهَا قد دَفعُوا ما يمكنُ أَنْ يكونَ سبباً لبِنائِهَا سواءً من حيثُ إبهامها، أمْ من حيث وضعُها على حرفَيْنِ، وسواءً أكانَتْ ثنائيَّةً أَمْ ثلاثيَّةً، غَيْرَ أَنَّ إيرادَ تعليلٍ لإعرابِهَا بَعْدَ أَنْ ثَبَتَتْ اسميَّتُها لم يَرْتَضِهِ الخضري، لأنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماءِ، وارتأى ـ إذا كان الأمرُ لا بُدَّ منه ـ أنْ يكونَ سببُ إعرابها هو ما ذكره الحفيدُ بلزومِهَا للإضافة، قال الخضريُّ ـ بعد أن ذكَر نَقْلَ الصبَّانِ لكلام ابنِ مالكٍ الذي سجَّلنَاهُ من قَبْلُ[3] ـ ما نصُّه (وليُنْظَرْ ما هذا التعليلُ مَعَ أَنَّ إعرابَ الأسماءِ لا يحتاج لِعِلَّةٍ، ولو سَلِمَ، فالتعليلُ بلزومِ الإضافة المُعارِضَةِ لَشَبَهِ الحَرْفِ أَوْلَى)[4].

والذي نحسبه أَنَّ ما أخذَهُ الخُضرَيُّ على النحويينَ الذينَ أورَدُوا أدلَّةَ إعرابِهَا ليس أخذاً وجيهاً، لأنَّهم حين أورَدُوا هذه الأدلَّةَ كانوا مدركيْنَ أَنَّ

---

(١) شرح التصريح ٢/٤٨.

(٢) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/٤٨، ذكر الشيخ محمد محيي الدين ـ رَحِمَهُ الله ـ أنَّ القائلينَ باسميَّتِهَا مع ثلاثيَّتِهَا، يمكنُ أَنْ يَدَّعوا بأَنَّها مبنيَّةٌ لأنها قد أشبهت الحَرْفَ شَبَهاً معنويّاً، لأنَّها تضمَّنَت معنى حرف المصاحبة، والشيخ قد أَوردَ هنا ما يُستبْعَدُ إيرادُه، لأنَّ زَعْمَ ثلاثيَّتِهَا يفيدُ أَنَّها اسمٌ مُعْرَبٌ، لأَنَّ الأَسماءَ ـ كما قال المبرد ـ أُصولُها ثلاثيَّة، ومعلومٌ أَنَّ الإعرابَ أَصلٌ في الأَسماءِ، فإذا كان الأمر كذلك فلماذا ندَّعي بناءَها، ثم نحاولُ إيجاد تعليلٍ لهذا البناءِ، ولعلَّ مقامَ التعليم الذي هَدَفَ إليه الشيخ. . . ـ رحمهُ الله ـ من طرحه هذا الاحتمال كان سبباً في إيراده، ويبدو أَنَّ الشيخَ قد استقَى كلامَه مِمَّا ذكَرَهُ الشاطبيُّ معلِّلاً لبناءِ «مع» الساكنةِ العين في لغة غَنْم وربيعةَ، فقد نَقَلَ عنه الأزهريُّ ما نصه «إنها بُنيَتْ على السكونِ لتضمُّنِهَا معنى حَرْفِ المصاحبة وُضِعَ أَمْ لم يُوضَعْ» والشيخ قد جعل هذا التعليل عاماً يَشْمَلُ المتحركَّةَ مع القولِ بثلاثيَّتِهَا أَيضاً ولا شك أَنَّ الشاطبيَّ كغيرِه من النحاة كان مستشعراً أَنَّ كون مَعَ على حرفَيْنِ ساكنةَ الآخر، يُعَدُّ باعثاً على القول ببنائِها؛ كما كان دافعاً إلى القول بحرفيَّتِهَا من قبلُ، أَمَّا القولُ بثلاثيَّتها فهو مُبْعِدٌ لِبنَائِهَا، وسواء أَفادَ الشيخ ـ رَحِمَهُ الله ـ من نصّ الشاطبيِّ السالف، أَمْ أَنَّه انفردَ بهذا الاحتمالِ نتيجةَ سَعَةِ اطِّلاعِه، وتمكُّنِه فالذي نَحْسَبُه أَنَّ ما ذكرَهُ الشيخُ من سببٍ لبنائِهَا قد يقومُ دليلاً لولا ملازمتها للإضافة، سواء قُلْنَا بثنائيَّتِهَا أَمْ بثلاثيَّتِهَا، انظر لذلك المقتضب ١/٢٢٧ ـ ٢٤١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٣٠، وشرح التصريح ٢/٤٨، وأوضح المسالك ٣/١٥١ (الهامش).

(٣) انظر الصفحة ٣٧ من هذا البحث.

(٤) حاشية الخضري ٢/١٤.

لـ «مع» دواعيَ تُحقِّقُ بناءَها على نحو ما ذكروه في نصوصِهم التي سطَّرناها من قبل ـ فإبهامُها وكونُها على حرفَيْنِ، وتسكينُ عينها في لغةِ غَنْم وربيعةَ يُغَلِّبُ كما ذكرنا جانبَ البناءِ فيها، التزاماً منهم بالأُسسِ والأُصولِ التي وضعوها وراعَوها للبناء، نتيجةَ استقرائِهم لكلام العربِ، وقد لحظُوا أيضاً أَنَّ استخدامَها في الكلام يدل على أنَّها مُعربَةٌ إذْ تنطبقُ عليها الأُصولُ والأُسسُ التي وضعوها لحدِّ المُعربَاتِ، الأمرُ الذي اضطرَّهُم إلى بيانِ أسبابِ إعرابها، وقد رَأينا أَنَّ سيبويهِ هو أَوَّلُ من شَعَرَ بذلك، لذلك سألَ الخليلَ عن علَّةِ إعرابها وتابَعَهُ النحويُّون في صنيعه لإرساءِ أساسٍ ثابتٍ تطّردُ وَفْقَهُ القواعدُ التي وضعوها لكلٍّ من البناءِ والإعرابِ، ولعلَّ ما صنعوه يؤكد مَدَى حرصِهم على تقديمِ قواعَد لهذه اللغة مطردةً ثابتةً، فالغايةُ من ذلك ساميةٌ، والهدفُ نبيلٌ[1].

---

(١) ويبدو أَنَّ الشيخ محمد محيي الدين ـ رحمة الله ـ قد تَبِعَ الخضريَّ أيضاً في مسلكه، فقد نقلَ كلامَ الرضيِّ قائلاً: «وذكر الرضيُّ أنها لم تُبْنَ لدخول التنوين عليها في نحو جئنا معاً. ولأنها تجر بمن في نحو قراءة من قرأ. هذا ذكرٌ مِنْ معي، ثم دفعَ ذلك بقوله: وهذا تعليلٌ لا يستقيم؛ لأنَّ الجرَّ بمن والتنوين أَثَرٌ من آثار الإعراب وليس مقتضياً له، إلَّا أن ندَّعي أَنَّ هذا هو الذي أعلمنا أَنَّ العربَ تعرِبُها مستدلِّينَ بهما».

والذي أَحسبه أَنَّ الرضيَّ لم يُرِدْ من نصِّهِ ما ذكره الشيخُ رحمه الله بل مرادهُ أَنَّ هذه اللفظةَ معربةٌ؛ لأنَّها اسمٌ، والإعرابُ أَصلٌ في الأَسماءِ، والرضيُّ لم يقرر ذلك إلا بَعْدَ أَنْ بَيَّنَ ابتداءً أَنَّ ظاهر كلام سيبويه فيها هو البناء، ثم وضَّح علَّة البناء بقلَّةِ التصرُّف، وبوضعها على حرفَيْنِ، فردَّ الأَولَ بأَنها قد تصرَّفت بتنوينِهَا، وانجرارِها، وردَّ الثاني ـ كما ذُكِرَ في الهامش من نسخةٍ ثانية ـ بقوله: «إنَّ وضعَ الاسمِ وَضْعَ الحرف، مسبوقٌ بالنظر من الواضع إلى مشابهته في الاستعمالِ للحرف، فلا يكون سببَ بناءِ الاسم وتسكينَ عينها، وبعد أَنَّ استقامَ له ردَّ السببينِ المُقتَضِيَيْنِ بناءَها، قرَّرَ أَنَّ مِنَ الأَوْلَى الحكم بإعرابه لدخولِ التنوين... وهذا يعني أَنَّ دخولَ هاتين العلامَتَيْنِ عليها، هو دليلٌ على اسميتها، ولما كانت دواعي البناء فيها قد دُفِعَت لم يبقَ إلَّا القولَ بإعرابها، لإنَّ الإعراب أَصل في الأَسماءِ، وما أَراده الرَّضي هو ما أَراده النحاةُ من قبل حين تحدَّثوا عن هاتين العلامتين، وإلَّا هَلْ يُعْقَلُ أَن يغيبَ عن بال الرضي وغيرِه من النحاة ما معنى الإعراب، وما معنى البناء؟ وهل يُعْقَلُ أن يكونوا غافلينَ عن أَنَّ العربَ المحتجَّ بكلامها كانت تَصْدُرُ في كلامها عن طَبْعٍ وجِبلَّةٍ، فتُدخِلُ الجرَّ على الاسم وتنونُه حسب ما يقتضيه الكلام من غير معرفةٍ بحدود الاسم والفعل والحرف، وعلامة كلٍّ منهما، ومن غيرِ دراية بأَنَّ الإعراب أَصلٌ في الأسماء وهو ما قعَّدُه النحاةُ بَعْدَ ذلك ورسمُوه بناءً على اطراده في هذا المسموع المأثورِ، ومن ثمَّ فقد أَصبح الجَرُّوالتنوينُ أَصلَيْنِ مُعْتَبَرَيْنِ يُستَدَلُّ بهما على اسميَّةِ الكلمة، ومن ثمَّ إعرابها ما لم يَقُمْ دليلٌ على كونها مبنيَّةً، أَو قامَ الدليلُ وأَمكنَ تضعيفُه لوجودِ أَدلَّةٍ ترجِّحُ إعرابَهُ والشيخ ـ رحمه الله ـ قد أَنصف الرضيَّ بعد أَن أثارَ هذا الإشكال فقال: «إلَّا أَن ندّعي أَنَّ هذا هو الذي أعلمنا أَنَّ العربَ تعرِبُها مستدلِّينَ بهما»، ولعل مرادَ الشيخ من وراء=

٢ ـ بناءُ «مع» الساكنة العين في لغة غَنْم وربيعةَ:

رأينا من قبلُ أنَّ النحاةَ قَدَّموا أدلَّةً يُتبيَّنُ منها أَنَّ «مع» في هذه اللغةِ اسمٌ وليست بحرف، ولكونِ مقتضيات البناءِ مُتحقِّقة فيها ـ تلك التي دَفَعَتْ بطائفةٍ منهم إلى زَعْم حرفيتها ـ فقد نَصُّوا أيضاً على أنَّها مبنية، فذهب الشاطبيُّ ـ فيما نقلَهُ الأزهريُّ ـ إلى أَنَّها قد بُنِيَتْ (لتضمُّنِهَا معنى حرفِ المصاحبة وُضِعَ أَمْ لَمْ يُوضَعْ)[١] في حين نصَّ الصبَّانُ على أنَّها قد بُنِيَتْ لجمودها للزومِها الظرفية[٢]. أي أَنَّه قد اجتمعَ فيها الشَّبَهُ الجموديُّ، والشَّبَهُ المعنويُّ، ولمَّا كان الأصل في المبنيِّ هو السكونُ، فقد بَيَّنَ أبو حيان أنَّها في هذه اللغةِ قد جاءت على أصلِ البناءِ، إذ ذكَرَ بعد إيرادِه البيتَ وريشي منكم (البيت) ما نصُّه (وحركةُ «مع» حركةُ إعراب، ولذلك تأثَّرتْ بالعامل في «من معهِ» ومَنْ سكَّنَ بَنَى وهو القياسُ)[٣].

وقد يُقَالُ: إنَّ «مع» في هذه اللغةِ ملازمةٌ للإضافة أيضاً، وقد ذكرتُم من قَبْلُ أَنَّ الحفيدَ قد جعل علَّةَ إعرابِ الثنائيَّةِ بكونها قد لازمت الإضافةَ، فَلِمَ لم تُعْرَبْ هنا أيضاً؟ والجواب ـ فيما أحسب ـ أنها لم تُعْرَبْ هنا لأنَّ لزومَ الإضافةِ لا يُعارِضُ شَبَهَيْنِ من وجوهِ المشابَهةِ بين الاسم والحرفِ، نَزْعُمُ ذلك استئناساً بما قيل في لَدُنْ، إذ هي مبنيَّةٌ مع ملازمتِها للإضافةِ، الأمر الذي دَفَعَ أبا حيان إلى القول ـ وهو بصدد رَدِّه على تعليل ابن مالك لإعراب «أي» بكونها قد أُعربت لملازمتها الإضافةَ ـ إنَّ هذا المعنى موجودٌ في لَدُنْ فإنها ملازمةٌ للإضافة بل هي أَقْوَى من «أي» فيها، فإنها لا تنفك عنها لفظاً، وهي بمعنى «عند» و«عند» مُعربةٌ ولَدُنْ مبنيةٌ، وكان ينبغي أن تُعربَ وهي مبنيَّةٌ[٤]، ونَقَلَ الشيخُ ياسين جوابَ

= ذلك كلِّه، أَنَّ «مع» لكونها اسماً والإعرابُ أَصلٌ في الأَسماء فليس ثمة داعٍ يدعو إلى بيان سببِ إعرابها، لأنَّها جاءت على الأَصل. أَي أَنه يلتقي مع الخضري على نَحو ما ذكرنا من قبلُ فيُقالُ هنا ما قلناه هناك، ومهما يكن من أمرٍ فالشيخ ـ رحمه الله ـ أَرادَ توضيحَ رَأْي، وتجليةَ غامضٍ، إِذ لا شكَّ أَنَّ سياقَ كلامهِ يدلُّ على أَنَّ «مع» اسمٌ مُعَربٌ، غير أَنَّه استخدمَ أَسلوبَ السؤالِ والجوابِ والاحتمالِ ليبيِّنَ حقيقةَ «مع» ويوضحَها أَتَمَّ توضيح...
انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٧ «الهامش» وأَوضح المسالك ٣/ ١٥١ «الهامش».

(١) شرح التصريح ٢/ ٤٨.
(٢) حاشية الصبان ٢/ ٢٦٥، وحاشية الخضري ٢/ ١٤.
(٣) التذييل ٣/ ٤٢٥.
(٤) انظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ١/ ٤٩.

البُلقينيّ عن ذلك فقالَ: وأجاب شيخُ الإسلام السراجُ البُلقينيُّ بأن لَدُنْ ليست بمعنى عند، بل لَدُنْ لأول غايةِ زمانٍ أو مكانٍ، فلم تعرب لأنها ليست بمعنى لفظة معربة، وبأن لَدُنْ بُنِيَتْ لشبهِهَا الحرفَ في لزوم استعمالٍ واحد، وامتناعِ الإخبارِ بها وعنها، بخلاف عند.. فلم يُعارِضْ شبهُ الحرفِ في لَدُنْ من الوجوه المذكورة لزومَ الإضافة، فإنَّ الشيء الواحدَ لا يقوى أن يعارِضَ أشياءَ، بخلاف «أي» فإنَّ معنى الحرف واحدٌ، عارضَهُ لزومُ الإضافةِ لفظاً ومعنًى، أو لفظاً لا معنًى فيصيرُ إلى ما هو الأصلُ في الأسماء وهو الإعرابُ[1]، وبناءً على ما ذكره البلقينيُّ نستطيعُ القول: إنّ وجودَ شَبَهَيْنِ لمَعَ في هذه اللغةِ بالحرف، وهما الشَّبَهُ الجموديُّ والشَّبَهُ المعنويُّ لا يعارضُهما لزومُ الإضافةِ، فَبَقِيَتْ مَع في هذه اللغة مبنيَّةً، وقد يُقالُ أيضاً، لِمَ لا ينسحبُ ذلك على «مع» المتحركةِ فيُقالُ: إنَّها مبنيَّةٌ أيضاً لأنَّها أشبَهَتِ الحَرْفَ من جهتين الشبه الوصفي والشَّبَهُ المعنوي[2]؟ والجواب عن ذلك نَسْتخلِصُهُ مما ذكره الشيخ ياسين بقوله: إنَّ الشَّبَهَ الصوريَّ ضعيفٌ مجوِّزٌ للبناءِ لا موجبٌ فلا يحتاج معه لدعوى المعارضة[3]، فإذا كان الشَّبَهُ الوضعيُّ ليس مُوجباً للبناءِ، فهذا يعني أنَّه لم يَبقَ إلَّا الشَّبَهُ المعنويُّ وحينئذٍ فإن مُعارضَة الإضافة له تكونُ من معارضةِ شيءٍ واحد، لشيءٍ واحد فغُلِّبَ حينئذٍ جانبُ الإعراب لكونه الأصلَ في الأسماء، مضافاً إلى ذلك تصرُّفَها ومشابهتَها لعند على نحو ما ذكره ابنُ مالك من قبلُ، وبدَفْعِ هذه الشبهات حول إعراب مع المتحركة، وبناءِ مع الساكنةِ، ومما قدَّمه النحاةُ من أدلَّةٍ لكلٍّ منهما، نتبيَّنُ أَنَّ المَذْهَبَ المتَّجهَ هو جعلُ مع المتحركةِ والساكنةِ اسماً، غير أَنَّ المتحركةَ مُعرَبةٌ، والساكنةَ مبنيَّةٌ، سواءً أكانت معربةً أم مبنيَّةً، فهي ظرفٌ يُضافُ إلى ما بَعْدَهُ وهو الاستعمالُ الأوَّلُ الذي ضَبَطَهُ النحاة لمع، أمَّا الاستعمالُ الثاني المتمثِّلُ في إفرادِهَا وتَنوينِهَا، فسنتحدَّثُ عنه فيما يأتي:

---

(١) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ١/٤٩.

(٢) انظر ما ذكرناه في هامش الصفحة ٤٠ حول تعميم الشيخ محمد محيي الدين... لكلام الشاطبي المقيِّد ذلك بمع الساكنة، وقد جرينا مع الشيخ في هذا التعميم لإبطال ما يَرِدُ على إعراب «مع» المتحركةِ...

(٣) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/٤٨.

الفصل الرابع

إفرادُ «معَ» ومسائِلُها اللغوية والنحوية

اقتضى الحديثُ عن «مع» حين تكون مضافة إلى ما بعدها ذِكْرَ «معاً» كثيراً فقد وضَّحَ الخليلُ سماتِها واستعمالَها في جوابه الذي أجاب به سيبويهِ عن عِلَّةِ إعراب «مع» المضافة، فقال: (لأنها تُستعمَلُ غيرَ مضافةٍ اسماً كجميع، ووقعت نكرةً، وذلك قولك جاءا معاً)[1] وهذا الجواب مع وجازته، فإنه يُبرِزُ لنا مَسْأَلَتَيْنِ، الأُوْلَى دلالية، والثانية: نحوية.

أمَّا الأُولَى: فقد أثارها ثعلبٌ من الكوفيين حين قرر أَنَّ لفظة «جميعاً» في نحو قولنا: قاما جميعاً، يُوجبُ اتحادَ الوقتِ، ذكرَ ثعلبٌ في مجالسه ما نصُّه (قلت لابن قادم: قام عبد الله وزيد معاً، وقام عبد الله وزيد جميعاً، ما بينهما من الفرق؟ فبقيَ يركضُ فيها إلى الليل، فلمَّا أصبحَ قلت له، إنما ها هنا ابنُ يَحْيَى أحمدُ، وفسَّر ذلك فقال: قام زيد وعمرو معاً لا يكون القيامُ وقَعَ لهما إلَّا في حالةٍ، وإذا قلت: قاما جميعاً، فيكونُ في وقتين، وفي واحد، لأنك تقول: مات زيدٌ ومحمد جميعاً، فيكون الوقتُ مختلفاً وإذا قلتَ: قام ذا مَعَ ذا لم يكن القيام إلَّا في وقتٍ واحد)[2].

وعرضَ ابنُ مالكٍ لهذه المسألةِ، فخالفَ ثعلباً، مقرِّراً أن «معاً» تساوي «جميعاً» من حيث الدلالة قال: (وتُفرَدُ فتساوي جميعاً معنى)[3] وردَّ أبو حيان هذا المذهب بقوله: (وأمَّا مساواتُها «جميعاً» معنًى فليس بصحيح)[4] واستند في

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٧.

(٢) مجالس ثعلب، القسم الثاني ٣٨٦، والحكاية في الأمالي لابن الشجري ١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦ وفيها «ومات ذا مع ذا لا يكون موتهما إلَّا في وقتٍ واحد»، وانظرها أيضاً في التذييل ٣/ ٢٤٥، والبحر المحيط ١/ ٦٢ ـ ٦٣.

(٣) تسهيل الفوائد ٩٨، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك ٢/ ٩٥٠.

(٤) التذييل ٣/ ٤٢٥.

ذلك إلى قصة ثعلب مع ابن قادم التي ذكرناها سابقاً، دليلاً على عَدَم صِحَّةِ هذه المساواة، وإلى نحو ذلك أشارَ الرضيُّ أيضاً فقال: (والفَرْقُ بين فَعَلْنَا معاً وفعلنا جميعاً، أنَّ «معاً» يفيدُ الاجتماعَ في حالِ الفعل، وجميعاً بمعنى كلنا، سواءً اجتمعوا أم لا)[1] وتناولَ ابنُ هشام هذا الخلافَ، فذكرَ أنّ ابن مالك قد خالفَ ثعلباً في ذلك، وأضاف قائلاً: وفيه نظرٌ، وقد عادلَ بينهما من قال[2]:

كـنـتُ ويَـخْـيَـى كـيـدي واحـدِ نَـرْمـي جـمـيـعـاً ونُـرامـى مـعـاً[3]

ووضَّحَ الدسوقي مرادَ ابنِ هشام من ذلك فقال: (أي في كلام ثعلب نظرٌ؛ لأنَّا لا نسلِّمُ أَنَّ «معاً» تفيدُ أَنَّ الوقتَ مُتَّحِدٌ، وأن «جميعاً» تحتملُ الاتحادَ وعدمَه، بل هما سواءٌ، فدعواهُ التفرقة دعوىً بلا دليل)[4]، ثم علَّقَ على البيت قائلاً: (إنَّ جميعاً ومعاً هنا بمعنًى واحد، وهو إفادةُ الحصولِ في وقتٍ واحد)[5] وأخذَ على ابنِ هشام ـ بَعْدَ أَنَّ وضَّحَ مذهبَ ثعلبٍ في المسألةِ ـ أَنَّه أَخَذَ باحتمالٍ واحد ممَّا ذكرَهُ ثعلبٌ، قال: (وفيه أَنَّ ثعلباً يقول: إنَّ «جميعاً» تحتملُ احتمالَيْنِ، و«معاً» لا تحتملُ إلَّا احتمالاً واحداً، وما ذكره ـ أي ابن هشام ـ هنا بناءً على أَحَدِ الاحتمالَيْنِ أي أنَّها تحتملُ أَنَّ الفعلَ في وقتٍ واحد)[6].

وأيَّد الخضريُّ ابنَ مالك في مذهبه، رادّاً رَأْيَ ثعلبٍ أيضاً، إذ قالَ بَعْدَ أن ذكرَ الخلافَ (ويَرِدُ عليه ـ أي على ثعلبٍ ـ قولُ امرىءِ القَيْسِ:

مِـكَـرٍّ مِـفَـرٍّ مُـقْـبِـلٍ مُـدْبِـرٍ مـعـاً

إذْ وقتُ الكَرِّ والإقبالِ غيرُ وقت الفَرِّ والإدبار)[7]، وأضافَ الخضريُّ مقرراً (إلَّا أنْ يُخَصَّ ذلك بعدم القرينةِ، وهي في البيت استحالةُ الاجتماع)[8].

---

(١) شرح الكافية، للرضي ٢/ ١٢٧، وانظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ٤٨.
(٢) وهو لرجل من بني مخزوم، المغني ٤٣٩ «الهامش».
(٣) المغني ٤٣٩.
(٤) حاشية الدسوقي ١/ ٣٢٩.
(٥) المرجع السابق ١/ ٣٢٩.
(٦) حاشية الدسوقي ١/ ٣٣٠.
(٧) حاشية الخضري ٢/ ١٤.
(٨) النحو الوافي ٣/ ١٢٩.

ونقلَ الأُستاذُ عباس حسن ما ذكره القدماءُ مبيِّناً أَنَّ «معاً» في الأصل ـ كما قال اللغويون ـ تدلُّ على اتحادِ الوقتِ بين الشيئَيْنِ أو الأشياءِ، ما لم تَقُمْ قرينةٌ على عَدَمِ الاتحاد كالقرينةِ التي في قولِ امرىء القيس يصف حصانَهُ:

مِـكَـرٍّ مِـفَـرٍّ مُـقْـبِـلٍ مُـدْبِـرٍ مـعـاً

لاستحالة الكرِّ والفَرِّ والإقبالِ في وقتٍ واحدٍ[1] وعرَّج على لفظة «جميع» فنصَّ على أنَّها قد تقومُ معها القرينةُ التي توجبُ الاتحادَ الزمنيَّ مثل: تتحرَّكُ كواكبُ المجموعةِ الشمسيَّةِ جميعاً.

أو تمنعه نحو: تزورُ الشمسُ والقمرُ جميعاً غرفتي ـ ظهراً أو تجيزُه نحو: زارني عمِّي وخالي جميعاً.

وانتهى إلى قولِ ما قالَه الرضيُّ وهو أنَّ الفَرْقَ بين أكلنا معاً، وأكلنا جميعاً أَنَّ «معاً» يفيدُ الاجتماعَ في حال الفعل وزمنهِ، وأنَّ «جميعاً» هو بمعنى كلّنا، سواء اجتمعا في زمن الفعل أم لا[2].

ومما عرضناه يتبدَّى لنا الأمران الآتيان:

الأوَّلُ: أَنَّ ما ذكره ثعلبٌ من فَرْقٍ بين دلالة «معاً» و«جميعاً» لا يَرِدُ على تنظيرِ الخليلِ وابنِ مالك اللذَيْنِ لم يُفَرِّقا بينهما[3]، إذ يَحتملُ التنظيرُ الذي ذكروه احتمالاً يجعلُ ما أورده ثعلبٌ غيرَ واردٍ، **فيُحتمَلُ ـ أوَّلاً** ـ أنَّ مرادَ الخليلِ من هذا التنظيرِ هو الجانبُ النحويُّ وليس الدلالي ذلك الذي ذكره ثعلبٌ، لأنَّ الخليلَ يريدُ أن يُبيِّنَ أَنَّ «مع» قد أُعرِبَتْ لكونها قد استُعمِلَتْ نكرةً مُفردةً، أي خرجَتْ من الظرفيَّةِ إلى الاسميَّة، فانتصبَتْ على الحالية كما أنَّ «جميعاً» كذلك، يقوِّي ذلك أَنَّ سيبويهِ قد بَيَّنَ في مواضعَ أُخرى من كتابهِ ما يُلقي مزيداً من الإيضاحِ حولَ هذا التنظيرِ فضلاً عمَّا فيه من تَأييدٍ لما زعمناهُ حولَ مرادِ الخليلِ من تنظيره، فقد قالَ سيبويهِ في باب ما ينتصبُ أنَّه حالٌ يقع

---

(١) حاشية الخضري ٢/ ١٤.

(٢) النحو الوافي ٣/ ١٢٩ بتصرف.

(٣) مع الاتفاق الحاصل بين الخليل وابنِ مالك في ذهابهما إلى أَنَّ «معاً» مثل «جميع»، فثمة اختلاف بينهما متمثلّ في أَنَّ تنظيرَ الخليل مُطلقٌ لم يقيده بالمعنى نصاً، كما فعل ابنُ مالك، لذا فالاحتمالُ الأَولُ مقوٍّ لتنظيرِ الخليل مطلقاً في حين أَنَّه لا يقوي تنظيرَ ابن مالك الذي نصَّ فيه على المعنى، ولذا أفردنا احتمالاً ثانياً قد يحتمله تنظير ابن مالك.

فيه الأمرُ وهو اسمٌ وذلك قولك: مَرَرْتُ بهم جميعاً[1] أي أَنَّ «جميعاً» هنا اسمٌ نكرةٌ قد انتصبَ على الحاليةِ، وذكرَ في موضعٍ آخرَ أنَّ «جميعاً» اسمٌ نكرةٌ لا يجوزُ الابتداءُ به ككلٌ وبعضٍ وأنَّ تنوينَه هو تنوينُ تمكينٍ كتنوينِ رجلٍ قال: (فالابتداءُ ـ أي جواز الابتداء بكل ـ نحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾[2] فأَمَّا «جميعٌ» فيجري مَجْرَى رجلٍ ونحوهِ في هذا الموضعِ)[3].

فإنْ صَحَّ ما زعمناهُ فهذا يعني من جانبٍ آخرَ أنَّ الجهة منفكة بين ثعلبٍ الذي نَظَرَ إلى المسألةِ نَظْرةً لغويةً دلاليةً، والخليلِ الذي نَظَرَ إليها نَظْرةَ تقعيدٍ نحويَّة، يُضَافُ إلى ذلك أَنَّ الفارقَ الدلاليَّ الدقيقَ بينهما، لا يَقْدَحُ في تنظيرِ الخليل ومرادِه من هذا التنظيرِ، فقد (قيل: الشيءُ إذا أَشْبَهَ الشيء من جهةٍ، فلا بُدَّ أَنْ يفارقَهُ من جهاتٍ أُخَر، ولولا تلك المفارقَةُ لكان إيَّاه، فَلَمْ تكُنْ المفارقَةُ قادحةً في الشبه)[4] ونقَلَ السيوطيُّ عن السَّخاويِّ في شرحه للمفصل ما نصُّه (إذا أَشبَهَ الشيءُ الشيءَ في أمرين فما زادَ أُعطيَ حكمَه ما لم يَفْسِدُ المعنى)[5] فإذا ما سحبنا هذين الأصلَيْنِ على هذا التنظيرِ وجدنا أَنَّ وجوه الشَّبَه متعدِّدةٌ بينهما، فكلاهما اسمٌ نكرةٌ مُنوَّنٌ منتصِبٌ على الحالية، والعلاقَةُ المعنويَّةُ بينهما هي علاقةُ عمومٍ وخصوصٍ أشارَ إليها أبو حيان بقوله: (وأكثر استعمالِ «معاً» حال نحو «جميعاً» وهي أخصُّ من «جميع» لأنَّها تُشْرِكُ في الزمان نصّاً، وجميعٌ تَحْتَمِلُه)[6]، وهذا يعني أَنَّ التشابهَ المعنويَّ قائمٌ على أحد الاحتمالَيْنِ اللَّذَيْنِ تحتملُهُما لفظةُ «جميع» إلى جانبِ وجوهِ الشَّبَهِ النحويَّةِ التي أشرنا إليها، وتقريرُ هذا الوجهِ من العلاقة المعنويَّةِ القائمةِ بين «معاً» و«جميع» يُؤدِي بنا إلى طَرْحِ **الاحتمالِ الثاني** ـ المتعلِّقِ بتساويهما «معنًى» عند ابنِ مالكٍ إذ يُحْتَمَلُ أَنَّ مرادَه من تساويهما، هو تساويهما من جهة أَنَّ «جميعاً» قد تفيدُ الاتحادَ الزمنيَّ في

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٦.

(٢) من الآية ٨٧ النمل، قال الأُستاذ عبد السلام هارون، وهذه قراءةُ جمهور القراء، وقراءة حفص وحمزة وخلف ووافقهم الأَعمش أَتوه بقصر الهمزة وفتح التاء فعلاً ماضياً، إتحاف فضلاء البشر ٣٤٠.

(٣) الكتاب ٢/ ١١٥.

(٤) الأَشباه والنظائر ١/ ٤٧١.

(٥) الأَشباه والنظائر ١/ ٤٧١.

(٦) البحر المحيط ١/ ٦٢.

أحدِ مَعْنَيَيْها، لأنَّ بينهما ـ كما رأينا ـ علاقةَ عُمومٍ وخُصوصٍ، وهذا يعني من جهة ثانية أنْ ليس ثمة خلافٌ كبيرٌ بين رأي ثعلبٍ، ورأي ابنِ مالك، لأنَّ الاشتراكَ بينهما حاصلٌ، ولعلَّ مما يُؤيِّدُ أَنَّ مرادَ ابنِ مالك من هذا التساوي هو تساويهما في احتمالِ اللفظتين لاتِّحادِ الوقتِ، أَنَّ الدسوقيَّ بعد أَنْ عَرَضَ وجهةَ نظرِ ابنِ هشام المؤيدة لرأي ابن مالكٍ، قد قرَّرَ أَنَّ ثعلباً يرى أَنَّ جميعاً تحتمل احتمالَيْنِ، وأنَّ ابنَ هشامٍ قد أَخذَ باحتمالٍ واحدٍ ـ على نحو ما مرَّ معنا ـ فإنْ صحَّ هذا التفسيرُ لهذا التساوي، فهذا يعني أَنَّ ما أخذه أبو حيان على ابن مالك لا يَرِدُ على ابنِ مالكٍ غير أن من الحق أنَّه كان ينبغي على ابنِ مالكٍ أنْ يوضِّحَ مرادَهُ من هذا التساوي في شرح التسهيل إن كان التسهيل ـ لكونه مُوجَزاً ـ لا يحتملُ الشرح المطول، **وثمة احتمالٌ ثالثٌ** قد يفيدُ أَنَّ مرادَ الخليلِ وابنِ مالك من تنظيرِهما هو المساواةُ المطلقة بين «معاً» و«جميع»، بناءً على ما ذكره بعضُ النحاةِ من أنَّ أجمعين ـ وهي تتفق في أصل مادتها مع جميع وأخواتِه في بابِ التوكيد[1] ـ قد تفيدُ اتحادَ الوقتِ، فقد ذكر ابنُ هشامٍ أَنَّ بعضَ العلماء لم يسمِّهم ـ ومنهم المبرِّدُ والفرَّاءُ على ما حكاه السيوطي[2] ـ قد ذهبَ إلى أنَّ فائدةَ ذِكْرِ «كلٌ» في قولِه تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[3] هي رَفْعُ وَهْمِ من يتوهمُ أَنَّ الساجد البعضُ، وأنَّ فائدةَ ذكْرِ «أجمعون» هي رَفْعُ وَهْمِ من يتوّهمُ أَنَّهم لم يسجدوا في وقتٍ واحد بل سَجَدُوا في وقتَيْنِ مختلفين[4]، وقرَّر ابنُ هشام أنَّ الأولَ صحيحٌ، والثاني باطلٌ، بدليل قوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[5] لأنَّ إغواءَ الشيطانِ لهم ليس في وقتٍ واحدٍ، فدلَّ على أَنَّ «أجمعين» لا تعرُّضَ فيه لاتحادِ الوقتِ، وإنَّما معناه كمعنى كلٌ سواء[6]، وأنهى

---

(١) قال الأَصفهاني في مفرداته ٩٧ مؤكِّداً على ذلك «وجميعٌ وأَجمع وأَجمعون يُستعملُ لتأكيد الاجتماعِ على الأمر فأَمَّا أَجمعون فتوصَفُ به المعرفةُ، ولا يصحُّ نصبُه على الحال نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾، ﴿وَأْتُونِى بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾، فأَمَّا جميعٌ فإنه يُنْصَبُ على الحال فيؤكَّدُ به من حيثُ المعنى نحو: اهبطوا منها جميعاً».

(٢) همع الهوامع ٢/ ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٣) من الآية ٣٠ الحجر.

(٤) شرح شذور الذهب ٤٣١.

(٥) من الآية ٣٩ الحجر.

(٦) شرح شذور الذهب ٤٣١.

ذلك قائلاً: وهو قولُ جمهورِ النحويينِ[1]، واستظهرَ بعضُ النحويين رأيَ المبرِّدِ والفراءِ فذهبوا إلى أنَّ المرادَ من قولِه تعالَى، ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[2]، جميعُ أيَّامِ الدُّنيا، بدليلِ قولِه تعالَى قبلَهُ إلى يَومِ الوقتِ المعلوم إذْ جَعَلَ أَيَّامَ الدُّنيا كلَّها بمنزلَةِ وقتٍ واحدٍ، غيرَ أَنَّ الجمهورَ لم يرتض ذلك وارتأوا أَنَّ أجمعينَ من ألفاظِ الإحاطةِ والشمولِ ولا تعرُّضَ فيه لاتحادِ الوقت[3]، لأنَّ وظيفةَ التوكيد في الأصلِ هي رَفْعُ الاحتمالِ عن الذات، وإدخالُ الوقتِ في هذا الأمر لا يفيدُ ـ فيما أحسَبُ ـ شيئاً يُضَافُ إلى وظيفةِ التوكيدُ التي ذكرناها، وما حديثُ بعض النحاة عن ذلك إلا نوعٌ من الاستملاح يراد منه إلقاء ظلال لغويةٍ دلاليَّةٍ على الجانبِ النحوي التقعيديِّ والمهمُّ من ذلك أنَّه لا يُستبعَدُ أنْ يكونَ الخليلُ مؤسِّساً لهذا الرَّأي بسبب تنظيرهِ الذي ساقه وسَحَبَه الفرَّاءُ والمبرِّدُ على «أجمعين» على اعتبارِ أنَّ أجمعينَ وجميعَ وجُمَعَ وجَمْعَاءَ.. الخ من مادةٍ واحدة..

وكلُّ ذلك يفيدُ ـ إن صَحَّ هذا الاحتمال ـ أَنَّ لدينا مذهباً قد ساوى بين معاً وجميع، مساواةً دلاليَّةً مطلقةً، وهذا المَذْهَبُ يقف أمامَ مَذْهَبِ ثعلبِ المفرِّق بينهما وكلُّ مذهب له أنصارُه، وله مُعَارِضُوه، وهذا يعني من جانبٍ آخرَ، أنَّ تعليق أبي حيان على رَأْي ابنِ مالك في المساواةِ بينهما ـ بأنَّهُ غَيْرُ صحيحٍ، معتمداً في ذلك على ما ذكره ثعلبٌ ـ ليس بشيءٍ، بل هو مَذْهَبٌ تمسَّكَ به ابنُ مالك على نحو ما تمسَّك أبو حيان بمذهبِ ثعلب.

٢ ـ أمَّا الأمرُ الثاني الذي يظهرُ من نصوصهم، فهو أنَّ الأخذَ بالقرائن لتبيانِ دلالة معاً وجميع ـ على نحو ما أشارَ إليه الخضريُّ، وعباسُ حسن، ممَّا لا ينكره أحدٌ من المتقدِّمينَ، بل هو الأساسُ الذي يوضِّحُ الفَرْقَ بينهما، ولا شك أَنَّ استعمال ثعلبٍ لاسمِ الإشارةِ في مثالِه: قام ذا مع ذا، يُعَدُّ قرينةً والقدماء ـ عموماً ـ حين لم يتحدَّثوا عن القرائنِ حديثاً مفصَّلاً فلاعتقادهم أنَّ أمرها أوضَحُ من الواضح، وإلَّا فهل يعقَلُ أنَّ الخليلَ أو ثعلباً ومَنْ تَبِعَهُمَا

---

(١) شرح شذور الذهب ٤٣٢.

(٢) من الآية ٨٢ ص.

(٣) انظر لذلك همع الهوامع ٢/ ٢٤، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ١٢٤، وشرح الأُشموني ومعه حاشية الصبان ٣/ ٧٧، والكواكب الدرية للأهدل ٢/ ١١٧.

كانوا غافلينَ عن استحالةِ الاجتماعِ في قولِ امرىء القيس:

مِـكَـرٍّ مِـفَـرٍّ مُـقْـبِـلٍ مُـدْبِـرٍ مـعـاً

وكذا عن استحالته في نحو قولنا: تزورُ الشمسُ والقمرُ معاً غرفتي ظهراً.

لا ريب أنَّهم كانوا مدركينَ لمبدأ القرائنِ، وهم إنَّما يتحدَّثون عن «معاً» في أصلِ الوضعِ من غير إنكارٍ لدلالةِ القرينةِ إنْ وُجِدَتْ.

وصفوةُ القولِ بعد ذلك كلِّه، أنَّ الفَرْقَ الذي أشارَ إليه ثعلب، لا يَرِدُ على تنظيرِ الخليلِ وابنِ مالكٍ ومَنْ تَبِعَهُما، لأنّ لدينا عدداً من الاحتمالاتِ قد يتمُّ بمقتضاها ـ أو بمقتضى واحدٍ منها ـ التوافقُ بين ما ذكرَهُ ثعلبٌ، وما أُريدَ من هذا التنظير، ولأنَّ وجودَ قرينةٍ تَقْطَعُ بالمرادِ من دلالة أيَّةِ واحدة من اللفظتينِ هو أمرٌ لا ينكره أحدٌ، إذ عليها المعوَّلُ حينئذٍ، وإليها المآل.

أمَّا **المسألةُ الثانية** التي يثيرها تنظيرُ الخليل، فهي مسألَةٌ نحويَّةٌ، تتمثل في أنَّ «معاً» اسمٌ نكرةٌ منتصبٌ على الحالية دائماً، كما أن «جميعاً» كذلك، وتنوينُه هو تنوين تمكينٍ، كتنوين رجلٍ، والحديثُ عن هذه المسألةِ يقتضي الحديثَ عن خلافهم حولَ ثنائِيَّتِهَا، لما له من علاقةٍ بإعرابها، لأنَّ الفتحةَ عند القائلين بثنائيَّتها هي فتحةُ إعرابٍ ظاهرةٌ، وهي فتحةُ إعراب مُقدَّرةٌ عند القائلين بثلاثيَّتها، ثم هل يستقيمُ القولُ بحاليتها دائماً أم أنَّها تقعُ في مواقعَ إعرابيّةٍ أُخرى، هذا ما سنتبيَّنُه مما يأتي.

الفصل الخامس

مع ومعاً بين الثنائيَّةِ والثلاثيَّةِ

لعلَّ ذِكْرَ الخليل لـ« مع» في باب الثنائي[١]، وتنظيرَ سيبويهِ لإذْ بـ «مع»[٢] على نحو ما مرَّ معنا، قد جعلَ النحاة ـ فيما بعدُ ـ يقررون أنَّ «مع» عندهما ثنائيةٌ[٣]، ونقلُوا عن يونسَ والأخفشِ بأنَّها ثلاثية[٤]، ويُعَدُّ ابنُ مالك ـ فيما أحسَبُ ـ هو أَوَّلُ من أشار إلى هذا الخلاف، إذ قال في التسهيل (وتُفْرَدُ فتساوي فتَى لفظاً لا يداً وفاقاً ليونسَ والأخفشِ، وغيرُ حاليتها حينئذٍ قليلٌ)[٥].

وشرحَ ذلك بقولِه: واختُلِفَ في فتحةِ العينِ من «معَاً»، هل هي فتحةُ إعراب كفتحةِ دال رَأيتُ يداً، فيكون الاسم ثنائيَّ اللفظِ في حالي الإضافة والإفراد أم هي كفتحةِ تاءِ فتَى فيكونُ الاسمُ قد جُبِرَ وقُصِرَ حين أُفرِدُ؟ والأوَّلُ: مَذْهَبُ سيبويهِ والخليلِ، والثاني: مَذْهَبُ يونسَ والأخفشِ[٦].

وبيَّنَ ابنُ منظورٍ مَذْهَبَ يونسَ والأخفشِ أيضاً فقال: وقالوا: جاءا معاً، وجاؤوا معاً أي جميعاً، قال أبو الحسن: معاً على هذا اسم، وألفُه منقلبةٌ عن ياء كرحَى، لأنَّ انقلابَ الألِف في هذا الموضع عن الياء أكثرُ من انقلابها عن الواو[٧]،

---

(١) العين، باب العين والميم مع ١/١٠٩.

(٢) انظر الصفحة ١٣ من هذا البحث.

(٣) لم أَعثر على نصٍّ واضح للخليل أَو لسيبويه، فيه حديثٌ عن ثنائيّتها عدا ما استنتجناه من سبب سؤالِ سيبويه للخليل على نحو ما فصَّله الخالفون.

(٤) لم أَقف على رأي يونس في الكتاب.

(٥) تسهيل الفوائد ٩٨.

(٦) شرح التسهيل ١/٨٦٧، وفي التذييل ٣/ ٤٣٢ كفتحة دال رأيت زيداً.

(٧) قال الشلوبين فيما نقله السيوطي في أَشباهه ١/ ٤٠٢ «الألفُ المجهولةُ الأَصلِ من الثلاثي، إذا لم تُمَلْ تُقلَبُ في التثنية واواً، وإذا أُمِيلَتْ تقلبُ ياءً. . . فإن جُهِلَ أَمرُ الإمالةِ، حُمِلَ على الياء لأنَّها أَكثرُ، والأَكثَرُ ـ كما قال ـ فيما لامُه ألفٌ أَن يكون انقلابُها عن الياء لا عن الواو؛ =

وهو قول يونس[1]. ونقلَ الأزهريُّ نصَّ ابنِ مالك ووضَّحهُ أيضاً فقال: (واختُلِفَ في حركة معاً إذا نُوِّنَتْ فذهبَ الخليلُ وسيبويهِ إلى أنَّها فتحةُ إعرابٍ، والكلمةُ ثنائيةٌ في حال الإفرادِ، كما كانت في حالِ الإضافة، وذهبَ يونُس والأخفشُ إلى أنَّ الفتحةَ كفتحةِ تاءِ فتًى، لأنَّها لَمَّا أُفرِدَتْ رُدَّتْ إليها لامُها المحذوفةُ فصارتْ اسماً مقصوراً منقوصاً في الإضافة تامَّاً في الإفراد، ولكن حُذِفَتْ ألِفُها في الوصلِ للساكنين ـ الألفِ والتنوينِ كما حُذِفَ ألفُ فتًى لذلك)[2].

ومن هذه النصوصِ تتضِّحُ لنا حقيقةُ كلِّ مذهبٍ على نحو ما يأتي:

١ ـ أنَّ «مع» عند الخليلِ وسيبويهِ ثنائيَّةٌ في حالِ الإفرادِ والإضافةِ فهي كيدٍ، محذوفة اللام دائماً[3]، وفتحتُها فتحةُ إعرابٍ.

٢ ـ أنَّها عند يونسَ والأخفشِ ثلاثيَّةٌ فهي اسمٌ مقصورٌ مثلُ فتًى في حالِ الإفراد ومثلُ يدٍ في حال الإضافة، وأصلُها مَعَيٌ، تحرَّكَ حَرْفُ العلةِ، وانفتحَ ما قبلَه فقُلِبَ ألفاً ثمَّ حُذِفَتْ هذه الألفُ لالتقاءِ الساكنَيْنِ ـ الألِفُ التي هي لامُ الكلمةِ، والتنوينُ ـ وفتحةُ العين عندهما ليست للإعرابِ بل هي كفتحةِ تاء فتًى[4]، ومعنى ذلك أنَّ الحركةَ تُقَدَّرُ عليها للتعذر.

ولكن ما مرادُ الخليل وسيبويهِ ـ فيما حكاه عنهما ابنُ مالكٍ ـ من هذه الثنائيَّةِ أهي ثنائيَّةٌ وضعاً أم استعمالاً؟ ثم ما سَبَبُ تنظيرِهما أو تنظيرِ ابنِ مالك لها بيدٍ؟ فهل هي مثلُ يَدٍ، ثنائيَّةٌ استعمالاً لا وضعاً؟ أم هي ثنائيَّةٌ وضعاً حسب ما ذكره الحفيدُ وهو بصَددِ تعليلهِ لإعرابها؟

أحسَبُ أنَّ من المفيدِ أنْ نَقف على إجابةٍ لهذه الأسئلةِ قَبْلَ أن نَعْرِضَ أدلَّةَ المؤيدينَ لكلِّ مَذْهبٍ، وما يَرِدُ عليهم، وبادىء ذي بدء، نقرِّرُ أنَّ «مع» عند الخليلِ وسيبويه ثنائيَّةٌ وضعاً لا استعمالاً، بدلائل تتمثَّلُ فيما يأتي:

= لأَن الياء أَغلَبُ على اللام من الواو يقوي ذلك أَن ذوات الواو ترجِعُ في الأَربعة إلى الياءِ نحو: مَلْهَيَانِ ومدعيانِ ولا ترجعُ الياءُ إلى الواو نحو: مَرْمَيَانِ.

(١) لسان العرب، مادة معي.

(٢) شرح التصريح ٢/ ٤٨ ـ ٤٩.

(٣) الأسماءُ الساقطة اللام على ضربَيْنِ: ضَرْبٌ يُرَدُّ إليه الحرفُ الساقطُ فهي التثنية والإضافة نحو أَخٍ وأَبٍ، وضَرْبٌ لا يُرَدُّ إليه الحرفُ الساقطُ لا في التثنيةِ ولا في الإضافة، نحو: يدٍ ودمٍ. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٥١.

(٤) انظر المساعد ١/ ٥٣٦، وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٥.

١ ـ أَنَّ أحد[١] سبَبي سؤالِ سيبويهِ للخيلِ عن علَّةِ إعرابها، أنَّ سيبويهِ قد ألفاهَا مُبْهَمةً، وهي على حَرْفَيْنِ أيضاً، وهو الأمرُ الذي يغلِّبُ ـ كما ذكرنا ـ جانبَ البناءِ فيها على الإعراب، ولو كانت في نَظَرِه ثنائيَّةً استعمالاً لَمَا كان هناك داعٍ إلى مثلِ هذا السؤال، لأنَّ نحو يدٍ ودم وأخٍ، أسماءٌ ثنائيَّةٌ في الاستعمال ثلاثيَّةٌ في الأصلِ، ومعلومٌ أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء، ولا يُسْألُ عن عِلَّةِ الشيء إذا جاءَ على أصلهِ[٢].

٢ ـ أنَّ تنظيرَ سيبويهِ «لمع» الساكنةِ في بيتِ جرير: وريشي منكم.. الخ، بِهَلْ، ثُمَّ تكثيرُ هذه النظائرِ من قِبَلِ النُّحاةِ الخالفينَ بما هو ثنائيٌ وضعاً، نحو بَلْ وقَدْ[٣] وكَمْ[٤] يَدُلُّ على أنَّ المرادَ من هذه الثنائيَّة هي الثنائيَّةُ الوضعيَّةُ، ولعلَّ مما يقوّي هذا الدليلَ والذي قبلَهُ، أنَّ القائلينَ بحرفيَّتِهَا ـ سواءً أكانتْ متحركةً أم ساكنةً ـ كان عِمَادُهم في هذا القول هو كونُها موضوعةً على حرفَيْنِ كما مرَّ معنا[٥].

٣ ـ أنَّ مما يسوغ تنظير سيبويه لإذ بـ «مع» ـ إضافةً إلى ظرفية إذْ ـ هو كونُهما موضوعَيْنِ على حرفَيْنِ، ولا يخفى أنَّ من أسبابِ بناءِ إذْ كونُها على حرفَيْنِ[٦].

٤ ـ أنَّ الرضيَّ قد نصَّ صراحةً على كونِها ثنائيَّةً وضعاً، وذلك حين أشارَ إلى المذهَبَيْنِ فقال إنَّ الألف في معاً عند الخليل بدلٌ من التنوين، إذْ لا لامَ له في الأصل عنده، وهي عند يونس والأخفش ـ وهو الحقُّ ـ مثلُ ألفِ فتًى بدلٌ من اللام استنكارَ الإعرابِ الموضوعِ على حرفَيْنِ، فمعَ عندهما عكسُ أخوك، تُرَدُّ لامُها في غيرِ الإضافة، ويُحْذَفُ في الإضافة لقيامِ المضافِ إليه مَقَامَ لامِهَا[٧].

ومؤدَّى ذلك كله، أنَّ «معَ» و«معاً»، عندَ الخليلِ وسيبويهِ ثنائيَّةٌ وضعاً لا

---

(١) قلنا أَحد سببين، لأَنه يُحتمَلُ أَنْ يكونَ إِبهامُها سبباً رئيساً للسؤال، وربما اجتماعُ الأَمرين معاً.
(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابنِ عصفور ٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣١.
(٣) وهو تنظير أَبي علي كما في الأَمالي الشجرية ١/ ٢٤٥.
(٤) وهو تنظير الكسائي، انظر لسان العرب مادة مع.
(٥) انظر الصفحة ١٤ من هذا البحث.
(٦) انظر همع الهوامع ١/ ٢٠٤.
(٧) شرح الكافية ٢/ ١٢٧.

استعمالاً والسؤالُ الذي يطرَحُ نفسَه الآن، أنَّه إذا كانت «مع» عندهما ثنائيَّةً وضعاً فَلِمَ نظَّر ابنُ مالكٍ لها بيدٍ الثنائيَّةِ استعمالاً لا وضعاً، وهو في مقامِ شَرْحِه لمذهبِ الخليل وسيبويه.. والجواب ـ فيما أحسب ـ أنَّ ابنَ مالك قد استقى تنظيرَه هذا من الخليلِ وسيبويه، ذلك أنَّ الخليلَ قد نظَّر «لمع» بيدٍ حين تحدَّثَ عن نونِ الوقاية التي تدخلُ على «قَط ومِنْ» فجعل «مَعَ» المتحركة الآخر بمنزلة يدٍ وهَنٍ لشبهها بهما في تحرُّكِ الآخر، وفي كونها مُعربة مثلهما، قال الخليل فيما حكاه سيبويه ولم يُريدُوا أنْ يحرِّكوا الطاءَ التي في قَطّ، ولا النونَ التي في «مِنْ» فلم يكنْ لهم بُدٌّ من أن يَجيئوا بحرفٍ لياءِ الإضافةِ متحركٍ، إذْ لم يريدوا أنْ يُحَرِّكوا الطاءَ ولا النوناتِ، لأنها لا تُذكَر أبداً إلَّا وقبلَها حرفٌ متحركٌ مكسورٌ[1]، وأضافَ موضحاً عِلَّةَ دخولِ ياءِ المتكلِّم على «مع» ـ مع كونها على حرفَيْنِ مثل قط ومِنْ ـ من غير الإتيان بنونِ الوقايةَ ـ فقال: وإنَّما حَمَلُهم على أنْ لا يحرِّكوا الطاءَ والنوناتِ كراهيةَ أَنْ تُشْبِهَ الأسماءَ نحو: يدٍ وهَنٍ وأمَّا ما تحرَّك آخرُه فنحو: معَ ولَدُ كتحريك أواخِر هذه الأسماءِ، لأنه إذاتحرَّك آخرُه، فقد صار كأواخر هذه الأسماءِ، فمن ثَمَّ لم يجعلُوها بمنزلتها ـ أي بمنزلة قط ومِنْ ـ فمن ذلك قولُك: مَعي ولَدي في لَدُ[2].

وما يهمُّنا من هذا النصِّ هو أنَّ سبَب تنظيرِ الخليل لمعَ بيدٍ، هو كونُهما اسمَيْنِ مُعربَيْنِ متحركَي الآخر، وذلك واضحٌ من قوله: وأمَّا ما تحرَّك آخره فقد صار كأواخر هذه الأسماء غير أنَّ هذا التشابهَ لا يعني التشابهَ من كلِّ وجه، أي لا يعني أنَّ «معَ» مثلُ «يدٍ» ثنائيَّةٌ استعمالاً، لأنَّ سيبويهِ قد نصَّ في موضعٍ آخرَ أنَّ «يداً» محذوفةُ اللام، ووزنُها فَعْلٌ، قال: وقولُهم أيْدٍ وإنَّما هي أفْعُلٌ، وأَفْعُلٌ جماعُ فَعْلٍ[3] وتكسيرُهم إيَّاهُ على أفعلٍ ـ كما قال ابنُ يعيش ـ يدلُّ على أنَّ الأصلَ في يدٍ يَدْيٌ بالسكون[4] في حين أننا لم نَقِفْ على نصٍّ للخليل أو لسيبويه أو لغيرهما ـ عدا ما قيل عن مذهب يونس والأخفش ـ يستفاد منه أَنَّ لـ «مع» لاماً محذوفةً.. وكلُّ ذلك يدلُّ على أَنَّ الذي دفعَ الخليلَ وسيبويهِ ومِنْ

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٠.
(٢) الكتاب ٢/ ٣٧١.
(٣) الكتاب ٣/ ٣٥٨.
(٤) شرح المفصل ٦/ ٤.

بَعْدِهِما ابن مالك إلى جعل معَ نظيراً ليدٍ، هو التشابُهُ القائمُ بينهما من حيث كونُهما اسمَيْنِ معربَيْنِ ولامُهمَا لا تُرَدُّ لا في الإضافة ولا في الإفراد ويختلفان في أَنَّ «مع» ثنائيَّةٌ وضعاً، وأَنَّ يداً ثنائيَّةٌ استعمالاً.

وعلى ضوء هذا التفسير يُصبحُ من اليسير أن نكشفَ حقيقةَ الخلافِ الذي سجَّلَهُ الشيخُ ياسين في حاشيته حولَ هذه المسألةِ، فقد علَّقَ الزرقانيُّ على حديث الأزهري الذي ذكر أنّ كلمة مع عند الخليل وسيبويه ثنائيَّةٌ في حالِ الإفراد[1] بما نصُّه: هذا القولُ مشكلٌ فإنَّ «مع» عندهما موضوعٌ على حرفَيْنِ انظر الرضي[2] وعقَّب الشيخُ ياسين على ذلك قائلاً: (وأقول ليس في كلام الشارح ـ أي الأزهري ـ ما يدلُّ على أَنَّها عندَهُما موضوعةٌ على حرفَيْنِ لاحتمالَ أَنَّ المرادَ أَنَّها ثنائيَّةٌ استعمالاً على أَنَّه قد مرَّ عن الحفيدِ توجيهُ إعرابهَا على القولِ بأَنَّها ثنائيةً)[3]، ولا شك أَنَّ احتمالَ الشيخ ياسين أَنَّها ثنائيَّةٌ استعمالاً عند الخليل لا يرقى إلى اليقين لما فصلناه من قَبْلُ.

والمهمُّ بعد أَنْ وقفنَا على أَنَّ المرادَ من ثنائيتِهَا هو كونُها ثنائيّةً وضعاً ـ أن ننظرَ في رأي الخالفين من النحاةِ الذين تناولُوا هذه المسألة، لنرى أدلَّةَ المؤيدينَ، وردودَ المعترضين، فقد أيَّدَ ابنُ مالك مذهبَ يونسَ والأخفش بدليلَيْنِ:

أولهما: أَنَّها لو كانت ثنائيَّةً، ووقعت في موضِع رفع خبراً، لوجَبَ أَن يُقالَ «الزيدان مَعٌ» كما يقال: هم يدٌ واحدةٌ، وهم جميعٌ، في حين أَنَّه لم يَرِد هذا الاستعمالُ، بل الوارد هو «الزيدان معاً» مما يدلُّ على أنَّها اسمٌ ثلاثيٌّ مقصورٌ كفتىً، قال ابنُ مالك بعد ذِكْرِهِ لرأي يونس والأخفش: (وهو الصحيحُ لأنَّهم يقولون: الزيدان معاً، والعَمْرُون معاً، فيُوقعونَ معاً في موضعِ رفعٍ كما تُوقَعُ الأسماءُ المقصورةُ كقولك: هو فتًى وهو عِدًى، ولو كان باقياً على النقصِ لقيل: الزيدان مَعٌ كما يقال: هم يدٌ واحدةٌ على من سواهم، وهم جميعٌ)[4] وأَيَّد جوازَ وقوعِها في موضعِ رفعٍ خبراً

---

(١) شرح التصريح ٢/٤٨.
(٢) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/٤٨.
(٣) حاشية الشيخ ياسين ٢/٤٨.
(٤) شرح التسهيل ١/٨٦٨، وانظر التذييل ٣/٤٢٥، والمساعد ١/٥٣٦.

بشواهدَ شعريَّةٍ حيث قال: ومن شواهدِ وقوعِ معاً في موضعِ رفعٍ قولُ الشاعرِ[1]:

أفيقُوا بني حَزْنٍ وأهواؤُنا معاً وأَرحامُنا موصولةٌ لم تُقَضَّبِ

ومثله قول الآخر[2]:

حَنَنْتَ إلى رَيَّا ونفسُك باعَدَتْ مَزَارَكَ من ريَّا وشُعباكُما معا[3]

وأنهَى ذلك بقوله: (وإلى نحو هذا أَشَرْتُ بقولي ـ أي في التسهيل ـ وغيرُ حاليتها حينئذٍ قليلٌ)[4].

ومعنى ذلك أَنَّ «معاً» في البيتين هي خبرٌ مرفوعٌ بالضمةِ المقدَّرةِ للمبتدأ قبلَها، غير أَنَّ ابنَ مالك ـ وهوا بنُ بَجْدَتِهَا ـ قد ذكرَ أَنَّ البيتَيْنِ يُمْكِنُ أن يُؤوَّلا، فيكونا دليلين على صِحَّةِ مذهبِ الخليلِ وسيبويهِ الذاهبَيْنِ إلى حاليتها دائماً ـ كما سنرى ـ قالَ ابنُ مالكٍ: (وانتُصِرَ للمذهبِ الأولِ بأَنْ قيل لا نُسلِّم بأَنَّ معاً في البيتين في موضعِ رفعٍ بل هو منصوبٌ على الحالِ بعاملٍ محذوفٍ هو الخَبرُ، والتقديرُ وأهواؤنا كائنة معاً، وشُعبا كما كائنان معاً)[5]، وردَّ ذلك بقوله: (وهذا التقديرُ باطلٌ للإجماع على بُطلانِ نظيرِه وهو أَنْ يُقالَ: زيدٌ قائماً على تقديرِ زيد كائنٌ قائماً)[6].

ثانيهما: أننا حين نَرُدُّ لام «مع» المحذوفة في الإفراد ـ كما هو حالُ مذهبِ يونس والأخفش ـ وإنْ كانَ ليس له نظيرٌ، نكون قد جبَرنا ما فاتَهُ في حالِ الإضافةِ لأنَّ الأصلَ أَنَّ المضافَ إليه متمِّمٌ للمضافِ، فلا يستغني أحدهُما عن الآخر، ثُمَّ إنَّ القولَ بثنائيَّتِهَا يستلزمُ البناءَ لا الإعرابَ، قال ـ مشيراً إلى ذلك من خلال إجابته على ما يُمكنُ أن يكونَ دليلاً لمذهبِ الخليل وسيبويه ـ ما نصُّه: (وانتُصِرَ له ـ أي لمذهبِ الثنائيَّةِ ـ أيضاً بأَنْ قيلَ: القولُ بلزومِ النقص هو

---

(١) قائله جندل بن عمرو.
(٢) هو الصِّمَّةُ القشيري، وانظر تخريجَ البيتَيْنِ في هوامش المراجع المذكورة آنفاً.
(٣) شرح التسهيل ١/٨٦٨.
(٤) انظر تسهيل الفوائد ٩٨، وشرح التسهيل ١/٨٦٨.
(٥) شرح التسهيل ١/٨٦٨.
(٦) شرح التسهيل ١/٨٦٨.

الصحيحُ، لأنَّه مُستلزمٌ لموافقةِ النظائرِ؛ فإنَّ حاصلَه حكمٌ بنقصانِ اسم في الإفراد كما هو في الإضافةِ، ونظائرُ ذلك موجودةٌ كيدٍ ودمٍ وغَدٍ، والقولُ بكونِ معاً مقصوراً في الإفرادِ ثنائيًّا في الإضافةِ مستلزمٌ لِمَا لا نظيرَ له، فلا يُصَارُ إليه، فإنَّ الثنائيَّ المعربَ إمَّا منقوصٌ في الإفراد والإضافة كيدٍ، وإمَّا مُتَمَّمٌ في الإضافة وحدَها كأبٍ، فإن حُكِمَ بأنَّ معاً مقصورٌ في الإفراد منقوصٌ في الإضافة، لَزِمَ عَدَمُ النظيرِ: وثبوتُ ما هو بالنفي جدير)[1]، وردَّ ابنُ مالك هذا الدليلَ أيضاً موضِّحاً سببَ تأييدهِ لمذهبِ يونسَ، فقال: (والجوابُ أَنْ يُقَالَ: مُقتَضى الدليلِ كونُ الإفرادِ مظنَّةَ جَبْرِ ما جُبِرَ من الثنائيَّاتِ في إحدى حالتَيهِ لأنَّ ثانيَ جُزأي ذي الإضافة مُتَمِّمٌ لأولهِمَا، لذلك عاقَبَ التنوينَ ونوني التثنية والجمعَ، بخلافِ المنقوصِ المُفرَدِ، فلا متمِّمَ له إلاَّ ما يُجبَرُ به من رَدٍّ ما كان محذوفاً منه، فإذا جعلنا معاً منقوصاً في الإضافة مقصوراً في الإفراد فعلنا بمقتضى الدليل، وسلكنا سواءَ السبيلِ بخلاف باب أبٍ فإن فيه شذوذاً، ولذلك لم تَجْرِ العربُ فيه على سننٍ واحدٍ فمنهم من يلزمه الجبر ويلحقه بباب عصاً، ومنهم من يلزمه النقصَ ويلحقُه بباب يدٍ)[2]، وأضافَ مبيِّناً أنَّ القولَ بثنائيّتها مؤدٍّ إلى القولِ ببنائِهَا فقال: (وأيضاً ففي الحكم بأَنَّ معاً غيرُ ملازمٍ للنَّقصِ بيانٌ لاستحقَاقِه الإعرابَ إذ لا يكونُ بذلك موضوعاً وَضْعَ الحروف الثنائية، بخلافِ الحكمِ عليه بالنَّقصِ في حالَي إفرادهِ وإضافتِه، فإنه يَلْزَمُ منه استحقاقُ البناء كسائرِ الأسماءِ الثنائيَّةِ دائماً دون جابرٍ)[3].

وأفادَ الرضيُّ ـ فيما يبدو ـ من أدَّلةِ ابنِ مالكٍ، فذكَرَ المذهبَيْنِ، مفضِّلاً مذهبَ يونسَ والأخفش أيضاً، لأنَّ الذهابَ إلى ثنائيَّتِهَا مع إعرابها مستنكَرٌ قال: (والألفُ في معاً عند الخليل بدلٌ من التنوين، إذْ لا لَام له في الأصلِ عنده، وهي عند يونَس والأخفشِ ـ وهو الحقُّ ـ مثلُ ألِف فتًى بدلٌ من اللام استنكارَ الإعرابِ الموضوعِ على حرفَيْنِ، فمع عندهما عكسُ أخوك، تُرَدُّ لامُها في غيرِ الإضافة، ويُحذَفُ في الإضافة لقيامِ المضافِ إليه مَقَامَ لامِهَا)[4].

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٨٦٨.
(٢) شرح التسهيل ١/ ٨٦٨ ـ ٨٦٩.
(٣) شرح التسهيل ١/ ٨٦٩.
(٤) شرح الكافية ٢/ ١٢٧.

وأَيَّدَ الشيخُ ياسين رأيَ القائلين بثلاثيَّتِهَا بعد أَنْ عرضَ أَقوالَهم فقال: (والذي يَقْوَى في النفسِ أَنَّ «مع» اسمٌ للمصاحب مطلقاً، أي سواء أُضيفَ أو أُفرِدَ وأَنَّه منصوبٌ مطلقاً، وأَنَّ لامَهُ محذوفةٌ مطلقاً، أَمَّا مع الإفرادِ فلالتقاء ساكنِه مع التنوينِ، وأمَّا مع الإضافةِ فتخفيفاً أو لقيامِ المضاف إليه مقامها)[1].

أَمَّا أبو حيان فقد تناولَ أيضاً هذا الخلافَ، ووردَ له فيه رأيان:

الأولُ: ذكره في التذييل والارتشاف[2] وأيَّد فيه الخليلَ وسيبويهِ القائلَيْنِ بثنائيَّتِهَا.

الثاني: ذكره في بحره، وأيَّدَ فيه يونسَ والأخفشَ وابنَ مالك القائليْن بثلاثيَّتِهَا قال: (وإذا أُفرِدَ نُوِّنَ مفتوحاً، وهي ثلاثيُّ الأصلِ من باب المقصورِ إذْ ذاكَ لا مِنْ باب يدٍ خلافاً لسيبويهِ[3]، وأكثَرُ استعمالِ معاً حالٌ نحو جميعاً)[4].

والظاهرُ أَنَّ ما ذكره في البحرِ هو الرأي المُعتمَدُ لديه، لأنه قد أَلَّفَ البحرَ بعد التذييل، بدليلِ ذكره لكتابِ التذييلِ فيه في عَدَدٍ من المواضع[5] غيرَ أَنَّ النحاةَ الخالفينَ الذين نقلُوا رَأْيَهُ لم يشيروا إلى رَأْيِهِ هذا بل قصَرُوا نقلَهم على رَأْيِهِ الأولِ الذي ذكره في التذييلِ وأَيَّدَ فيه مَذْهَبَ الخليلِ وسيبويهِ في ثنائيَّتِهَا، إذ قال بعد عرضهِ للمذهبَيْنِ (والصحيحُ ما ذَهَبَ إليه سيبويه والخليلُ)[6] ثُمَّ رَدَّ دليلَي ابنِ مالك السابقَيْنِ:

أَمَّا الأولُ فقد ردَّه بأنه لا يلزَمُ من القولِ بثنائيَّتِهَا وجوب القولِ: الزيدان مَعٌ، حين تَقَعُ في موضعِ رفعٍ، لأنَّ معاً ظرفٌ لا يتصرَّفُ، وهي حينئذٍ باقيةٌ على ظرفيَّتِهَا، وهي متعلقة بالخبرِ المحذوفِ، قال أبو حيان: (وأَمَّا ما ذكره المصنِّفُ من أَنَّه كان يَلْزَم إذا وقعَ خبراً للمبتدأ أن يُرْفَعَ فيقال: الزيدون مَعٌ، فهذا خطأٌ فاسدٌ، لأنَّ «مع» قد تقرَّرَ أنها ظرفٌ لا يتصرَّفُ وقد ذكَرَ هو ذلك،

---

(١) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/٤٨.
(٢) التذييل ٣/ ٢٤٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٦٧.
(٣) في الأصل ليونس، والصواب ما أَثبتاه.
(٤) البحر المحيط١/ ٦٢.
(٥) انظر على سبيل المثال البحر المحيط ٤/ ٩٩ ـ ١٢٦ ـ ١٥٩ ـ ٢٦٩ ـ ٣٧٢.
(٦) التذييل ٣/ ٤٢٦.

فلا تستعمَلُ مبتدأ ولا فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تصرَّفَ بدخولِ «مِنْ» عليه على سبيلِ النُّدورِ ولم يُزِلهُ ذلك عن عَدَمِ التصرُّفِ، فقولهم: الزيدان معاً، هو منصوبٌ على الظرفِ الواقعِ خبراً، كما تقول: الزيدان عندك، وإذا كان ظرفاً لا يتصرَّفُ، فلا يُرفَعُ، ألا ترى أنه حالةَ الإضافة لا يُرفَعُ، إذا قلت: زيدٌ معَ بكرٍ)[1].

ثم عرَّجَ إلى دليلِ ابنِ مالك الثاني وردَّه أيضاً مستثمراً ما ذكرَهُ ابنُ مالكٍ نفسُه من أنَّ القولَ بمذهبِ يونسَ والأخفشِ يُضْعِفُه عَدَمُ النظير، في حين أنَّ القولَ بمذهَبِ الخليلِ، يؤيّده وجودُ هذا النظير، قال أبو حيان: إنَّ (الأصلَ أَنَّ المحذوفَ الآخرِ، لا يُرَدُّ في حالةِ الإضافة، ولا في حالة الإفرادِ، وذلك نحو: يدٍ ودمٍ وحَرٍ، وقد رُدَّ بعضُها في حالةِ الإضافة نحو أبٍ وأخٍ، وأمَّا أن يُرَدَّ حالةَ الإفرادِ ولا يُرَدُّ في الإضافة فلا يُوجَدُ له نظيرٌ سوى هذا الذي فيه الخلاف، فحَمْلُ معاً على ما يُوجَدُ له نظيرٌ كثيرٌ، أَوْلَى من حَمْلِه على ما لا نظيرَ له، وإتمامُ معاً عكسُ أبٍ وأخٍ، لأنه أُتمَّ في الإفراد وحُذِفَ في الإضافة، فإذاً، معاً ليس من باب أبٍ، وإذا لم يكن منه وَجَبَ حملُه على باب يدٍ ودم، وهذا كان يكونُ القياسُ في باب أبٍ، وذلك على الخلافِ في باب أخٍ حالةَ الإضافة، أهي لامُ الكلمةِ رُدَّتْ أم هي إعرابٌ واتّساعٌ، فلم يُردَّ المحذوفُ، فيصيرُ على هذين القولَيْنِ، من بابِ يدٍ ودمٍ، ويكونُ كلُّ ما حُذِفَ منه اللامُ جنساً واحداً لا يُرَدُّ لا في إفرادٍ ولا إضافةٍ)[2]، ثم أَيَّدَ ابنَ مالك في جوازِ وقوعِهَا خبراً مع قلَّتِه إذ قال شارحاً قولَ ابنِ مالك في التسهيل (وغيرُ حاليتها حينئذٍ قليلٌ)[3] ما نصُّه: يعني أَنَّ الأكثر أَنْ تكونَ منصوبةً على الحالِ نحو: جاءَ زيدٌو بكر معاً، وجاء الزيدون معاً، وأمَّا استعمالُها في موضع رفع خبراً، فقليلٌ، ومن ذلك قولُ الشاعر:

أفيقوا بني حَرْبٍ وأهواؤنا معاً ... وأرحامُنا موصولةٌ لم تُقَضَّبِ

وقولُ الآخر:

حننتَ إلى رَيَّا ونَفسُكَ باعدتْ ... مزارَكَ من ريَّا وشعباكما معا

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ ٤٢٧.
(٢) التذييل والتكميل ٣/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧ بتصرف يسير.
(٣) تسهيل الفوائد ٩٨.

وقول الآخر: وهو حاتم الطائي:

أكُفُّ يدي عن أَنْ ينَالَ التماسَهَا أكفُّ صِحابي حين حاجاتُنا معا[1]

وأنهى أبو حيان كلامَه بتأييدِ ابن مالك أيضاً حين نصَّ على عَدَمِ جوازِ أَنْ تكونَ معاً في البيت الأولِ حالاً من الضميرِ المستترِ في الخبرِ المحذوف، قال: (وذَهَبَ بعضُ النحويينَ إلى أَنَّ «معاً» في نحو: وأهواؤُنا معاً، في موضعِ نصب على الحال والخبرُ محذوفٌ وهو العامل في الحال، والتقدير وأهواؤنا كائنَةٌ معاً، وهذا باطلٌ بالإجماع على بُطلانِ نظيرِهِ لو قلت: زيدٌ قائماً، تريد كائنٌ قائماً لم يَجُز[2].

والظاهرُ بعد هذا كلِّه أَنَّ مذهبَ الخليلِ وسيبويهِ في كونها ثنائيَّةً في حالَي الإفرادِ والإضافة، وأنَّها حالٌ في كلِّ موضع تَقَعُ فيه، هو المتَّجِهُ، وذلك للأسبابِ الآتيةِ:

١ ـ أَنَّ جَعْلَ «مع» ثنائيَّةً حالَ كونِهَا مُضافةً ومُفردةً، له نظائرُ ـ كما ذكر ابن مالك نفسه، وأبو حيان ـ من نحو: يدٍ ودم، في حين أَنَّ جعلَها ثلاثيَّةً اسماً مقصوراً في الإفراد منقوصاً في الإضافة لَا نظير له، (والمصيرُ إلى ما له نظيرٌ أَوْلَى من المصيرِ إلى ما ليسَ له نظير)[3]، فإن قيل: إنَّ ابنَ مالك والرضيَّ قد نصَّا على أَنَّ معاً عكسُ أبٍ، ومن أُصولهم حَمْلُ الشيء على نقيضِه، والنقيضُ يجري مجرى نقيضِه، كما أنَّ النظيرَ يجري مَجْرَى ما يجانسه[4] فالجواب، أَنَّ حملَ النظيرِ على النظير غالبٌ، في حين أَنَّ حَمْلَ النقيضِ على النقيض قليل[5]، والمصيرُ إلى ما هو غالبٌ أَوْلَى من المصيرِ إلى ما هو قليلٌ ـ فيما أحسب.

٢ ـ أَنَّ قولَ ابنِ مالك إنَّ الحكمَ على «مع» بالنقصِ في حالي الإفرادِ والإضافةِ يلزَمُ منه استحقاقُ البناء، وقولَ الرضيِّ إن الإعراب مستنكرٌ على ما هو على حرفَيْنِ.. الخ، لا يَرِدُ من ذلك شيءٌ على مَذْهَبِ الخليلِ وسيبويهِ لأننا قد وقفنَا من قَبْلُ على الأسباب والأدلَّةِ الداعيةِ إلى إعراب «مع» بل إنهما

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٤٢٨.
(٢) المرجع السابق ٣/٤٢٨.
(٣) الإنصاف، لابن الأنباري ١/٢١.
(٤) الأشباه والنظائر ١/٤٢٠ ـ ٤٢٢.
(٥) الأشباه والنظائر ١/٤٢٥.

أنفسَهما قد ذهبا إلى إعرابها، وأوردا أدلَّةً دالَّةً على ذلك توافقُ الأُصولَ العامة التي وضعوها للتقعيدِ.

٣ ـ أَنَّ القولَ بثنائيتها، يَلْزَمُ منه أن حركةَ إعرابِها ظاهرةٌ في حالَي الإفراد والإضافة، في حين أَنَّ القولَ بثلاثيَّتِهَا، يَلْزَمُ منه أَنَّ الحركةَ مقدَّرةٌ في حالِ الإفراد، ومن الأُصول المعتبرة أنَّ الإعرابَ الظاهرَ أقوى من الإعراب المقدَّرِ[١].

٤ ـ أَنَّ ما أخذَهُ ابنُ مالكٍ على الخليلِ وسيبويه من أنَّ معاً لو كان ثنائياً لوجبَ أن يُقالَ في حالِ وقوعه خبراً: الزيدان مَعٌ... الخ، لا يَرِدُ ـ فيما أحسب ـ على مذهبهما، لأن معاً عندهما حالٌ منصوبةٌ بالفتحةِ الظاهرة في كلِّ موضعٍ تَرِدُ فيه لأنها حينئذٍ قد خرجَتْ من الظرفيَّةِ إلى الاسميَّةِ، وصارت بمعنى «جميعاً» وقد قرَّرَ سيبويهِ ـ كما مرَّ بنا ـ أنَّ «جميعاً» لا تقع إلَّا حالاً[٢].

ويَرِدُ على هذا المرجِّح واردان:

١ ـ أَنَّ جعلَها حالاً يُضعِفُه وجودُ عدَدٍ من الشواهدِ الشعريَّةِ التي ساقَها ابنُ مالك وقعَتْ «معاً» فيها خبراً، كما يُضْعِفُه الإجماعُ على بُطلانِ حالية قائماً في نحو زيد قائماً..

٢ ـ أَنَّ الذهابَ إلى كونها خارجةً من الظرفيَّةِ إلى الإسمية، يُضعِفُه أَنَّ عدداً من النحويين قد ذهبُوا إلى بقائِهَا ظرفاً حينئذٍ.

وأحسب أَنَّ الواردَ الأولَ يُدْفَعُ بما يأتي:

١ ـ أَنَّ «معاً» في هذه الشواهد وفي نحو قولنا: الزيدان معاً، هي حال على أحد تقديرين:

أ ـ أنَّها حال من المبتدأ، إذ إنَّ سيبويهِ قد أجاز مجيء الحال منه فيكون التقديرُ، الزيدان كائنان معاً[٣]، والحال حينئذٍ من المبتدأ، وليس من الضمير المستتر في الخبر، غير أن مما يُضعِفُ هذا الوجهَ هو اللجوءُ إلى تقدير خبر، ثُمَّ إن مجيء الحال من المبتدأ قد خالفَهُ الجمهور[٤].

---

(١) النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز، تحقيق عبد الله حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ٤٧.

(٢) الكتاب ١/ ٣٧٦.

(٣) وتقدم الخبر على الحال هنا جائز بالاتفاق، انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٤) اشترط الجمهور اتحاد العامل في الحال وصاحبها، في حين أَن سيبويه لم يشترط ذلك والمسألة خلافية، وقد نصَّ الرضيُّ على أَنَّ شرط الجمهور لا دليل عليه ولا ضرورة ألجأتهم=

ب ـ أنَّها حالٌ من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وهذا التقدير أرجَحُ من سابقه، إذ لا خلافَ حوله، غير أَنَّ مما يُضعِفُه أيضاً هو تقدير الخبر والتقديران يشتركان في كون الخبرِ محذوفاً، والحَذْفُ كما هو معلومٌ لا بُد له من دليلٍ يدلُّ عليه، فهل ثَمَّةَ سبيلٌ يجعلُنا في منأىً عما يَرِدُ على هذين التقديرين، كأن نقول: إنَّ الخبرَ قد حُذِفَ هنا لدلالة المصاحَبةِ، أو المعيَّةِ أو الحال عليه، يبدو أن رأي الخليلِ وسيبويهِ هو كذلك، للأسباب الآتية:

١ ـ أَنَّه قد عُهِدَ حَذْفُ الخبرِ وجوباً لدلالة المصاحَبةِ عليه، وذلك بعد واو المصاحبة كقولنا: كلُّ رجلٍ وضيعتُه، وقد علَّل النحاة ذلك؛ لِمَا في الواو من معنى المعيَّةِ والمصاحَبةِ، قال ابن يعيش: (وأمَّا قولُهم كلُّ رجلٍ وضيعتُه فالمراد كلُّ رجل وضيعته مقرونان إلا أنك حذفت الخبر واكتفيت بالمعطوف لأن معنى الواو هنا كمعنى «مع» فقولك: كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته، وهذا كلامٌ مكتفٍ)[1]، وأضاف ما يؤكِّدُ أَنَّ الواوَ لمَّا كانت للمعيَّةِ، فقد ساغَ حَذْفُ هذا الخبر بقوله: (ولو قلتَ زيدٌ وعمرو خارجان، لم يَجُزْ حذفُ الخبرِ؛ لأنه ليس في اللفظ ما يدلُّ عليه، وليس كذلك كلُّ رجلٍ وضيعتُه، لأنَّ معناه «مع» ضيعته ومع تدلُّ على المقارنة)[2].

وقد ذهبَ الكوفيون والأخفشُ إلى أبعد من ذلك استئناساً بمعنى المعية، فقرَّروا أَنَّ نحوَ: كلُّ رجلٍ وضيعته، مستغنٍ عن تقديرِ خبرٍ، لأنَّ معناه «مع» ضيعتِه، فكما أنك لو جئتَ بمع موضعَ الواو لم تَحْتَجْ إلى مزيدٍ عليها وعلى ما يليها في حصولِ الفائدة، كذلك لا تحتاجُ إليه مع الواو ومصحوبِهَا[3] ومع أنَّ هذا قد رُدَّ بأَنَّ كون الواو بمعنى «مع» لا يستلزمُ كونَها بمنزلتها، لأنَّ مع ظرف، يصلحُ للإخبار به بخلاف الواو[4]، فإنَّ هذا الرَّدَّ لا يُفسِدُ استئناسنا بهذا الرَّأي،

= إليه، انظر لذلك الكتاب ٢/ ١١٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٧، والمغني لابن هشام ٨٦٥، وحاشية الصبان ٢/ ١٨١، وحاشية الخضري ٢/ ٢١٧ ـ ٢١٨.

(١) شرح المفصل ١/ ٩٨، وانظر تسهيل الفوائد ٤٥، المساعد ١ ـ ٢١٠، وأَوضح المسالك ١/ ٢٢٤.

(٢) شرح المفصل ١/ ٩٨.

(٣) شرح الأَشموني ١/ ٢١٧.

(٤) حاشية الصبان ١/ ٢١٧، وحاشية الخضري ١/ ١٠٧.

لأنه رَدٌّ يتوجَّهُ إلى الأمثلةِ التي تكونُ الواو فيها بمعنى «مع»، في حين أننا في نحو: الزيدان معاً، نستخدم اللفظةَ الموضوعةَ أصلاً للمصاحبة.

ولعلَّ مما يقوّي اتجاهنا أيضاً، أنَّ النحاة قد أجازوا ذِكْرَ الخَبرِ وحذفه مع قيام الدليلِ عليه ـ حين لا تكونُ هذه الواو نصَّاً في المعية، بل حين تكونُ إرادةُ المتكلم فقط، هي الدَّالَّةُ على المصاحبة، قال الخضريُّ مشيراً إلى ذلك: (فلو قلتَ زيد وعمرو، وأردْتَ مقترنان، جازَ حَذْفُه، لأنَّ الاقتصارَ على المتعاطفين يفيدُ معنى المصاحَبةِ، وجازَ ذكرُه لأنَّ الواوَ ليست نصَّاً فيه)[1]، فإذا كان حَذْفُ الخبرِ واجباً مع الواو التي هي متضمِّنةٌ لمعنى المصاحبَةِ وجائزاً إذا أرادها المتكلِّمُ، فالذي نحسبه، أنَّ حَذْفَ الخبرِ في نحو: الزيدان معاً من باب أوْلَى، لأنَّ ذِكْرَ «معاً» يغني عنه، والمعنى إذا فُهِمَ فقد يُسْتغنَى عن اللفظ وهو مراد، قال ابن يعيش وهو يتحدَّثُ عن جوازِ حذف المبتدأ أو الخبر ما نصُّه: (قد تُوجَدُ قرينةٌ لفظيَّةٌ أو حاليَّةٌ، تغني عن النطقِ بأحدهِمَا فيُحذَفُ لدلالتِهَا عليه، لأنَّ الألفاظ إنما جيءَ بها للدَّلالةِ على المعنى فإذا فُهِمَ المعنى بدون اللفظِ، جاز أن لا تأتيَ به ويكون مراداً حكماً لا تقديراً)[2].

٢ ـ أنَّه قد عُهِدَ أيضاً أَنَّ الحالَ يَسُدُّ مَسَدَّ الخبرِ المحذوفِ وجوباً حينئذٍ كما في نحو: ضربي زيداً قائماً، وأكثرُ شُربي السَّويقَ ملتوتاً، وأخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً، وضابط ذلك كما قال ابن هشام: (أن يكونَ المبتدأ مصدَراً عاملاً في اسمٍ مفسِّرٍ لضميرِ ذي حالٍ، لا يصحُّ كونُها خبراً عن المبتدأ المذكورِ)[3].

وقد كَثُرَتْ أقوالُ النحاةِ في هذه المسألةِ، وتشعَّبَتْ حولَها الآراء، حتى قال عنها السيوطيُّ: (وهذه المسألة طويلة الذيولِ، كثيرةُ الخلاف، وقد أفردتها قديماً بتأليفٍ مستقل)[4] ثمَّ سَردَ آراءهم المتعدِّدة، وما يَرِدُ على كلِّ رأي منتهياً إلى ما عليه الجمهورُ وهو ما ذكرناه[5]، ولعل خير من بسط رأيَ الجمهورِ فيها

---

(١) حاشية الخضري ١/ ١٠٧.
(٢) شرح المفصل ١/ ٩٤.
(٣) انظر أوضح المسالك ١/ ٢٢٦، وهمع الهوامع ١/ ١٠٥.
(٤) همع الهوامع ١/ ١٠٥.
(٥) لم نتبع هذه الآراء ومناقشتها، لأنَّ ما يهمنا هو أَنَّ الخبرَ قد حُذِفَ وجوباً لسدِّ الحال مَسَدَّه، ونحن نسوق ما يؤنسنا في هذه المسألة فقط.

ووضَّحه، هو ابنُ يعيش بعد أن قرَّرَ أَنَّ هذه المسألةَ فيها أدنى إشكال يحتاجُ إلى كشفٍ، فقال في: ضربيَ زيداً قائماً، ما نصُّه: (وذلك أنَّ المعنى ضربتُ زيداً قائماً، أو أضربُ زيداً قائماً، فالكلامُ تامٌ باعتبار المعنى إلَّا أنه لا بُدَّ من النظر في اللفظ وإصلاحه، لكونِ المبتدأ فيه بلا خَبَرٍ وذلك أنَّ قولَك: ضربي، مبتدأٌ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعلِ، وزيداً مفعولٌ به وقائماً، حال، وقد سدَّ مَسَدَّ خبرِ المبتدأ[1]. ثم بيَّنَ أنَّ التقديرَ هو ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان أو إذْ كان قائماً، وجعلَ عِلَّة ذلك في ثلاثةِ أسبابٍ:

١ ـ أَنَّ «قائماً» لا يصحُّ أن يكونَ خبراً فيرتفعُ، لأن الخبرَ إذا كان مفرداً يكون هو الأول، والمصدَرُ الذي هو الضربُ ليس القائمَ.

٢ ـ أن «قائماً» لا يصحُّ أن يكونَ حالاً من زيدٍ هذا، لأنه لو كان حالاً منه، لكان العامل فيه المصدَر، الذي هو ضربي، لأنَّ العاملَ في الحال هو العاملُ في ذي الحال..

٣ ـ أنَّ المصدر لو كان عاملاً في «قائماً» لكان «قائماً» من صلته، وإذا كان من صلته، لم يصحَّ أن يَسُدَّ مسدَّ الخبرِ، لأنَّ السَّادَّ مَسَدَّ الخبرِ يكونُ حكمُه حكمَ الخبرِ، فكما أَنَّ الخبرَ كان جزءاً غير الأول، فكذلك ما سدَّ مسدَّه، ينبغي أن يكونَ غيرَ الأوَّلِ[2].

ولأجلِ هذه المحظورات وجبَ أن يكون التقديرُ على نحو ما ذكرناه، لأنه لا يَرِدُ عليه شيءٌ منها، فالخَبَرُ هو متعلَّقُ الظرفِ، وقد حُذِفَ للعلمِ به، ولسدِّ الحال مسدَّه، والعاملُ في الحال هو كان التامَّةُ ـ هنا ـ وصاحبُ الحال هو الضميرُ العائدُ إلى زيد، والحالُ في ذلك ليست صلةَ المصدر[3]. فإذا سحبنا ما ذُكِرَ في هذه المسألةِ، على نحو: الزيدان معاً، للحظنا أَنَّ ثمَّةَ مشابهةً[4] بين

---

(١) شرح المفصل ١/ ٩٦.

(٢) شرح المفصل ١/ ٩٦ بتصرف.

(٣) شرح المفصل ١/ ٩٦، بتصرف، وانظر شرح الأَشموني ١/ ٢١٨، وهمع الهوامع ١/ ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٤) لا شك أَنَّ هناك فوارقَ متعددةً بين التركيبين من أَهمها؛ أَنه يجوزُ أَن نجعل معاً ظرفاً متعلَّقاً بالخبر المحذوف، على مَذْهَبِ من ذَهَبَ إِلى بقائهَا ظرفاً، غير أَننا هنا نستأنسُ لمَذْهَبِ الخليل وسيبويه، لأَنَّ مذهبَهمَا أَرجَحُ من مَذْهَبِ القائلينَ بظرفيتها كما سنرى بعد.

التركيبَيْنِ، قد تؤنسُ بجوازِ حَذْفِ الخبر لدلالة «معاً» عليه، هذه المشابهةُ تتمثَّلُ في ثلاثة أُمورٍ:

١ ـ أَنَّ السببَ الذي دفعَهم إلى تقدير ما قدَّروه لنحو: ضربي زيداً قائماً، يشبِهُ الذي يدفعنا إلى تقدير الخبر لنحو: الزيدان معاً، إذ كلُّ تركيبٍ منهما، فيه مبتدأ بحاجةٍ إلى خبر.

٢ ـ أَنَّ «معاً» لا يصحُّ أن تكون خبراً، لأنَّ العربَ لم تنطقْها إلَّا منصوبةً، ولم يَرِدْ عنهم أَنَّهم قالوا: الزيدان مَعٌ، كما أَنَّ «قائماً» لا يصحُّ أن يكونَ خبراً عن المصدر، إذ لم يَرِدْ عنهم أنهم قالوا: ضربي قائمٌ.

٣ ـ أَنَّ «قائماً» لا يصحُّ أن يكونَ حالاً من المبتدأ عند الجمهور، كما أنَّ «معاً» لا يصحُّ أن تكونَ حالاً من المبتدأ عند الجمهور.

فإذا أضفنا إلى هذه المشابهةِ، السببَ الثالث الذي دعاهم إلى تقدير الخبر وهو أَنَّ «قائماً» لو كان معمولاً للمصدر لكانَ من صلته.. الخ، أقول إذا أضفنا إلى ذلك أنَّ هذا السببَ لا يَرِدُ إلينا ألبتةَ، لأنه لا مصدَر في نحو مَسْأَلتِنَا، لخَلصْنَا من ذلك كلِّه، إلى أَنَّ هذه المسألةَ، برمَّتِهَا تُعَدُّ مؤنساً آخر، يُضَافُ إلى المؤنسِ الأول، ممَّا يدفعُنا إلى القول: إنه لا يُستبعَدُ أن يكونَ في ذهنِ الخليل وسيبويهِ، ذلك كله، مما دفعَهُمَا إلى جَعْلِ «معاً» حالاً دائماً، والخبرُ محذوفٌ لدلالةِ المصاحَبةِ عليه، أو لسدِّ الحال مسدّه، وبَدَهيٌّ أن حَذْفَه في مثلِ هذا الموضعِ جائزٌ لا واجبٌ، بدليل جوازِ ذكرِهِ فيما لو قلنا: الزيدان في الدار معاً. ويتحَّصلُ من ذلك كلِّه، أنَّ الشواهدَ الشعريَّةَ التي أوردَها ابنُ مالك وأبو حيان على أن «معاً» فيها، هي خبرٌ عن المبتدأ قبلَها، قد أمكنَ تخريجُها على أنها حال[1]، والخبرُ محذوفٌ لدلالة المصاحبة عليه، أو لسدِّ الحال مسدّه.. والدليلُ إذا تطرَّق إليه الاحتمالُ بطلَ به الاستدلال[2].

أمَّا المُضعِّفُ الثاني لجعلها حالاً، فيتمثَّلُ في انعقادِ الإجماعِ على بطلانِ حالية «قائماً» في نحو: زيدٌ قائماً، ويمكن الإجابةُ عنه بما يأتي:

١ ـ أَنَّ الإجماعَ مُنعَقِدٌ على بطلانِ ذلك، لعدم وجودِ دليلٍ يدلُّ على الخبر

---

(١) إمَّا من الضمير في الخبر المحذوف، أَو من المبتدأ على مذهب سيبويه المجيز لذلك.
(٢) الإنصاف، لابن الأنباري ٢/ ٧٢٩.

المحذوفِ المشتملِ على ضميرِ صاحبِ الحال، في حين أنَّ الخبرَ المحذوفَ في نحو: الزيدان معاً مشتملٌ على ضميرِ صاحب الحال، وقد حُذِفَ هذا الخبرُ لدلالةِ المعيَّة أو لسَدِّ الحال مسده على نحو ما فصلنا.

٢ ـ أنَّ نحو: زيدٌ قائماً، وحكمك مسمَّطاً، وخرجتُ فإذا زيدٌ جالساً[١] وكلُّ ما يَرِدُ من سماع يصحُّ فيه[٢] أن يكونَ المنصوبُ خبراً عن المبتدأ، يختلفُ عن نحو: الزيدانَ معاً، لأنه لم يُسمَعْ عن العرب الزيدان مَعٌ.

٣ ـ أَنَّ هذا الأمثلةَ السماعيَّةَ تتفقُ مع رأي الجمهور المانع من مجيء الحالِ من المبتدأ في حين أنَّ ما ذهبَ إليه الخليلُ وسيبويهِ مرتكِزٌ أساساً على أنَّ الخبرَ محذوفٌ أو أنَّ الحالَ يجيء من المبتدأ عند سيبويهِ.

لذلك كلِّه، أحَسَبُ أن الجهةَ منفكَّةٌ بين «زيدٌ قائماً» ونحوه، والزيدان معاً، أي أنَّ هذا الإجماعَ لا يَرِدُ على ما نحن بصدده، ولنفترض أنَّ ما أوردناه لا يقومُ حُجَّةً أو لا يُضْعِفُ هذا الواردَ، فالذي يقوّي ما نزعُمه أنه إذا كان النحاةُ قد استطاعوا أن يوجِّهوا هذه الأمثلة توجيهاً يتفق وأُصولَ الصنعةِ، وذلك حين ذكروا أن «قائماً ومسمطاً»، حالان من الضمير المستتر في الخبرِ المقدَّرِ، وأنَّ «جالساً» حالٌ أيضاً من ضميرِ الفعل المقدر «ثبت»[٣] فالذي نحسبه أنَّ الخَطْبَ في توجيهِ نحو «الزيدان معاً» ألزَمُ وأسهلُ، ووجه الإلزام فيه: أنه لم يُسْمَعْ عن العرب «الزيدان مَعٌ»، في حين أَنَّ نحو «زيدٌ قائمٌ» ونحوه قد سُمِعَ بل إنَّ القاعدةَ المطردةَ فيها هو زيدٌ قائمٌ بالرفع، وأمَّا كونُه أسهلَ؛ فلأنَّ المصاحبةَ دالَّةٌ على الخبر المحذوفِ، في حين أنَّ الخبرَ المقدَّرَ في نحو «زيدٌ قائماً» لا دليلَ يدلُّ عليه كما ذكرنا.

فإذا ارتضَى النحاةُ توجيهَ هذه الأمثلةِ مع شذوذِهَا... فلِمَ لا نرتضي توجيهَ نحو «الزيدان معاً» مع أنه يسايرُ الأُصول العامَّةَ؟؟ ومؤدّى ذلك كلِّه أَنَّ الإجماعَ الذي ذكره ابنُ مالك، وأبو حيان على بطلان «زيد قائماً» لا يَرِدُ إلى نحو «الزيدان معاً» الأمرُ الذي يفيدُ أَنَّ ذهابَ الخليلِ وسيبويهِ إلى أنَّها ثنائيَّةٌ حالَ

---

(١) انظر شرح الأُشموني ١/ ٢٢٠، وإِذا في المثال الثالث للمفاجأة، لأنها لو كانت ظرفاً لكانت هي الخبر، ولا إشكال حينئذٍ، حاشية الصبان، ١/ ٢٢٠.

(٢) قلنا «يصح» لأَن هذه الأَمثلةَ لو جاءت مرفوعة لجرت على القاعدة المتلئبة.

(٣) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ١/ ٢٢٠.

إفرادها وإضافتها، وأنَّها حالٌ في كل موضع تَرِدُ فيه، له من الأصول المعتبرة ما يجعله راجحاً إن لم تنهض به رأياً سديداً.

أمَّا الواردُ الثاني الذي يَرِدُ على مَذْهَبِ الخليل وسيبويهِ في ذهابِهِمَا إلى حاليَّةِ «معاً» دائماً، فهو ناتجٌ عمَّا ذكرَهُ الخليلُ نفسُه من أنَّها بمعنى «جميعاً» أي أنَّها قَدْ خَرَجَتْ من الظرفيَّةِ إلى الإسميَّةِ، فيَرِدُ عليه حينئذٍ قولُ مَنْ قالَ: إنَّها ظرفٌ في حالَي الإفراد والإضافة أي أنَّه يمكنُ أنْ يُقَالَ: إنَّها متعلِّقةٌ بخبرٍ محذوفٍ، ولا شكَّ أنَّ ذلك يدلُّ على إضعافٍ لرأي الخليل، فهل هي حقاً قد خرجَتْ من الظرفيَّةِ إلى الإسميَّةِ؟ قبل الإجابةِ عن هذا السؤالِ، لعلَّ من المُستحسَنِ ـ أوَّلاً أن نؤرِّخَ لرأي القائلينَ بظرفيَّتِهَا لنرى من خلال هذا الرَّصْدِ، كيف اتسعت هذه الفكرةُ وتنامَتْ حتى وصلَتْ إلى أبي حيان مستخدِماً إيَّاها في الردِّ على ابنِ مالكٍ حين أيَّد رأي القائلينَ بثلاثيَّتِهَا بما يتضمَّنُ الردَّ أيضاً على الخليلِ وسيبويهِ الذاهبَيْنِ إلى حاليتها دائماً..

فقد ذكرَ ابنُ الشجريِّ ما نصه: (وعند بعضِ النحويينَ أن «معاً» في قولك: جاءا معاً ينتصبُ على الظرفِ كانتصابهِ في قولك: مَعَهم، وإنما فُكَّتْ إضافته، وبَقِيَتْ عِلَّةُ نَصْبِه على ما كانت عليه)[1].

ويبدو أنَّ هذا رأي للبصريين فقد ذكرَ ابنُ يعيش وهو بصدد حديثه عن الظروف الملازمة للإضافة كالجهات الستِّ وتلقاء وتجاه وحذاء.. أنَّها إذا (أُفرِدَتْ وقيل: قام زيدٌ خَلْفَاً، وذهب عمرو قُدَّاماً، فهو عند البصريين نُصِبَ على الظرفِ كما يكون مضافاً نحو: قام قُدَّامَكَ، وذهبَ خَلْفَكَ، إلَّا أنه مُبْهَمٌ منكورٌ، كأنَّك قُلتَ خَلْفَ غيرِه، ومنعَ الكوفيونَ من ذلك، وقالوا: لا تكون ظروفاً، إلَّا مضافةً، وإذا أُفرِدَتْ صارت أسماءً، وكانت في تقدير الحال كأنَّه قال: قام متأخراً)[2] وأضاف قائلاً: (وفائدة الخلافِ تَظْهَرُ في الخبرِ، فعند البصريين تقول: زيدٌ خلفاً فيكون خبراً، كما يكون مضافاً والكوفيون يرفعون ويقولون: زيدٌ قائمٌ)[3].

---

(١) الأَمالي ١/٢٤٦.

(٢) شرح المفصل ٢/١٢٧ بتصرف.

(٣) شرح المفصل ٢/١٢٧ بتصرف، ثمة أَوجُه مشابهة جعلتنا نسحب ما قيل عن أسماء الجهات وما حُمِلَ عليها، على مَعَ ومعاً، تتمثلُ هذه المشابهةُ فيما يأتي:
١ ـ أَنَّ جميعَ هذه الظروفِ، هي في الأصلِ ظروف أَمكنةٍ. =

.....

= ٢ ـ أَنَّها جميعاً تلزَمُ الإِضافة إِلى ما بعدَها، قال الخضري ٢/ ٧ مصنِّفاً الأسماء بالنسبة للإِضافة وعَدَمِهَا إِنَّ منها «ما تجبُ إِضافتُه للمفردِ مطلقاً، إِمَّا لفظاً، أو نيةً وهو غير، ومع الجهات ونحوها ككل إِذا لم يقع توكيداً، ولا نعتاً».

٣ ـ أَنَّها جميعاً قد تُقطَعُ عن الإِضافةِ لفظاً ومعنًى، فتخرجُ بذلك عن الأَصل المقرَّرِ لها وهو لزومُ الإِضافةِ، قال اللَّقانيُّ ـ معلِّقاً على قولِ ابن هشام، والأَزهريِّ إِنَّ قَبْلُ وبعدُ نكرتان حين يقطعانِ عن الإِضافة لفظاً ومعنًى ما نصهُ: «قد يُعارَض ذلك بجعلِهِمَا مِمَّا لَزِمَ الإِضافةَ» وأَجابَ الشيخُ ياسين «بأَنَّ ذلك الجَعْلَ باعتبارِ أَكثرِ الأَحوالِ أَو باعتبارِ الأَصلِ في وضعهما، وقرَّر أَنَّ تنكيرهما خلاف الأَصلِ» حاشية ياسين ٢/ ٥٠.

٤ ـ أَنَّ تنوينَ هذه الأسماءِ حالَ قطعِهَا عن الإِضافة لفظاً ومعنًى، أَي حال إِفرادها هو تنوينُ تمكين بوجه عام ـ أَمَّا «معاً»، فلا خلافَ في ذلك ـ كما ذكرنا، وبيَّنا من قَبْل ـ وأَمَّا أَسماءُ الجهات، فالمشهورُ أَنَّ تنوينها تنوينُ تمكينٍ كسائرِ الأَسماءِ النكراتِ وقيل: تنوينُ عوضٍ، انظر شرحَ التصريح ٢/ ٥٠، وأَمَّا كلٌّ وبعضٌ فتنوينهما للعوض، وهما عند الجمهور معرفتان بنيَّةِ الإِضافة، وذهب الفارسيُّ إِلى أنهما نكرتان والمتَّجِهُ هو رأي الجمهور. شرح التصريح ٢/ ٣٥، وبذلك يخرجانِ من جملة الأَسماءِ التي ذكرها الخضريُّ تلك التي أَردنا تنظير «معاً» بها...

أَمَّا خروجُ هذه الظروف من الظرفيَّةِ إِلى الاسميَّةِ، فالمستفادُ من قولِ الخليلِ وسيبويهِ أَنها تخرج حالَ قطعِهَا عن الإِضافةِ لفظاً ومعنًى قال سيبويه: «وسألتُه عن قوله: من دونٍ ومن فوقٍ ومن تحتٍ ومن قبلٍ ومن بعدٍ...؟ فقال: أَجرَوا هذا مُجرى الأسماءِ المتمكنةِ لأَنَّها تُضافُ وتُستعملُ غيرَ ظرفٍ، وقال أَيضاً... «وكذلك من أمام ومن قُدَّام وزعمَ الخليلُ أَنَّهن نكرات» ثم جعل النصب كالجرِّ فقال: وتقولُ في النصبِ عَلى حَدِّ قَولك: من دونٍ ومن أمام، جلستُ أَماماً وخلفاً، الكتاب ٣/ ٢٨٩ ـ ٢٩١، فقوله: «وتُستعمَلُ غيرَ ظرفٍ» يفيد أَنها لماَّ كانت تُستعمَلُ اسماً ليس فيه معنى الظرفية نونوها، وكونها نكرات «مبنيٌّ على أَنَّ المعنى تغيَّر كما قال اللقَّاني واستندَ في ذلك إِلى قول الرضي ما نصه: «قال بعضهُم إِنَّما أُعرِبَتْ لعدمِ تضمُّنِ معنى الإِضافة فمعنى كنت قبلاً أي قديماً، وابدأ به أَوَّلاً، أي مُتقدِّماً، ومعنى من قبلٍ ومن بعدٍ أي متقدِّماً ومتأخراً لأَنَّ من زائدة»، وشرحَ الشيخُ ياسين ذلك قائلاً: «يعني أَنَّ القائلَ بالتنكير لعَدمِ تضمُّنِ معنى الإِضافة يرى أنهما غيرُ واقَعَيْنِ على الزمانِ بل معناهما اسمٌ مشتقٌّ نكرة واقعٌ على ذاتٍ أو معنًى غير زمانٍ، منصوبٌ على الحال أَو غيرها، والذي يراه هو ـ أَي الرضي ـ أَنَّ سَبب إِعرابهما وجودُ التنوين عوضاً ـ خلاف قول المصنف، ولكن يرجعُ التنوين لاقتضائه؛ أَنه تنوينُ التمكين، انظر شرح الكافية للرضيِّ ٢/ ١٠١ ـ ١٠٢، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٢/ ٥٠ ـ ٥١.

ونصَّ الدماميني أيضاً على هذا الخروج ـ فيما نقله الشيخ ياسين في حاشيته على مجيب الندا ١/ ٥١ على أَنَّ معنى كنت قبلاً، كنت متقدِّماً، ومعنى فما شربوا بعداً... (البيت)ما شربوا متأَخراً، ولا يُنَوى تقدُّمٌ ولا تأَخُّرٌ على شيءٍ معين، وإِنَّما المرادُ في هذه الحالةِ مطلقُ التقدُّمِ والتأَخرِ من حيث هو، وأَمَّا في حالِ الإِضافة فالنيَّةُ بهما التقدُّمُ والتأَخرُ على شيء بعينه.

وعرض الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي ٣/ ١٤٤ لهذه المسألةِ فقرَّرَ أَنَّ بعض المحققين=

ويتضحُ من هذا النصِّ ما يأتي:

١ ـ أنَّ رأيَ الخليل وسيبويه في خروج معاً من الظرفيةِ إلى الإسمية يُعَدُّ نواةً لرأي الكوفيين، لأنَّ رأيهم قائمٌ على أنَّ هذه الظروفَ قد خرجَتْ من الظرفية إلى الإسمية.

٢ ـ أنَّ الكوفيينَ يخالفون الخليلَ وسيبويهِ في الذهاب إلى ثنائيَّتِهَا، لأنَّها لو كانت كذلك لوجب أن يقال الزيدان مَعٌ، كما يقال: زيد خَلفٌ، ولعلَّهم كانوا يذهبون إلى ثلاثيَّتها حسبَ مذهبِ يونس والأخفشِ وبذلك يستقيمُ لهم القول.

وقد حاول السيرافيُّ ـ فيما يبدو ـ التوفيقَ بين رأي الخليلِ وسيبويه من جهة والبصريين من جهةٍ ثانية حين أجازَ الوجهين، الحالية والظرفية قال: (ونُصِبَ معاً على الحال في قولك: ذهبا معاً، كأنك قلتَ: ذهبا مجتمعَيْنِ، ويجوزُ أن يكونَ على الظرف كأنَّه قال: ذهبا في وقتِ اجتماعِهِمَا)[1].

ومع أن السيرافيَّ قد قصرَ تمثيلَه على الجملة الفعليَّةِ ولم يتحدث عن الإسمية في نحو: الزيدان معاً، التي هي موضعُ الإشكال، فالذي نحسبه أنَّه يجيزُ فيها الوجهين ولو كان مخالفاً لذلك لَمَا تردَّدَ في النصِّ على ذلك، ولعلَّ ما يؤيدُ ذلك أنَّ الرضيَّ قد تبعَ السيرافيَّ ـ فيما يبدو مع بعد العهد بينهما ـ وذلك حين أجازَ الوجهين أيضاً ومثَّل لِمَا فيه موضعُ الإشكال وهو كونُ معاً خبراً، قال: (فيُنصَبُ منوَّناً على الظرفية نحو جئنا معاً، أي في زمانٍ، وكنا معاً، أي في مكان، وقيل انتصابُه على الحاليةِ أي مجتعينَ[2] غير أنَّ الرضيَّ لم يبينْ لنا خبر «كان» إذا كانت معاً حالاً، فهل هو محذوفٌ دلَّت عليه الحالُ، أم أن «كان» في مثاله تامة؟

= وأَولهم الخليل كما رأَينا ـ يرى أَنَّها خرجَتْ من الظرفية إِلى الاسمية، ووصف هذا الرأيَ بأَنَّه أَدَقُّ وأَحكَمُ، والاقتصارُ عليه أَفضلُ، لأَنه يسايرُ القواعدَ العامَّةَ في تنوين هذه الظروف أي تنكيرها، ولا تتجهُ إِليه الاعتراضات التي تتجه للثاني.
ومرامنا من ذلك كله هو أَنَّ أَسماء الجهات وما حُمِلَ عليها، تُشابهُ في بعض وجوهِهَا معاً، فالكل يُفْرَدُ ويُنَوَّنُ، وقد تخرُج من الظرفيةِ إِلى الاسمية عند كثير من النحاة... وهو ما سنتحدث عنه مُفصَّلاً عند ذكرنا لمعاً.

(١) الكتاب ٢/ ٤٥ بولاق «الهامش».

(٢) شرح الكافية ٢/ ١٢٧.

أمَّا أبو حيان فقد تبنَّى القولَ بظرفيَّتها مطلقاً، لأنه نصَّ حين رَدَّ على ابنِ مالك على أنَّ «مع» ظرفٌ لا يتصرَّفُ، فلا تُستعمَلُ مبتدأ ولا فاعلاً ولا مفعولاً.. وأنَّ قولَهم الزيدان معاً هو منصوبٌ على الظرفِ الواقع خبراً كما تقول: الزيدان عندك وإذا كان ظرفاً لا يتصرَّفُ فلا يُرْفَعُ، ألا تَرَى أنَّه حالةَ الإضافة أيضاً لا يُرفَعُ إذا قلت زيدٌ معَ بكرٍ[1].

وتقريرُنا أنَّ أبا حيان قد ذهبَ إلى ظرفيَّتهَا مطلقاً، قد يشكلُه ما يأتي:

١ ـ أنَّ أبا حيان حين علَّق على كلام ابنِ مالك في التسهيل «وغيرُ حاليتها حينئذٍ قليل» قال ما نصه: (يعني أنَّ الأكثرَ فيها أنْ تكونَ منصوبةً على الحال نحو: جاء زيد وبكر معاً، وجاء الزيدون معاً، وأمَّا استعمالُها في موضعِ رفع خبراً فقليل، ومن ذلك قولُ الشاعر:

أفيقوا بني حَرْبٍ وأهواؤنا معاً (البيت)[2]

وهذا يعني أنَّ تجويزَه للحاليَّة فيها ـ مع قلَّته ـ يُوهمُ أنه يجيزُ خروجَها من الظرفيةِ إلى الإسميَّةِ، خاصة أنَّه لم يصرِّحْ تصريحاً واضحاً بأنها متعلِّقَةٌ حينئذٍ بحالٍ محذوف على نحو ما صرَّحَ به قَبْلُ، حين قرَّرَ أنَّها منصوبةٌ على الظرفِ الواقعِ خبراً.

٢ ـ أنَّ الشيخ ياسين ـ وهو بصدد تعليقه على الأزهريِّ ـ قد استعملَ كلمةَ «لعلَّ» حين عرضَ رأي أبي حيان في ذلك، ولم يستعمل كلمةً تفيدُ التقريرَ في ذلك، قال الأزهري بعد أنْ أوردَ رأيَ ابنِ مالك: (واعتُرِض بأنَّ معاً ظرفٌ في موضعِ الخبر فلا يلزمُ ما قاله)[3]، وعلَّق الشيخُ ياسين على ذلك قائلاً: (المعترضَ أبو حيان، وعبارة بعضهم وردَّه أبو حيان بأنَّ شأنَ الظرفِ غير المتصرف إذا أخبِر به أن يَبْقَى على نَصْبِه، ولا يُرفَعُ، تقول: الزيدان عندكَ. وقد يُجابُ ـ كما قال الشيخ ياسين ـ بأنَّها قد تخرجُ من الظرفيَّةِ إذا أُفرِدَت كما في كلام المصنِّفِ ـ أي ابن هشام ـ أنَّها حينئذٍ تُنْصَبُ على الحالِ لكن ادَّعى بعضُهم أنها ملازمةٌ للظرفيَّةِ، وجَرَى عليه اللَّقانيُّ، «فلعلَّ» كلام أبي حيان مُبنيٌّ على ذلك[4].

---

(١) التذييل ٣/ ٤٢٧.
(٢) التذييل ٣/ ٤٢٧.
(٣) شرح التصريح ٢/ ٤٩.
(٤) حاشية الشيخ ياسين ٢/ ٤٩.

٣ ـ أَنَّ المتأخرين من النحاة كابنِ عقيلٍ[١]، والأزهريِّ[٢]، والسيوطيِّ[٣]، والصبانِ[٤]، والخضريِّ[٥]، قد نقلُوا رَدَّ أبي حيان على ابنِ مالك مُقَيَّداً في حالِ وقوعها خبراً، كما ذكرَ هو نفسُه، ولم يُصَرِّحوا أَنَّ أبا حيان قد ذهبَ إلى ظرفيَّتِهَا مطلقاً، قال السيوطي ـ مثلاً ـ (وذهبَ يونسُ والأخفشُ وصحَّحه ابنُ مالِكٍ إلى أنَّ فتحتَها كفتحةِ تاءِ فتَى، وأنَّها حين أُفرِدَتْ رُدَّ إليها المحذوفُ: وهو لامُ الكلمةِ، فصارَ مقصوراً، وأيَّده ابنُ مالكٍ بوقوعهِ كذلك حالةَ الرَّفع كالمقصور، وردَّه أبو حيان بأنَّ شأنَ الظرفِ غيرِ المتصرِّفِ إذا أُخبرَ به أن يَبْقَى على نصبه ولا يُرفَعُ تقول: الزيدان عندك)[٦]، ومن قبلُ نصَّ أيضاً على أنَّ «مع» قد تُفْرَدُ عن الإضافة فتكون في الأكثرِ منصوبةً على الحال نحو: جاء زيد وبكر معاً، وقلَّ وقوعُها في موضع رفع خبرا[٧]، ولم يذكر السيوطيُّ أو غيرُه ممن نَقَلَ رَدَّ أبي حيان، بأنَّها عندهَ متعلقةٌ حينئذٍ بحالٍ محذوف، واجتماعُ هذه الأمورِ قد يُوهمُ أنَّ أبا حيان من القائلينَ بظرفيَّتِهَا مطلقاً، إذ يَرِدُ على ما افترضناه ما يأتي:

١ ـ أنَّنا لو لم نعتقدْ أنَّ أبا حيان من القائلين بظرفيتها مطلقاً، لوجب أن نحكمَ عليه بالتناقض، إذ كيف يجعلُها ظرفاً لا يتصرَّفُ، ثم يقرِّرُ أنها قد تُنْصَبُ على الحال، نحسب أنَّ أبا حيان ليس ممَّن يغفل عن ذلك، فيقع في مثلِ هذا التناقض ولعلَّ عدمَ تصريحهِ بأنَّها متعلقةٌ بحال محذوف في نحو قولنا: جاء زيد وبكر معاً إنما هو تسامحٌ في العبارة منه، سوَّغَهُ أنَّه قد قرَّرَ من قبلُ عدَم تصرُّفِهَا..

٢ ـ أَنَّ استعمالَ الشيخ ياسين لكلمة «لعلَّ» في نصه السالف يدلُّ على أنَّ الشيخَ قد استنتجَ ذلك استنتاجاً لأنَّه قد تنبَّهَ إلى تناقض مذهبِ أبي حيان لو قَصَرَ ظرفيَّتَها على حالِ وقوعها خبراً ولا شك أنَّ الشيخَ ياسين لو اطَّلعَ على قولِ

---

(١) المساعد ١/ ٥٣٦.
(٢) شرح التصريح ١/ ٤٩.
(٣) همع الهوامع ١/ ٢١٨.
(٤) حاشية الصبان ٢/ ٢٦٥.
(٥) حاشية الخضري ٢/ ١٤.
(٦) همع الهوامع ١/ ٢١٧ ـ ٢١٨.
(٧) المرجع السابق ١/ ٢١٧ ـ ٢١٨.

أبي حيان في التذييل شارحاً قولَ ابن مالك، وغيرُ حاليتها حينئذٍ قليل ـ لما استعمل كلمة «لعلَّ» وقد ألمحَ الشيخُ ياسين نفسُه إلى أنه غيرُ مطلعٍ على نصِّ أبي حيان في مظانه حين قال: (وعبارة بعضهم) من غير تعيين، ولعلَّ السيوطيَّ «من بعضهم» لأنَّ ثمة تشابهاً بين ما ذكره السيوطيُّ في همعهِ[1]، وما ذكره الشيخ ياسين في حاشيته[2].

٣ ـ أَنَّ نَقْلَ المتأخرين المفيدَ أَنَّ أبا حيان قد ذهبَ إلى ظرفيتها حالَ وقوعها خبراً، لا يعني أنَّ مُرادَهم هو أنَّ مذهبَه مقصورٌ على هذه الحالةِ فقط، لأنَّهم نقلُوا ما احتاجوا إليه حَسْبَ ما يتطلبه مقامُ حديثهم وهو الرَّدُّ على ابن مالك ولعلَّهم تركُوا التصريحَ والتوضيحَ، لأنَّ جوابَ أبي حيان على دليلِ ابن مالك متضمِّنٌ النصَّ على أنَّها ظرفٌ لا يتصرَّفُ.

ومن إيرادنا لِمَا يُوهِمُ، ودفعِنَا إياه بما ذكرناه، نخلُصُ إلى أنَّ القولَ بظرفيَّتها قديمٌ، فقد تبنَّاه البصريون إذا سحبنا مذهَبهم في أسماء الجهات وما حُمِلَ عليها على «مع» نظراً لأوجهِ المشابَهةِ القائمةِ بينهما، وقد تبعَهُم أبو حيان في ذلك مُستخدِماً هذا المذهبَ في الردِّ على ابنِ مالك من جهةٍ[3]، والردِّ على الخليلِ وسيبويهِ من جهةٍ ثانية[4]، والذي نحسبه بعد ذلك كله، أنَّ مذهبَ الخليلِ وسيبويهِ القائلَيْنِ بخروجِهَا من الظرفيَّةِ إلى الإسميَّةِ أرْجَحُ للسببَيْنِ الآتيَيْنِ:

١ ـ السبب الأول:

أننا قد رأينا من قبل أنَّ ظرفيَّةَ «مع» متحقِّقةٌ لكونها دالَّةً على الصحبةِ ومدلولُ الصُّحبةِ يتضمَّنُ ضمَّ شيئَيْنِ إلى بعضهما ممَّا يؤدي إلى اجتماعِهِمَا وتَصَاحُبِهِمَا في حكم ما، وهذا يعني أنَّ مِنْ مُستلزَماتِ القولِ بظرفيَّةِ «مع» هو وجودُ المصاحَب ـ أي المضاف إليه ـ إذ بدونِه لا تتحقَّقُ هذه الظرفيَّةُ فإذا ما نظرنا في التركيبَيْنِ الواردَيْنِ عن العربِ «لمع» وهما التركيبُ الإضافيُّ، والتركيبُ الإفراديُّ، فإننا نلحَظُ أَنَّ وجودَ المصاحَب ـ المضاف إليه ـ المقتضي

---

(١) الهمع ١/٢١٨.
(٢) حاشية ياسين ٢/ ٤٩.
(٣) وذلك حين زعم أَنَّها ظرفٌ متعلِّقٌ بالخبرِ.
(٤) وذلك حين زعم أَنَّها ظرف متعلِّقٌ بحال، أَي أَنها لم تخرج من الظرفية إِلى الاسميَّةِ.

ظرفية «مع» يتحقَّقُ في التراكيب الإضافية فقط فقولنا مثلاً: جاء زيدٌ مَع عمرٍ، أو: زيدٌ معَ عمرٍ، أو: جاء زيدٌ وعمرو معه، أو: معه عمرو، وهي الأساليب المتضمِّنةُ «لمع» في حال الإضافة، نلحَظُ منها أنَّ المصاحَب مذكورٌ في كلِّ جملة، بل لا بُدَّ منه، إذا ما أُريدَ التنصيصُ على المصاحَبةِ الدَّالَّةِ على الظرفية.

أمَّا التراكيبُ الإفرادية في نحو قولنا: جاء زيد وعمرو معاً، أو: الزيدان معاً أو: جاؤوا معاً، وهي الأساليب المتضمِّنة «لمعاً» حالَ إفرادها، فالمُلاحَظُ منها أنَّ المتصاحَبيْنِ قد ذُكِرَا قَبْلَها، وهذا يعني سقوطَ مُستلزَم من مُستلزَمَات ظرفيَّة «مع» وهو ذِكْرُ المُصاحبِ ـ أي المضاف إليه ـ بَعْدَها، يُضافُ إلى ذلك أنَّ التثنيةَ والواو الدالة على الجماعة، وواو العطف في الأمثلة السالفة قد قامت بوظيفةِ الضَّمِّ والجمعِ بدلاً من «مع» التي قامت بهذه الوظيفةِ في التراكيب الإضافية.

ويَظْهَرُ الفَرْقُ بين الأُسلوبَيْنِ، أنَّ التركيب الإضافيَّ يُحَدِّدُ لنا على وجهِ الدِّقَّةِ مَنِ المصاحِبُ والمُصَاحَبُ، في حين أنَّ التركيب الإفراديَّ لا نعلَمُ منه مَنِ المصاحِب والمصاحَب.

ومُؤدَّى ذلك أنَّ الخليلَ حين قرَّرَ خروجَ «مع» من الظرفيَّةِ إلى الإسميَّةِ كان مُدرِكاً أنَّ من مُستلزَماتِ ظرفيَّةِ «مع» هو أن يُذْكَر المصاحَبُ بَعْدَها، أي المضاف إليه، لأنَّ إفادتها للمصاحبةِ القاضيةِ بالظرفيَّةِ تُوجِبُ ذلك، فإذا لم يُذكرِ المضافُ إليه بعدها، فمعنى ذلك أنَّ دِعامةً من دعائم ظرفيَّتِهَا قد انهدمَ، وهي حينئذٍ اسمٌ بمعنى جميع.

ولعلَّ مما يؤيِّدُ أن فكرة ظرفية «مع» في ذهنِ الخليلِ وسيبويهِ كانت مرتبطةً بذكرِ المضاف إليه، الأمورَ الآتية:

١ ـ أَنَّ الخليلَ حين أجابَ سيبويه عن علَّةِ إعرابها، نصَّ على أنَّها تُستعمَلُ غيرَ مضافةٍ اسماً كجميع، ووقعت نكرة[1]، فقوله: غيرَ مضافةٍ اسماً.. الخ يفيدُ بأنها حينئذٍ غيرُ ظرفٍ في ذهنهِ، في حين أَنَّنا نلحَظُ أنَّه حين ذكرَ استعمالَها ظرفاً أشارَ صراحةً إلى ظرفيَّتِهَا حينئذٍ، فقد قرَّر ـ بعد أن أوردَ أمثلةَ الإضافة وقد ذهب معه ـ أَنَّها صارتْ ظرفاً فجعلُوها بمنزلةِ أمامٍ وقُدَّامٍ[2].

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

٢ ـ أَنَّ الخليلَ حين سألَهُ سيبويهِ عن قولِهم من دونٍ ومن فوقٍ ـ أجابه بقوله أجرَوا هذه مُجرَى الأسماءِ المتمكِّنةِ، لأنها تُضافُ وتُستعمَلُ غيرَ ظرفٍ[١]، وهذا يفيدُ أنَّ الأسماءَ المتمكنةَ غير الظروفِ ـ تُضافُ فلا تُنوَّنُ، وقد تُقْطَعُ عن الإضافةِ فتنوَّنُ وإلى ذلك أشار الأُشمونيُّ بقوله: إنَّ الأصل والغالبَ في الأسماءِ أنْ تكونَ صالحةً للإضافةِ والإفرادِ، وأَنَّ الأصلَ في كلِّ ملازم للإضافةِ أَنْ لا ينقطعَ منها في اللفظ[٢]، وقد أجرَوا ظروف الأمكنةِ التي ذكرهاَ سيبويهِ مُجرَى هذه الأسماءِ، لأنَّ هذه الظروفَ تُضَافُ وتُقْطَعُ كما أَنَّ الأسماءَ المتمكنةَ كذلك، ولا شك أنَّ قولَ الخليل: لأنَّها تُضَافُ وتُستعمَلُ غيرَ ظرفٍ يدلُّ على مدى التلازم القائم بين ظرفيَّتِهَا وإضافتِهَا ثم ذكرَ سيبويهِ بعد ذلك: من أمامٍ ومن قُدَّام، مَقرراً أَنَّ الخليلَ قد زعمَ أنَّها نكراتٌ، وقرَّرَ أخيراً أنَّك تقولُ فيَ النصبِ عَلى حَدِّ قولِك من دونٍ ومن أمامٍ جلست أماماً وخَلْفاً[٣].

وفي كلِّ هذا ما يفيدُ أنَّ علاقةَ ظروفِ الأمكنةِ بالإضافة، هي فكرةٌ قد استَحْوَذَتْ على ذهنِ الخليلِ وسيبويهِ، وهي فكرةٌ طبيعيَّةٌ منطقيَّةٌ؛ لأنَّ الإبهامَ المُلْتَزِمَ بها لا يزيلُه إلَّا الإضافة وإلى ذلك أشار النحاة بَعْدُ، فربطَ الزمخشريُّ بين الإضافة وهذه الظروف بقوله: (والأسماءُ المُضَافَةُ إضافةً معنويَّةً، على ضربَيْنِ، لازمةٌ وغير لازمة فاللازمةُ على ضربَيْنِ، ظروفٌ، وغيرُ ظروف، فالظروفُ فوق وتحت وأمام.. ومع دون)[٤]، ووضَّحَ ابنُ يعيش علَّةَ هذا اللزوم بقوله: (وإنَّما لَزِمَت الإضافةُ هذه الأشياءَ لأنَّها أُمورٌ نسبيةٌ، فإنَّ فوقاً يكونَ بالنسبةِ إلى شيءٍ فوقاً، وتحتاً بالنسبة إلى شيءٍ آخرَ، وكذلك أمام وسائرها، فلزمَتْها الإضافةُ للتعريفِ، وتحقيقِ الجهة)[٥]. ثم نقلَ عن المبرد قوله: (وإنَّما لَزِمَتْ هذه الظروفَ الإضافةُ لعدَمِ إفادتها مفردةً ألا ترى أَنَّك إذا قُلْتَ: جلست خلفاً، فالمخاطَبُ يعلَمُ أَنَّ كلَّ مكانٍ لا بدَّ أن يكونَ خلفاً لشيءٍ فإذا أضفته عُرِفَ وحَصَلَ منه فائدة)[٦]، وقوله: (لعدم إفادتها مفردةً) يفيدُ أنَّ ظرفيَّتَها لا

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٩.
(٢) شرح الأشموني ٢/ ٢٥٠.
(٣) الكتاب ٣/ ٢٩٠ ـ ٢٩١.
(٤) المفصل ٨٦ ـ ٨٧.
(٥) شرح المفصل ٢/ ١٢٧.
(٦) شرح المفصل ٢/ ١٢٧.

تكتملُ إلَّا في حالِ إضافتها، أمَّا في حال إفرادها فإنَّها تفيدُ ما لا تفيدُه حالَ كونِها مضافةً، إذْ لكلِّ حالةٍ معنًى تختلفُ عن الأُخرى، قال الرضيُّ: (قال بعضُهم إنَّما أُعربَتْ لعدَمِ تضمُّن معنى الإضافةِ، فمعنى كنت قبلاً أي قديماً وابدأ به أوَّلاً متقدِّماً، ومعنى من قبلِ ومن بعدِ أي متقدِّماً ومتأخِّراً؛ لأن مِنْ زائدة)[1]، ونقلَ اللِّقانيُّ ـ فيما حكاه الشيخُ ياسين ـ نصَّ الرضيِّ مقرراً أَنَّ معناهما حالَ تنكيرِهما، أي حال إفرادهما ـ قد تغيَّرَ، ثم بيَّن الشيخُ ياسين وجهَ هذا التغيُّرِ بكونهما قد خرجا حينئذٍ من الظرفية إلى الإسمية، فقال ما نصه ـ بعد أن نقلَ نصَّ الرضيِّ السالف ـ يعني أنَّ القائلَ بالتنكير لعدَم تضمُّنِ الإضافةِ يرى أنهما غيرُ واقعين على الزمانِ بل معناهما اسمٌ مشتقٌّ نكرةٌ واقعٌ على ذاتٍ أو معنًى غير زمان، منصوب على الحال أو غيرها[2]، ونصَّ الدماميني أيضاً على هذا الخروج، إذ نقلَ عنه الشيخُ ياسين قوله: (إنَّ معنى كنت قبلاً كنت قبلاً متقدماً، ومعنى فما شربوا بعداً (البيت) ما شربوا متأخِّراً، ولا يُنْوَى تقدُّمٌ ولا تأخُّرٌ على شيءٍ معيَّنٍ، وإنما المرادُ في هذه الحالةِ مطلقُ التقدُّمِ والتأخرِ من حيث هو، وأما في حالِ الإضافةِ فالنيَّةُ بهما التقدُّمُ والتأخُّرُ على شيءٍ بعينه)[3].

وعرضَ الأستاذ عباس حسن لهذه المسألةِ فقرَّر أَنَّ بعضَ المحققين يرى أنها خرجَتْ من الظرفيَّةِ إلى الإسميَّةِ، ووصف هذا الرَّأيَ بأنه (أدقُّ وأحكَمُ والاقتصارُ عليه أفضلُ لأنه يسايرُ القواعَد العامَّةَ في تنوينِ هذه الظروف أي تنكيرِها، ولا تتَّجهُ إليه الاعتراضاتُ التي تتَّجهُ للثاني)[4].

---

(١) شرح الكافية ٢/ ١٠١ ـ ١٠٢، وانظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ٥٠ ـ ٥١.
(٢) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ٥١.
(٣) حاشية الشيخ ياسين على مجيب الندا ١/ ٥١.
(٤) النحو الوافي ٣/ ١٤٤، وقد نقل ابنُ مالك عن بعضِ العلماءِ أَنَّ التنوينَ اللاحق لقبل في قول الشاعر:

فساغَ لي الشرابُ وكنت قبلاً

هو تنوينُ عوضٍ، و«قبلاً» معرفةٌ بنيَّةِ الإضافة، وفُعِلَ بها كما فُعِلَ بكلٍّ حين قُطِعَ عن الإضافة وأَنهى ذلك بقوله «وهذا عندي قول حسن» وتبعه في ذلك الرضيُّ قال: «هو الحقُّ» لأَن القولَ بذلك يفيدُ أَنْ «لا فرقَ في المعنى بين ما أُعربَ من هذه الظروفِ المقطوعةِ وما بنىَ منها»، ونقل الشيخ ياسين رأي الرضيِّ قائلاً: «والذي يراه هو أَي الرضيِّ أَنَّ سببَ إعرابها وجودُ التنوين عوضاً، ولكن يرجعُ التنوين لاقتضائه أَنه تنوينُ تمكين فتأَمَّله». =

فإذا سحبنا ما قيلَ في ظروفِ الغاياتِ وما حُمِلَ عليها، على «مع» نظراً للمشابهَةِ العامَّةِ القائِمَةِ بينهما على نحوٍ ما ذكرناه، نَلْحَظُ أَنَّ من مُستلزَمَات ظرفيَّةِ «مع» هو ذِكْرُ المضافِ إليه فإذا أُفرِدَتْ فهي حينئذٍ اسمٌ نكرةٌ بمنزلةِ جميعٍ، أي خارجةٌ من الظرفيَّةِ إلى الإسميَّةِ، وهذا ما استقرَّ في ذهنِ الخليلِ وسيبويه وارتضاهُ أكثَرُ النحاةِ على ما فصَّلناه وبيَّناه، قال ابنُ الشجري مؤكِّداً هذا المذهبَ بَعْدَ أَنْ أوردَ رأْيَ القائلينَ بظرفيَّتِهَا حالَ إفرادها ما نصه: (والصحيحُ ما ذكرتُه أَوَّلاً ـ أي أَنَّها منصوبةٌ على الحال ـ لأنه قد نُقِلَ من ذلك المَوْضعِ، وصارَ معناه جميعاً)[1].

السبب الثاني:

٢ ـ أَمَّا السَّبَبُ الثاني المرجِّحُ لمذهبِ الخليلِ وسيبويهِ في خروجِها من الظرفيَّة

= ويرد على هذا الرأي ما يأتي:
١ ـ أَن ابنَ مالك قد قرَّرَ قبلَ إيراده لهذا الرأي أنَّ هذه الأَسماءَ نكراتٌ قال: «وإنما أُعربَتْ هذه الأسماءُ في تنكيرِها، لأنها في تنكيرِهَا لم تخالِف النظائرَ، وهي في تعريفِهَا مقطوعةٌ عن الإضافة مُخالِفَةٌ للنظائر.
٢ ـ أَنَّ أَبا علي الفارسي قد ذهبَ إلى أَنَّ «كلّا وبعضاً» ـ حالَ قطعهِمَا عن الإضافة وتنوينِهِمَا ـ نكرتان، وممَّا رُدَّ عليه ـ كما ذكر الأزهريُّ ـ أَنَّ العربَ تحذفُ المضافَ إليه وتريدُه، وقد لا تريده، ودلَّ مجيءُ الحال ـ وهو ما استندَ إليه الجمهورُ على أَنَّ كُلاً وبعضاً حينئذٍ معارف ـ بعد كلٍّ وبعضٍ على إرادته» فقوله «قد تريده وقد لا تريده» يدلُّ على أنها في هذه الصورة لا تريده ثم هل يعقل أن يعدد المتكلم العربي وهو صاحبُ الحس المُرْهَفِ والذوقِ السليم، صورَ هذه الظروفِ ويريدُ بها معنًى واحداً؟؟
٣ ـ أَنَّ القول: إِنَّ هذا التنوينَ ـ بناءً على هذا الرَّأي ـ هو الآن تنوينُ تمكين، وهو خلفٌ عن تنوينِ العِوَضِ، هو تكلُّفٌ لا داعِي له، خاصةً أَنَّ لدينا ما يغني عن ذلك.
٤ ـ أَنَّ هذا الرَّأي قد يستقيمُ مع ظروفِ الغاياتِ وما حُمِلَ عليها، غيرَ أَنَّه لا يستقيمُ فيما أَحسب مع «معاً» لأَننا قد ذكرنا من قبلُ أَنَّ المصطحبَيْنِ قد ذُكِرَا قبلَها، أَي لم يَعُدْ ثمَّة موضعٌ للمضاف إِليه أَلبتةَ فقولُنا: الزيدان معاً، لا يحتملُ تقديرَ مضاف إِليه بعد «معاً» محذوفاً، في حين أَنَّ: وكنت قبلاً ـ و ـ فما شربوا بعداً في البيتين قد يتحملان المضاف إِليه بأن يكون التقدير وكنت قبل ذلك، وفما شربوا بعد ذلك... لذلك كله أحسب أن هذا الرأي لا يَرِدُ على «معاً» أَلبتةَ، فهي نكرةٌ، كسائر الأَسماءِ النكرات، وتنوينُها للتمكين على نحو ما ذكرنا...
انظر لذلك كله، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٩٦٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٠٢ وشرح التصريح ٢/ ٣٥، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ٥١.

(١) الأَمالي ١/ ٢٤٦.

إلى الإسميَّةِ فيتمَثَّلُ في أَنَّ مَنْعَ البصريينَ، ومعهم أبو حيان، خروجَ «مع» مِنَ الظرفيَّةِ إلى الإسميَّةِ، يَعْتَمِدُ على أصلٍ ومُسَوِّغٍ.

أَمَّا الأصلُ فيتمثَّلَ في أَنَّ بقاءَها ظرفاً فيه طَرْدُ الباب على وتيرةٍ واحدةٍ، وهو من الأُصول المُعتَمَدةِ عندهم[1]، وأَمَّا المُسَوِّغُ، فيتمثَّلُ في أَنَّ الشَّبَهَ القائمَ بين الظرفِ والحالِ قد يغني عن القولِ بحاليتها، فقد بَيَّنَ ابنُ يعيش وَجْهَ الشَّبَهِ بينهما بقوله: إنَّها: (تُقَدَّرُ ـ أي الحال بفي، كما يُقَدَّرُ الظرفُ بفي، وأَنَّها متنقِّلَةٌ كما أَنَّ ظرفَ الزمان مُنْقَضٍ لا يَبْقَى)[2].

والذي نحسبه أنَّ ذاك الأصلَ، وهذا المُسَوِّغُ، لا يؤدِّيانِ إلى القولِ بوجوبِ بقائها ظرفاً حالَ إفرادِهَا، وذلك لِمَا يأتي:

١ ـ أَنَّ طَرْدَ البابِ على وتيرةٍ واحدةٍ هو أصلٌ يُعْتَمَدُ عليه حين نفتقِرُ إلى تفسيرٍ لحكم ما، أي حين تعوزُنا الحججُ والأدلَّةُ، أما حينَ يوجَدُ التفسيرُ وتُبيَّنُ العِلَّةُ فالأوْلَى حينئذٍ الأخذُ بالحكم المُعَلَّلِ، فقد عرَّف أبو البقاء هذا الأصلَ ـ فيما ذكره السيوطي ـ بقوله: (إذا ثَبَتَ الحكمُ لعلَّةٍ، اطَّرَدَ حكمُها في الموضعِ الذي امتنعَ فيه وجودُ العِلَّة)[3].

ومؤدَّى ذلك، أن يُحْمَلَ ما لم يَطَّرِد لِفَقْدِ العِلَّةِ منه ـ على ما يَطَّرِدُ لثبوتِ العِلَّةِ فيه، فمِنْ ذلك أَنَّهم قد قرَّروا أَنَّ المضمراتِ قد بُنِيَتْ جميعها لشبهِهَا الحَرْفَ وضعاً في كثيرٍ منها، ثم حُمِلَ ما ليس كذلك طَرْداً للبابِ على سننٍ واحدٍ[4] غيرَ أَنَّ هذا الأصلَ مع اطِّراده، لا يطَّرد في «مع» و«معاً» لأنَّ الخليلَ حين قرَّرَ خروجَ «مع» من الظرفيَّةِ إلى الإسميَّةِ حال إفرادها قد أوضحَ عِلَّة هذا الخروج بكونِ ظرفيَّةِ «مع» لم تتحققْ حالَ إفرادها لأن مُستلزَماً من مُستلزَماتِ ظرفيَّتِهَا لم يتحقَّقْ أي أَنَّ ثبوتَ الحُكْم بظرفيَّة «مع» في حالِ الإضافة قد قام لعلَّةٍ تتمثَّلُ في ذكر المصاحَب ـ المضاف إليه ـ، كما أَنَّ ثبوتَ الحكم باسميَّتِهَا وعدم ظرفيَّتِهَا في حال إفرادها قد قام لعلَّةٍ تتمثَّلُ في عدَمِ ذكره، لأنه قد ذُكِرَ أَوَّلاً،

---

(١) الأَشباه والنظائر، للسيوطي ١/ ٤٩٧.

(٢) شرح المفصل ٢/ ٥٥، بتصرف، وانظر الأَشباه والنظائر ٢/ ٤٤٢.

(٣) الأَشباه والنظائر ١/ ٤٩٧.

(٤) المرجع السابق ١/ ٤٩٨، بتصرف، وانظر فيه عدداً من الأَحكامِ النحوية والصرفية التي قامت بناءً على هذا الأَصل وهي بمجملها تدلّ على ما ذكرنا من تفسير.

ولم يَعْدُ في التركيبِ موضعٌ لذكرهِ أو تقديرهِ، وبإيراد علَّةٍ للحالتَيْنِ، يَضْعُفُ الأخذُ بمبدأ طَرْدِ البابِ على وتيرةٍ واحدةٍ، إن كانَ البصريُّون وأبو حيان قد اعتمدوه حين قالُوا ببقائِهَا ظرفاً.

٢ ـ أَنَّ التشابُهَ القائمَ بين الظرفِ والحالِ، وإنْ كانَ مسوِّغاً ومُقوِّياً لمذهبِ القائِلينَ بظرفيتها، فإن هناك فرقاً معنوياً بينهما يعَد مقوياً لمذهب القائلين بخروجِهَا من الظرفيَّةَ إلى الإسميَّةِ حالَ إفرادِهَا، يتمثَّلُ هذا الفرقُ في أَنَّ الحالَ هو عينُ صاحبهِ، والظَّرْفُ ليس كذلك[1].

ثم لا يخفى بعد ذلك أَنَّ جَعْلَ «معاً» حالاً في كلِّ موضعٍ تَرِدُ فيه يفيدُ أَنَّ المتكلِّمَ قد وجَّهَ عنايَتهُ إلى بيانِ هيئةِ الذَّاتِ حين وقوعِ الحَدَثِ، أكثَرَ من اهتمامِه بالحَدَثِ نفسهِ على حين أَنَّ جَعْلَ «معاً» ظرفاً يدلُّ على أَنَّ المتكلِّم قد وجَّهَ اهتمامَهُ إلى خِدْمَةِ الحَدَثِ؛ لأنَّ الظَّرفَ وعاءٌ للحَدَثِ، قال ابن يعيش: (اعلم أَنَّ الظرفَ ما كانَ وعاءَ لشيءٍ، وتسمَّى الأواني ظروفاً، لأنَّها أوعيةٌ لما يُجْعَلُ فيها، وقيل للأزمنةِ والأمكنَةِ ظروفٌ؛ لأنَّ الأفعالَ تُوجَدُ فيها فصارت كالأوعيَّةِ لها)[2].

يضاف إلى ذلك أَنَّ قولَنا: الزيدان معاً، ليس بمنزلة قولنا: زيدٌ خَلْفَاً، ولا بمنزلةِ قولنا: زيد عندك، كما قال أبو حيان، لأنَّ خبرَ الزيدان عند الخليلِ وسيبويهِ محذوفٌ، دلَّت عليه المصاحَبَةُ، في حين أَنَّ جَعْلَ خلفاً وعندكَ خبراً عن «زيدٌ» أَمرٌ لا بُدَّ منه، لئلا يَبْقَى المبتدأ بلا خَبَرٍ، ولا يُتَصوَّرُ هنا حَذْفُ هذا الخبرِ ثمَّ القول: إنَّ خلفاً وعندك، متعلِّقانِ بحالٍ، وذلك لعَدَمِ وجودِ قرينةٍ تدلُّ على ذاك الخبرِ؛ ومؤدَّى ذلك أَنَّ القول إنَّ خلفاً وعندكَ متعلِّقَان بخبرٍ محذوفٍ هو قولٌ فرضَتْهُ طبيعةُ التركيبِ، كي يتمَّ الكلامُ في حين أَنَّ طبيعةَ تركيبِ «الزيدان معاً» لا توجبُ ذلك لما ذكرناه.

ومما سبقَ كلِّه نتبيَّنُ أَنَّ مَذْهَب القَائِلِيْنَ بثنائيَّتِهَا، وكونِهَا حالاً دائماً حال إفرادها، هو مَذْهَبٌ مُتَجِهٌ؛ لأنَّه يُسايرُ الأُصولَ العامَّةَ المُعتبرَةَ التي تَقِفُ قويَّةً أمامَ مَنْ ذَهَبَ إلى ظرفيَّتِهَا دائماً ـ إنْ لم نَقُلْ: إنها راجحَةٌ عليهِ، ولعل أبا حيان قد شَعَرَ بما في رأيهِ ـ الذي عشنا معه هذه المدة بحثاً ومناقشةً ـ من ضعفٍ، لذا

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤٣ بتصرف.
(٢) شرح المفصل ٢/ ٤١.

تراجعَ عنه، وتبنَّى في بحره رَأْيَ الخليلِ وسيبويه، فنصَّ على أنَّ «معاً» بمنزلة «جميع»، ثم لا يَخْفَى بعد ذلك مَدَى تحامُلهِ على ابنِ مالك ونزوعهِ إلى خلافهِ، الأمرُ الذي يُعَدُّ سبباً آخر لتعدُّدِ رأيهِ في هذه المسألةِ، غير أنَّ هذا التعدُّدَ يدلُّ على مدى تمكُّنهِ من هذه الصنعة، واستلاكه لأزمَّةِ أُصولِهَا، فقد أقامَ رَأْيَهُ ـ سواءً أكان موافقاً أم مُخالِفاً ـ على أُصولٍ مُعتبرَةٍ عندهم على نحو ما ذكرنا ولكنَّ هذا التعدُّدَ بجملتهِ يؤدِّي إلى القولِ إنَّ أبا حيان قد أوردَ على نفسه ما كانَ قد أوردَهُ على ابنِ مالك من قبلُ.

ومهما يكن من أمرٍ، فقد ارتَضى النُّحاةُ المتأخرون ـ عموماً ـ القولَ بجوازِ الوَجْهَينِ، فقد جَعَلَها ابنُ هشام في أوضحهِ «حالاً» بمعنى «جميعاً»[1] في حين أجاز في المغني الوجهين، إذ ذكرَ أنها تكون حالاً، وقد جاءت ظرفاً مُخْبَراً به في نحو قوله:

أفيقُوا بني حَرْبٍ وأهواؤُنا معاً (البيت)[2]

ولا شك أنَّ تجويزَهُ ظرفيَّتَها في قولِ الشاعر يدلُّ على أنه قد وافَق البصريينَ وأبا حيان في ذلك، غير أنه قد حاولَ فيما يبدو أن يُخالِفَهم، وذلك حين نَقَل عن بعضهم جوازَ أن تكونَ حالاً، قال: (وقيل هي حالٌ والخبرُ محذوف)[3]، ولعلَّ إيرادَه لهذا الرأي ـ مع تصديره بما هو دالٌّ على تضعيفهِ، إذ صدَّره بقيل ـ وعدمَ تعليقه عليه، كما هو شأنه، يفيد أنه راضٍ عنه، وأشار ابنُ عقيلٍ في المساعد إلى خِلَافهم حول «معاً» فقال معلِّقاً على قولِ ابنِ مالكٍ في التسهيلِ «وتُفْرَدُ فتساوي جميعاً معنًى، وفتًى لفظاً، لا يداً، وفاقاً ليونس والأخفشَ وغيرُ حاليِّتها حينئذٍ قليلٌ[4] ما نصُّه: (فإذا قُلْتَ: جاء الزيدان معاً، ففتحة العين عندهما ليست للإعرابِ، بل هي كفتحةِ تاءِ فتًى ونحوه، مما وقعَ قبل ألِف المقصور، والألفُ على هذا لامُ الكلمةِ، وذهبَ الخليلُ وسيبويهِ إلى أنَّ الفتحةَ للإعراب كهي في يدٍ حالةَ النَّصبِ، والكلمةُ ثنائيَّةٌ كما هي مع الإضافَةِ)[5]. ثم بيَّن ردَّ ابنِ مالك على

---

(١) أوضح المسالك ٣/ ١٥١.
(٢) المغني ٤٣٩.
(٣) المغني ٤٣٩.
(٤) تسهيل الفوائد ٩٨.
(٥) المساعد ١/ ٥٣٦ ـ ٥٣٧.

مَذْهَبِ الخليلِ فقال: (وردَّه المصنِّفُ بقولهم: الزيدانِ والزيدونَ معاً، فيُوقعونَ «معاً» في موضعِ رفعٍ، كما يُرْفَعُ المقصورُ نحو هو فتًى، قال ـ أي ابنُ مالك ـ ولو كانَ باقياً على النَّقْصِ لقيل: الزيدان أو الزيدون مَعٌ كما يُقَالُ: هم يدٌ)[1]، ثم عرضَ ردَّ أبي حيان من غير نَصٍّ على اسمه فقال: (ورُدَّ ما قالَه المصنِّفُ بأنَّ «مع» باق «حينئذٍ» على ما استقرَّ له من الظرفيَّةِ وعَدَمِ التَّصرُّفِ فهو منصوبٌ في موضعِ الخبرِ نحو: الزيدان عندك، وليس هو نفسَ الخبرِ فيكون مرفوعاً كما زعم)[2]. ثم أنهى ذلك بجوازِ الوجهَيْنِ مع قلَّةِ وقوعِهَا خبراً قال: (فالأكثر كونُها حالاً، نحو جاء الزيدانِ أو الزيدون معاً، ويَقِلُّ كونُها خبراً كقولِ حاتمِ الطائيِّ:

أكفُّ يدي عن أَنْ ينالَ التماسَها أكفُّ صِحَابي حين حاجاتُنا معاً)[3]

ونقل السيوطيُّ في هَمْعِهِ، والأزهريُّ في شَرْحِه، والخضريُّ في حاشيتِهِ، هذا الخلافَ على نحو ما رأيناهُ عند ابنِ عقيلٍ في مساعدِهِ مع اختلافٍ يسيرٍ بينَ نُصوصِهم[4] في حين انفرَدَ الأُشمونيُّ بذكرِهِ لمذهَبِ الخليلِ من غيرِ أَنْ يتعرَّضَ لرأي القائِلَيْنَ بظرفيَّتِها، الأمرُ الذي يدلُّ ـ فيما يبدو ـ على أَنَّه ممَّن يَرى حاليَّتَها مُطلقاً، قال: (تُفْرَدُ «مع» مردودةَ اللام فتخرجُ عن الظرفيَّةِ، وتُنْصَبُ على الحالِ بمعنى جميعاً، نحو: جاء الزيدان معاً)[5]، ووضَّحَ الصبانُ المذهبَيْنِ أيضاً حين علَّق على قولِ الأُشموني: تُفْرَدُ «مع» مردودةَ اللام فقال: (تُفْرَدُ ـ أي مع عن الإضافةِ في حالةِ كونِهَا مردودةَ اللَّام، لتتقوَّى باللَّام حال قطعِهَا عن الإضافة جبراً لِمَا فاتَها من الإضافةِ، فأصلُ «معاً» من قولك: جاء الزيدان معاً، «مَعَيٌ» ففُعِلَ به ما فُعِلَ بفتًى، ففتحةُ العينِ على هذا فتحةُ بُنْيَةٍ، والإعرابُ مقدَّرٌ على الألفِ المحذوفةِ، لالتقاءِ الساكنَيْن هذا ما اختارَهُ ابنُ مالكٍ، وذهَبَ الخليلُ إلى أنَّ الفتحةَ فتحةُ إعرابٍ، وليس من بابِ المقصورِ، واختَارَهُ أبو حيان[6] ثم بيَّنَ ثمرةَ هذا الخلافِ بقوله: (فعلَى الأولِ تكونُ ناقصةً في الإضافةِ تامَّةً في الإفرادِ،

---

(١) المساعد ١/ ٥٣٦ ـ ٥٣٧.
(٢) (٣) المساعد ١/ ٥٣٧.
(٤) انظر الهمع ١/ ٢١٧ ـ ٢١٨، وشرح التصريح ٢/ ٤٨ ـ ٤٩، وحاشية الخضري ٢/ ١٤.
(٥) شرح الأشموني ٢/ ٢٦٥.
(٦) حاشية الصبان ٢/ ٢٦٥.

عكسُ أبٍ وأخٍ)[1]، وأضاف مقسِّماً الأسماءَ حينئذٍ إلى أقسام أربعةٍ فقال: (وأما «يدٌ» فناقصةٌ فيهما، غالب الأسماءِ تامَّةٌ، فالأقسام أربعة)[2]، ثمَّ عرضَ دليلَ ابنِ مالك بأنَّها لو كانت باقيةً على النقص لقيل: الزيدان مَعٌ، كما يقال: هم يدٌ واحدة على من سواهم، وعقَّبَه بردِّ أبي حيان مُظْهراً أَنَّ الدماميني قد استظهرَ هذا الرَّأيَ وأنهى ذلك مجوزاً الوجهين فيها أيضاً، فقال معلِّقاً على قولِ الأُشموني «وتُنْصَبُ على الحال» ما نصه: (أنَّها تُنْصَبُ على الحالِ دائماً، وقيل كثيراً، وقد تكون ظرفاً مخبراً به)[3]، وأحسب أَنَّ قولَه «دائماً» يعني به مَذْهَبَ الخليلِ وسيبويهِ، وأن قوله «كثيراً» يعني به مذْهَب ابنِ مالك، أمَّا قولُه: وقد تكون... الخ فهو إشارةٌ إلى رأي البصريينَ ومعهم أبو حيان.

ومُوجَزُ القولِ بعد ذلك كلِّه أَنَّ «معاً» في نحو قولنا: جاء الزيدان معاً، هي حال عند الخليلِ وسيبويهِ وابنِ مالك، وأبي حيان، غير أنَّها عندَ الخليلِ وسيبويهِ منصوبةٌ بالفتحةِ الظاهرةِ، ومنصوبةٌ بالفتحةِ المُقدَّرةِ عند ابنِ مالك، وظرفٌ متعلِّقٌ بحالٍ محذوفٍ عند أبي حيان، وأنَّها في نحو: الزيدان معاً، هي حالٌ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ عند الخليلِ وسيبويهِ، والخبرُ محذوف لدلالة المصاحَبةِ عليه أو لسدِّ الحال مسده وهي خبرٌ مرفوعٌ بالضمةِ المقدَّرةِ عند ابنِ مالك، وهي ظرفٌ متعلِّقٌ بالخبرِ، عند أبي حيان، ووقوعها في الكلام حالاً أكثَرُ من وقوعِهَا خبراً عند ابنِ مالك وأبي حيان والمتأخرينَ على نحو ما ذكرنا.

وقد تناولَ ـ أخيراً ـ الأستاذ عبَّاس حسن ـ رحمه الله ـ خلافاتِهم حَوْلَ «معاً» فبيَّنَ:

١ ـ أَنَّه لا طائلَ فيما يدورُ بين النحاةِ من جدل حولَ الأصلِ الأولِ لكلمةِ «مع» أهي ثنائيَّةُ الأصلِ أَم ثلاثيّةُ الوضع، أم أنَّ بعضَ أنواعِهَا ثنائيٌّ وبعضُها ثلاثيٌّ.

٢ ـ أَنَّ الأخذَ بالرَّأي القائلِ: إنها ثنائيَّة الأصلِ، وأنَّها ظرفٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ إمَّا حالٍ وإمَّا خبرٍ، حسبَ السياقِ، أَوْلَى من غيرِه، لأنَّه لن يترتَّبَ على الاقتصارِ عليه وإهمالِ غيرِه، إساءةٌ تَلْحَقُ الأسلوبَ في معناه، أو في ضَبْطِ

---

(١) و (٢) و(٣) حاشية الصبان ٢/ ٢٦٥ بتصرف، وانظر حاشية الخضري أيضاً ٢/ ١٤.

كلماتِه، بَلْ يترتَّبُ عليه راحةٌ من تعليلاتٍ شاقَّةٍ مصنوعةٍ لا تقومُ على أساسٍ قويٍّ، أو دليلٍ يسايرُ العقلَ والواقعَ[1].

٣ ـ أَنَّها إنْ خرجَتْ من الظرفيَّةِ إلى الإسميَّةِ، فإنها تُعرَبُ حالاً أو خبراً على حسب مقتضى السياقِ، فالقائلونَ بثلاثيَّتِهَا، يُعربونَها حالاً منصوبةً بالفتحةِ المقدَّرةِ أو خبراً مرفوعاً بالفتحةِ الظاهرةِ، وهم حين يُعربونها خبراً يحتِّمُونَ بقاءَها ظرفيَّةً، ويعلِّقونَها بمحذوفٍ هو الخبرُ، ويَمْنَعُونَ خروجَها عن الظرفيَّةِ إلى الإسميةِ[2]، ثم اعتذرَ في الهامش عن عدمِ ذكرِهِ للآراء المتعدَّدةِ؛ لأنَّ هذه الآراءَ واضحةُ الضعفِ، ليس لها أَثَرٌ عمليٌّ؛ فذكرُها والرَّدُّ عليها يخلُقُ رأياً جديداً يزيد عددَها، ويوسِّعُ الجَدَلَ فيها، وهذا أحدُ الأسبابِ التي تثيرُ الشَّكوى ـ بحقٍّ ـ من المطولاتِ القديمةِ[3]، ثم قرر بَعْدَ ذلك: أَنَّ تعدُّدَ الآراءِ واتِّساعَ الجَدَلِ فيما يُجدي كتيسيرِ أو تحديدِ حكمٍ أو استنباطِ آخر... فمرغوبٌ فيه، بل هو هَدَفٌ أساسيٌّ من أهداف المتخصِّصِ المتجرِّدِ لمهمَّتِه، يَصِلُ منه إلى كَشْفِ غاياتٍ حميدةٍ، واستنباطِ نتائجَ نافعةٍ[4].

ومع تقديرِنَا لهذا الجهد الذي بذَله الأستاذ عباس حسن، لتوضيحِ أحوال «مع ومعاً» غير أَنَّه لا بُدَّ من بيانِ الأُمور الآتية:

١ ـ أَنَّ قولَه: لا طائلَ فيما يدور... الخ، لا يتّجِه ـ فيما أحسب ـ لأننا قد وقَفْنَا من خلال ما عرضنَاهُ على أنَّ اختلافَهم حولَ مواقِعِهَا الإعرابيَّةِ المختلِفَةِ وثيقُ الصِّلَةِ بنَظَرِهم إلى أُصولها، فالقائلونُ بثلاثيَّتِهَا قد أدركُوا أَنَّهم لو قالوا بثنائيَّتها لوجَبَ أن يقال: الزيدان مَعٌ ـ كما مَرَّ معنا ـ وهذا أمرٌ غيرُ مسموع، وللتخلُّصِ من هذا الإشكال؛ ارتأوا القولَ بثلاثيَّتِهَا على أَنَّها اسمٌ مقصورٌ تُقدَّر الحركاتُ على آخره وبذلك يكونونَ في منأىً من أي اعتراضٍ يَرِدُ عليهم، وقد ذكَر الأُستاذ نفسُه ـ مع أننا لن نوافِقَه في هذا الرَّأي كما سيجيء بَعْدُ ـ أنَّ الذين قالُوا بثنائيَّتِهَا يحتَّمون بقاءَها ظرفاً حين تَقَعُ في موضعِ الخَبَرِ، ويمنعونَ حينئذٍ خروجَها من الظرفيَّةِ إلى الإسميَّةِ ولا شكَّ أَنَّ سببَ ذلك كلِّه هو أَنَّهم لو لم يدَّعوا ظرفيَّتِهَا حينئذٍ لوردَ عليهم وجوبُ أَنْ

---

(١) و (٢) و (٣) النحو الوافي ٣/ ١٢٩ ـ ١٣٠ بتصرف.

(٤) النحو الوافي ٣/ ١٣٠ (الهامش).

يُقَالَ في حالِ الرفع: الزيدان مَعٌ..

وهذا كلُّه يفيدُ أَنَّ النحاةَ لم يختلِفُوا حولَ بنيتِهَا إلَّا خدمةً لاستعمالاتِهَا المتنوِّعةِ أو لِنَقُلْ إنَّ استعمالاتِها المتنوّعةَ قد أَدَّتْ إلى الخلافِ حَوْلَ بنيتِهَا فالعلاقةُ وثيقةٌ بين معرفةِ بِنيَتِهَا، وتحديدِ وظيفتِهَا النحويَّةِ.

٢ ـ أَنَّ تفضيلَهُ رأي من يقولُ بظرفيَّتِهَا اعتقاداً منه أَنَّ ذلك لا يؤثِّرُ من جهةِ المعنى هو تفضيلٌ لا يقومُ على ميزانٍ دقيقٍ، لأنَّ وظيفةَ الحال تَخْتَلِفُ عن وظيفةِ الظرف ـ مع وجود مشابهةٍ بينهما ـ فقد ذكرنا من قبلُ أَنَّ الحالَ هو عينُ صاحبِهِ، بخلافِ الظرفِ، وجعلُها حالاً يفيدُ أَنَّ المتكلِّمَ قد وجَّهَ عنايَتَه إلى بيانِ هيئةِ الذاتِ أكثرَ من اهتمامهِ بالحَدَثِ، في حين أَنَّ جعلَها ظرفاً يفيدُ أَنَّ المتكلِّمَ قد اهتمَّ بخدمة الحَدَثِ وكلُّ ذلك يؤدي إلى القول إن هناك فرقاً معنوياً دقيقاً بين جعلها حالاً أو جعلها ظرفاً.

أمَّا قولُ الأستاذ بأنَّ في ذلك راحةً في تعليلاتِ شاقَّةٍ مصنوعةٍ، فهذا لا يتَّجِهُ فيما أحسب، لأنَّ الخليلَ حين نصَّ على خروجِهَا من الظرفيَّةِ إلى الإسميَّةِ كان يقَعِّدُ ويُنظِّمُ من خلالِ التراكيبِ المسموعةِ بهدَفِ الوصولِ إلى فَهْمِ مرادِ المتكلِّم من استعمالهِ لكلِّ تركيبٍ، والأُصولُ النَّحويَّةُ لديه تُسَهِّلُ له الوصولَ إلى هذا الهَدَفِ ومثلُ هذا العملِ لا يُوصَفُ باتِّكالِه على تعليلاتٍ شاقَّةٍ مصنوعةٍ، لأنَّ التقعيد لأيَّةِ ظاهرةٍ هو صَنْعَةٌ قائِمَةٌ على ما تواضَعَ القَوْمُ عليه من أُصولٍ مُعتَبَرةٍ استطاعَ النحاةُ بسببِهَا أن يُقَعِّدُوا للعربيَّةِ بعمقِهَا وسَعَتِهَا، ووضْعِهَا ضِمْنَ ضوابطَ ونظمٍ، بل إنَّ المشقَّةَ في وَضْعِهَا لَتُعَدُّ مَفْخَرةً من مفاخِرِهم، إذ تُبرزُ مَدَى عبقريَّتِهِم، وعبقريَّةِ لغتهم... ولقد وقَفْنَا من خلالِ ما عرَضْنَاهُ على أَنَّهم لم يُصدِرُوا حكماً على تركيبٍ ما إلَّا مُعتَمِدينَ على أصلٍ مُعْتَبَرٍ اتَّفَقَ القومُ عليه، والهدف من وراء ذلك كله هو الوقوف على المعاني الدقيقة التي رامها المتكلم العربي من وراء اختياره لأسلوب دون آخر، فهل يجوز لنا بعد ذلك أن نحكم على صنيعِهم بأنَّه شاقٌّ مصنوعٌ، لا يقومُ على أساسٍ قويٍّ أو دليلٍ يسايرُ العقلَ والواقعَ. ما أحسب ذلك بجائزٍ أبداً؛ لأنَّ هذه الصنعةَ غايتُها حميدةٌ، وهدفُها سامٍ نبيلٌ.

٣ ـ أَنَّ قوله: «إنَّ من يعربُونَها خبراً مع ثنائيَّتِها يحتِّمونَ بقاءَها على الظرفيَّةِ... الخ»، لا يمثِّل في الحقيقةِ رأيَ من قال بثنائيَّتِها، بل يمثِّل

رأي أبي حيان فقط، لأنَّ الخليلَ وسيبويهِ قائلان بثنائيَّتِهَا، وقد أوجَبَا كما مَرَّ معنا أن تكونَ حالاً في كلِّ موضعٍ تَقَعُ فيه.

وأخيراً لعلَّ بعد ما قدَّمناه تكون «مع» قد بَدَتْ لنا واضحةً جليةً في الدرس النحوي حالَ إضافَتِهَا وإفرَادِهَا.

نتائج البحث

لعلَّ من المفيد أَخيراً أَن نسجلَ أَهَّم النتائج التي توصَّلَ إِليها البحث وهي:

١ ـ أَنَّ العربيةَ قد وضعت لفظة «مَعَ» نصَّاً على الصحبةِ أو المصاحبةِ أَو المعيَّةِ، ميلاً منها نحو الإِيجاز والاختصار.

٢ ـ أَنَّ «مع» أَصلُها «معاً» وأَنَّ التركيبَ الإِضافي أَفاد في تحديد المصاحِب والمصاحَب في حين أَنَّ التركيبَ الإِفرادي لا يفيد تلك المعرفة، لأَنَّ المتصاحبَيْنِ قد ذُكِرَا قَبْلَها...

٣ ـ أَنَّ القولَ بثنائيَّةِ «مَع» وضعاً لا استعمالاً، أرجَحُ من القول بثلاثيَّتِها...

٤ ـ أَن العلاقة جدُّ وثيقةٍ بين بِنْيةِ «مَعَ» واستعمالاتِها اللّغويَّةِ، وليس خِلافُهم حول ثنائيَّتِها وثلاثيَّتها إِلا صدى لتلك العلاقة...

٥ ـ أَنَّ «مَعَ» اسمٌ سواءً أكانت متحركةً أَم ساكنةً، والقولُ بحرفيَّتِهَا في الحالتَيْنِ ضعيفٌ...

٦ ـ أَنَّ دلالة«معاً» على الاتحاد الزمني، مُعَوَّلٌ فيه على القرائن... والقدماءُ لم يُغْفِلُوا الإِشارةَ إِلى ذلك.

٧ ـ أَن القول إِنَّ «معاً» بمنزلة «جميعاً» معنًى، له من أَسباب القبُول ما يَنْهَضُ به.

٨ ـ أَنَّ القول إِنَّ «معاً» حال إِفرادها قد خَرَجَتْ من الظَّرفيةِ إِلى الاسميَّةِ أرجَحُ من القول إِنَّها ما زالت ظرفاً حينئذٍ.

٩ ـ أَنَّ جَعْلَ «معاً» حالاً في كلِّ موقعٍ تَقَعُ فيه أرجَحُ مذهباً من جَعْلِهَا ظرفاً متعلِّقاً بحالٍ، أَو بخبرٍ محذوفٍ، وكونُها حالاً في نحو: الزيدان معاً، قائمٌ على أَنَّ الخبرَ محذوفٌ لدلالةِ المصاحبةِ عليه أَو لسَدِّ الحالِ مسدَّه والنحاةُ ارتضَوا المذهَبَيْنِ فيها، الحاليَّةَ والظرفيَّةَ...

١٠ ـ أَنَّ الخليلَ ـ رحمهُ الله ـ كان صاحبَ منهجٍ متكاملٍ في التقعيد، فقد رأَينا أَنَّ جوابَهُ الموجَزَ لسيبويه عن علَّة إِعرابها قد تضمَّنَ مسائلَ متنوعةً تستندُ إِلى أُصولٍ مطَّردةٍ بيَّنَها الخالفون فيما بعدُ.

تم الكتاب والحمد لله أولاً وآخراً على توفيقه وتسديده
وصلَّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلَّم

المصادر والمراجع

١ ـ الأَشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، جـ١، تحقيق عبد الإِله نبهان، جـ٢، تحقيق غازي طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥م.

٢ ـ الأَمالي الشجرية، لأبي السعادات ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت.

٣ ـ أَوضح المسالك إِلى أَلفية ابن مالك لابن هشام الأَنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٤ ـ الأُصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق د. الفتلي، الطبعة الأُولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥ ـ إِتحاف فضلاء البشر في القراءات الأَربع عشر، للشيخ أَحمد الدمياطي، تصحيح علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان (مصورة عن مطبعة عبد الحميد حنفي بمصر).

٦ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأُولى، مطبعة المدني بمصر، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٧ ـ إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٩م.

٨ ـ الإِنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأَنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر.

٩ ـ الإِيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د. العليلي، مطبعة العاني، بغداد، نشر وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٨٣م.

١٠ ـ البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، نشر مطابع النصر الحديثة، الرياض.

١١ ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أَبي الربيع، تحقيق د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإِسلامي، الطبعة الأُولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١٢ ـ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي، تحقيق

محمد علي النجار، وعبد العليم الطحاوي، المجلس الأَعلى للشؤون الإِسلامية، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٦٩م.

١٣ ـ تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، المطبعة الخيرية، ١٣٠٦هـ.

١٤ ـ تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق أَحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ١٣٩٩هـ.

١٥ ـ التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أَم القرى، الطبعة الأُولى، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٦ ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإِسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٧ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، وزارة الثقافة، مصر، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

١٨ ـ تصريف الأسماء، لمحمد الطنطاوي، مطبعة وادي الملوك بمصر، الطبعة الخامسة، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.

١٩ ـ تهذيب اللغة، لأَبي منصور الأَزهري، تحقيق يعقوب عبد النبي، مراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف النشر.

٢٠ ـ جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، الطبعة الثانية عشرة، المطبعة المصرية، صيدا ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٢١ ـ الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة ونديم الفاضل، الطبعة الأُولى، المكتبة العربية، حلب، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٢٢ ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألَفية (نسخة مصورة).

٢٣ ـ حاشية الدسوقي (مصطفى محمد) على متن مغني اللبيب، نشر مكتبة المشهد الحسيني.

٢٤ ـ حاشية الصبان على شرح الأُشموني ومعه شرح الشواهد (المقاصد النحوية) للعيني (ضمن مجلد واحد)، دار إِحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٥ ـ حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح مع شرح التصريح للأزهري (ضمن مجلد واحد)، دار إِحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٦ ـ حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي على قطر الندى، «مجيب النداء»، (ضمن مجلد واحد)، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.
٢٧ ـ حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأَمل، الطبعة الأُولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٢٨ ـ الخصائص لابن جني، تحيق الأُستاذ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
٢٩ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق د. أَحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
٣٠ ـ روح المعاني، للآلوسي، دار الفكر، بيروت ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
٣١ ـ شذا العرف في فن الصرف (كتاب) للشيخ أحمد الحملاوي، منشورات المكتبة العلمية الجديدة، بيروت، لبنان.
٣٢ ـ شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، الطبعة الأُولى ١٩٧٩م.
٣٣ ـ شرح الأُشموني (انظر رقم ٢٤).
٣٤ ـ شرح التصريح على التوضيح، للأزهري (انظر رقم ٢٥).
٣٥ ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٣٦ ـ شرح شذور الذهب، لابن هشام الأَنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
٣٧ ـ شرح ابن عقيل على أَلفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٣٨ ـ شرح عيون الإِعراب، للمجاشعي، تحقيق د. عبد الفتاح سليم، دار المعارف، الطبعة الأُولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٩ ـ شرح عيون كتاب سيبويه، للمجريطي، تحقيق د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، الطبعة الأُولى، مكتبة حسان، القاهرة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٤٠ ـ شرح الكافية، للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤١ ـ شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أَم القرى، الطبعة الأُولى، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤٢ ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي، بهامش الكتاب، طبعة بولاق، ١٣١٦هـ.

٤٣ ـ شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

٤٤ ـ شفاء العليل في إِيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحقيق د. عبد الله الحسيني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأُولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٥ ـ العين (كتاب) للخليل بن أحمد الفراهيدي، جـ١، تحقيق د. عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م.

٤٦ ـ القاموس المحيط، للفيروز آبادي، الطبعة الثانية، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

٤٧ ـ الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جـ١/ ١٩٧٧م، جـ٣/ ١٩٧٣م، جـ٤/ ١٩٧٥م.

٤٨ ـ الكتاب، لسيبويه، طبعة بولاق ١٣١٦هـ.

٤٩ ـ الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإِرشاد القومي، دمشق ١٩٧٥م.

٥٠ ـ الكواكب الدرية، للأَهدل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥١ ـ لسان العرب، لابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير وزملائه، دار المعارف بمصر.

٥٢ ـ اللمع في العربية (كتاب) لابن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، بيروت.

٥٣ ـ مجالس ثعلب، لأَبي العباس أَحمد بن يحيى، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، القسم الثاني، الطبعة الرابعة، دار المعارف ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٥٤ ـ المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات والإِيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وزملائه، أعده للطبع محمد بشير الإِدلبي،

الطبعة الثانية، دار سزكين للطباعة والنشر، استانبول، تركيا ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٥ ـ المخصص لابن سيده، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٥٦ ـ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة ت أم القرى، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٥٧ ـ المصباح المنير، للفيومي، دار الكتب العلمية، بيروت، توزيع دار الباز، مكة المكرمة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٥٨ ـ معاني القرآن، للفراء، تحقيق، أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

٥٩ ـ معاني القرآن الكريم، لأَبي جعفر النحاس، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، منشورات مركز إِحياء التراث الإِسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٦٠ ـ معاني القرآن وإِعرابه، للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

٦١ ـ مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك وزميليه، الطبعة الخامسة، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩.

٦٢ ـ المفصل في علم العربية، للزمخشري، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٦٣ ـ مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي.

٦٤ ـ المقتصد في شرح الإِيضاح (كتاب) للجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الإِعلام العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

٦٥ ـ المقتضب، للمبرد، تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٦٦ ـ منال الطالب في شرح طوال الغرائب، لابن الأَثير (المبارك بن محمد)، تحقيق د. محمود الطناحي، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أُم القرى.

٦٧ ـ النحو الوافي، لعباس حسن، الطبعة الخامسة، دار المعارف بمصر ١٩٨٠م.

٦٨ ـ النوادر في اللغة، لأَبي زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأُولى، دار الشرق، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٦٩ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، للسيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

المخطوطات والرسائل الجامعية

١ ـ حاشية الحفيد (شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن)، على أوضح المسالك، مخطوط، مكتبة الظاهرية، تحت رقم ٦٦٢٧.

٢ ـ شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، السفر الأول، تحقيق عدنان خلف قليل أبو جري، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أُم القرى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣ ـ كتاب التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، الجزء الثالث، تحقيق د. حماد البحيري، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٤ ـ النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز، تحقيق عبد الله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أُم القرى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ـ تقديم	٥
الفصل الأول: «مع» عند اللغويين والنحويين	٧ ـ ١٨
الفصل الثاني: «مع» بين الحرفية والاسمية	١٩ ـ ٣٦
الفصل الثالث: «مع» الاسميَّةِ بين البناءِ والإعرابِ	٣٧ ـ ٤٣
الفصل الرابع: إفرادُ «معَ» ومسائِلُها اللغوية والنحوية	٤٤ ـ ٥٠
الفصل الخامس: «مع» و«معاً» بين الثنائيَّةِ والثلاثيَّةِ	٥١ ـ ٦٠
ـ الأعاريب الجائزة في نحو: «الزيدان معاً» و«جاءا معاً»	٦١ ـ ٨٠
ـ رأي الأستاذ عباس حسن في جدل النحويين حول «مع» و«معاً»	٨١ ـ ٨٤
ـ نتائج البحث	٨٥
ـ فهرس المصادر والمراجع	٨٧ ـ ٩٢
ـ فهرس الموضوعات	٩٤